

# البلدك

في أصول الفقه

تأليف الإمام العلامة  
سليمان بن عبد القوي الطوفي الصّري الحنبلي  
المتوفى سنة ٧١٦ هـ رحمه الله

وهو مختصر  
روضة الناظر للموفق ابن قدامة

مكتبة الإمام الشافعي  
الرياض



THE UNIVERSITY OF CHICAGO

PHYSICS DEPARTMENT

5720 S. UNIVERSITY AVE.

CHICAGO, ILL. 60637

الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣هـ  
الطبعة الثانية سنة ١٤١٠هـ

مكتبة الإمام الشافعي  
الرياض  
ص.ب ٢١٨٧  
الرمز البريدي ١١٤٥١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ ابراهيم العالم الفاضل العلامة نجم الدين  
سليمان بن عبد القوي الطوفي رحمه الله تعالى برحمته

اللهم يا واجب الوجود . ويا موجد كل موجود . ويا مفيض  
الخير والجلود . على كل قاص من خلقه ودان .

ويا ذا القدرة القديمة (١) الباهرة . والقوة العظيمة القاهرة .

ويا سلطان الدنيا والآخرة ، وحامع الانس والجان .

تنزهت في حكمتك عن لحوق الندم . وتفردت في الهيبتك

---

(١) أخبر الله في القرآن عن نفسه بأنه الأول . فقال تعالى ( هو الأول  
والآخر ) وثبت ذلك عن رسوله فقال ( اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء )  
ولم يرد في نص صحيح عن الله ولا عن رسوله وصف الله بالقدم ، مع أن  
القدم قد يستعمل في معان لا تليق بالله « كالبلبي » وان كانت تندفع  
بالقرائن . فالخير في الوقوف على ما ورد ، والكف عن التعبير في صفات  
الله واسمائه بما أحدثه علماء الكلام .

بخواص القـدم . وتعاليت في أزلتـك عن سوابق العدم ،  
وتقدست عن لواحق الامكان . (١)

أحمدك على ما أسلت من وابل الآلاء . وأزلت من وبيل  
اللاؤى . وأسبلت من جميل العطاء . وأزلت من كفيل الاحسان  
حد من آمن بك واسلم . وفوض إليك أمره وسلم ، وانقاد  
لأوامرك واستسلم ، وخضع لعزك القاهر ودان .  
وأسألك أن تصلي على سيد أصفيائك ، وخاتم أنبيائك ،  
وفاتح أوليائك (٢) محمد سيد معد بن عدنان .

وأن ترزقني العلم ، وأن توفقني للعمل ، وتبلغني منهما نهاية  
السؤل وغاية الأمل ، وتفسح لي في المدة ، وتنسألي في الأجل ،  
في حسن دين واصلاح شأن .

وأن تحييني حياة طيبة هنيئة ، وتقينني في الدين والبدن

---

(١) الأعراض التي تلحق المخلوقات كالمـرض والضعف والموت والجـهل  
والنسيان ونحوها مما هو من خواص المخلوقات .

(٢) ان أراد أن ولاية من جاء بعده انما كانت عن طريق الشريعة فصحيح  
وان أراد أنه فتح باب الولاية لكل ولي ولو كان قبله فغير صحيح . فان الله  
أمره باتباع ملة ابراهيم . والإقتداء بهدي من كان قبله من المرسلين .

أعراض السوء الرديئة ، وتعذل بي عن السبيل الوبيثة الى المريثة ،  
وتعصمني من حبائل الشيطان .

وتقبضني على الكتاب والسنة ، وتجعل رحمتك لي من  
النار جنة ، وتدخلى بفضلك وجودك الجنة ، ومنك يا منان  
وتلحقني بالنبي الأفضل ، والرسول الأكمل المكمل ، الذي ختم  
النبوة وأكمل ، ومن تبعه باحسان .

وأسألك التسديد في تأليف كتاب في الاصول ؛ حجمه  
يقصر وعلمه يطول يتضمن ما في الروضة القدامية ، الصادرة عن  
الصناعة المقدسية . غير خال من فوائد زاوائد ، وشوارد فرائد  
في المتن والدليل ، والخلاف والتعليل ، مع تقريب الإفهام على  
الأفهام ، وازالة اللبس عنه مع الابهام ، حاوياً كثر من علمه  
في دون شطر حجمه مقرأً له غالباً على ما هو عليه من الترتيب .  
وان كان ليس الى قلبي بحبيب ولا قريب .. سائلاً من الله تعالى  
وفور النصيب من جميل الأجر وجزيل الثواب .. ودعاء  
مستجاب وثناء مستطاب :

اللهم فهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب .  
فنقول وبالله التوفيق :

# = أصول الفقه =

أدلته (١)

فلنظام عليها أصلاً أصلاً بعد ذكر مقدمات تشمل على فصول

## الفصل الأول

(( في تعريف أصول الفقه ))

وهو مركب من مضاف ومضاف إليه وما كان كذلك .  
فتعريفه من حيث هو مركب إجمالي لقي ، وباعتبار كل  
من مفرداته تفصيلي .

فأصول الفقه بالإعتبار ﴿ الأول ﴾ العلم بالقواعد التي  
يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن  
أداتها التفصيلية .

---

(١) وهي الكتاب والسنة . والاجماع والاستصحاب ، من حيث صحة  
النقل واثبات الحجج ، وكيفية الاستدلال بها . وهناك أدلة أخرى  
مختلف فيها . وسيأتي ذكر الجميع بعد المقدمة كما ذكر .

﴿وبالثاني﴾ الأصول الأدلة الآتي ذكرها .

وهي جمع أصل وأصل الشيء ما منه الشيء .

وقيل ما استند الشيء في وجوده إليه . ولا شك أن الفقه

مستمد من أدلته ومستند في تحقيق وجوده إليها .

والفقه لفه ( الفهم ) ومنه ( ما نفقه كثيراً مما تقول )

( ولكن لا تفقهون تسبيحهم ) ، أي ما نفهم ، ولا تفهمون .

واصطلاحاً : قيل العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها

التفصيلية بالاستدلال . احترازاً بالأحكام عن الذوات . وبالشرعية

عن العقلية . وبالفرعية عن الأصولية . وعن في قوله عن أدلتها

متعلقة بمحذوف تقديره الفرعية الصادرة أو الحاصلة عن أدلتها

التفصيلية احترازاً من الحاصلة عن أدلة اجمالية كأصول الفقه ( ١ )

نحو قولنا : الإجماع والقياس وخبر الواحد حجة وكالخلافاً نحو

ثبت بالمقتضي وامتنع بالنافي .

---

( ١ ) أصول الفقه ليس صادراً عن أدلة اجمالية بل تفصيلية . وإنما هو

نفسه أدلة اجمالية للفقه . مثلاً الإجماع والقياس وخبر الواحد حجة ودليل

اجمالي للفقه : أما دليل حججية تحقيق كل من الثلاثة فتفصيلي .



ولو علمت ( عن ) بالعلم لكان أولى . وتقديره العلم  
بالأحكام عن الأدلة .

وعلى هذا إن جعلت ( عن ) بمعنى من كان أدل على المقصود  
إذ يقال علمت الشيء من الشيء . ولا يقال علمته عنه إلا  
بالتأويل المذكور .

وبالاستدلال قيل : احتراز من علم الله عز وجل ورسوله  
جبريل ومحمد صلى الله عليهما وسلم ، فإنه ليس استدلالياً .  
وقيل بل هو استدلالى . لأنهم يعلمون الشيء على حقيقته .

وحقائق الأحكام تابعة لأدلتها وعلماها . فعلى هذا يكون  
احترازاً عن المقلد . فإن علمه ببعض الأحكام ليس استدلالياً  
وفيه نظر ، إذ المقلد يخرج بقونه عن أدلتها التفصيلية . لأن معرفته  
ببعض الأحكام ليس عن دليل أصلاً ،

ويمكن أن يقال يجوز أن يكون علمه بها عن دليل حفظه كما  
حفظها فيحتاج الى اخراجه بالاستدلال ، لأن علمه وإن كان عن  
دليل لكنه ليس بالاستدلال . إذ الاستدلال يستدعى أهليته  
وغيره منتفية في المقلد والالم يكن مقلداً .

وأورد عليه أن الأحكام الفرعية مضمونة لا معلومة .  
وأن قوله التفصيلية لا فائدة له . إذ كل دليل في فن فهو  
تفصيلي بالنسبة إليه لوجوب تطابق الدليل والمدلول .  
وأن الأحكام إن أريد بها البعض دخل المقلد لعله ببعض  
الأحكام وليس فقيهاً .

وإن أريد جميع الأحكام لم يوجد فقه ولا فقيه إذ جميعها  
لا يحيط بها بشر ، لأن الأئمة سئلوا فقالوا لا ندرى .  
وأجيب عن الأول : بأن الحكم معلوم والظن في طريقه  
وبيانه أن الفقيه إذا غاب على ظنه أن الحكم كذا علم ذلك  
قطعاً بمحصل ذلك الظن وبوجوب العمل عليه بمقتضاه بناءً على  
ما ثبت من أن الظن موجب للعمل .

واعلم أن هذا يقتضي أن تقدير الكلام العلم بوجوب العمل  
بالأحكام الشرعية ، أو العلم بمحصل ظن الأحكام إلى آخره .  
وفيه تعسف لا يليق بالتعريفات .

وقيل المراد بالعلم الظن مجازاً ، وهو أيضاً لا يليق . (١)

---

(١) لأن استعمال الألفاظ المجازية بلا قرينة في التعريف لا يصح  
لمناقته المقصود من التعريف وهو الايضاح

وعن الثالث «١» بأن المراد بعض الأحكام بأدلتها أو أماراتها .  
والمقلد لا يعلمها كذلك . أو بأن المراد جميعها بالقوة القريبة من  
الفعل ، أي تهيئوه للعلم بالجميع لأهليته للاجتهاد ولا يلزم منه علمه  
بجميعها بالفعل فلا يضر قول الأئمة لا ندري مع تمكنهم من علم  
ذلك بالاجتهاد قريباً .

ولو قيل ظن جملة من الأحكام الشرعية الفرعية باستنباطها  
من أدلة تفصيلية لحصل المقصود وخف الاشكال .

وأكثر المتقدمين قالوا : الفقه معرفة الأحكام الشرعية  
الثابتة لأفعال ( المكلفين ) .

وقيل (الناس) ليدخل ما تعلق بفعل الصبي ونحوه . ولا يرد  
ما تعلق بفعل البهيمة ، لأن تعلقه بفعلها بالنظر الى مالكها لا  
اليها نفسها .

---

«١» كذا في الأصول : التي بايدينا سوى رقم «٣» فقد صحح «الثاني»  
ولكنه غير صحيح لان الاعتراضات ثلاثة .

## الفصل الثاني

### == في التكليف ==

وهو لغة الزام مافيه كلفة : أي مشقة .  
وشرعاً قيل الخطاب بأمر أو نهى وهو صحيح . إلا أن نقول  
الأباجة تكليف على رأي مرجوح ، فيرد عليه طرداً وعكساً .  
فهو اذن الزام مقتضى خطاب الشرع . وله شروط يتعلق بعضها  
بفعل المكلف وبعضها بالمكلف به .  
أما الأول — ففيه مسائل .

#### (( المسائل الأولى ))

من شروط المكلف العقل وفهم الخطاب . فلا تكليف على  
صبي ولا مجنون لعدم المصحح للامتثال منهما ، وهو قصد الطاعة  
ووجوب الزكاة والغرامات في ماليهما غير وارد ، إذ هو من قبيل  
ربط الأحكام بالأسباب . كوجوب الضمان ببعض أفعال البهائم

وفي تكليف المميز قولان: الاثبات لفهمه الخطاب. والظاهر  
النفى إذ أول وقت يفهم فيه الخطاب غير موقوف على حقيقته ،  
فنصب له علم ظاهر يكلف عنده وهو البلوغ .

ولعل الخلاف في وجوب الصلاة والصوم عليه وصحة وصيته  
وعتقه وتدييره وطلاقه وظهاره وإيلائه ونحوها مبني على هذا الأصل

### ===== المسألة الثانية =====

لا تكليف على النائم والنائي والسكران الذي لا يعقل .  
لعدم الفهم . وما ثبت من أحكامهم كفرامة ، ونفوذ طلاق  
فسببي كما سبق .. فاما ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ) فيجب  
تأويله إما على معنى لا تسكروا ، ثم تقربوا الصلاة . أو على من  
وجد منه مبادي النشاط والطرب ولم يزل عقله جمعاً بين الأدلة .

### ===== المسألة الثالثة =====

المكروه قيل إن بلغ به الاكراه الى حد الإلجاء ، فليس  
بمكلف .  
وقال أصحابنا : هو مكلف مطلقاً خلافاً للمعتزلة .

لنا عاقل قادر يفهم فكلف كثيره ، فإذا أكره على الاسلام  
فاسلم أو الصلاة فصلى . قيل أدى ما كلف به . ثم إن قصد التقية  
كان عاصياً وإلا كان مطيعاً .

قالوا الإكراه يرجح فعل ما أكره عليه فيجب ولا  
يصح منه غيره فهو كالآلة، فالفعل منسوب الى المكره . وترجيح  
المكره على القتل بقاء نفسه يخرج عن حد الإكراه، فلذلك يقتل  
والحق أن الخلاف فيه مبنى على خلق الأفعال من رآها  
خلق الله تعالى . قال بتكليف المكره إذ جميع الأفعال واجبة  
بفعل الله تعالى .

فالتكليف بإيجاد الأمور به منها وترك المنهي عنه غير مقدور  
وهذا أبلغ . ومن لا فلا .

والعدل الشرعي الظاهر يقتضى عدم تكليفه .

### ===== المسألة الرابعة =====

الكفار مخاطبون بفروع الاسلام في أصح القولين ، وهو  
قول الشافعي .

﴿والثاني﴾ لا يخاطبون منها بغير النواهي . وهو قول أصحاب  
الرأي . والمشهور عندهم عدم تكليفهم مطلقاً .  
وحرف المسألة أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً  
في التكليف عندنا دونهم .

لنا القطع بالجواز بشرط تقديم الاسلام كأمر المحدث  
بالصلاة بشرط تقديم الطهارة . ومنع الأصل يستلزم أن لو ترك  
الصلاة عمره لا يعاقب إلا ترك على الوضوء . والاجماع خلافه  
والنص نحو ( والله على الناس حج البيت ) ( يا أيها الناس أعبدوا )  
قالوا : وجوبها مع استحالة فعلها في الكفر وانتفاء قضائها  
في الاسلام غير مفيد .

قلنا : الوجوب بشرط تقديم الشرط كما سبق . والقضاء  
بأمر جديد ، أو بالأمر الأول . ولكن اتفني بدليل شرعي  
نحو ( الاسلام يجب ما قبله ) وفائدة الوجوب عقابهم على تركها  
في الآخرة ، وقد صرح به النص نحو ( وويل للمشركين الذين لا  
يؤتون الزكاة ) .

( ما سلككم في سقر .. قالوا : لم نك من المصلين ) .  
والتكليف بالمناهي يستدعي نية الترك تقريباً . ولانية لكافر .

(وأما الثاني) وهو شرط المكلف به .

فإن يكون معلوم الحقيقة للمكلف. وإلا لم يتوجه قصده إليه معلوماً كونه مأموراً به . وإلا لم يتصور منه قصد الطاعة والامتثال معدوماً . إذ إيجاد الموجود محال .

وفي انقطاع التكليف حال حدوث الفعل خلاف الأصح ينقطع خلافاً للأشعري .

وأن يكون ممكناً . إذ المكلف به مستدعى حصوله وذلك مستلزم تصور وقوعه ، والمحال لا يتصور وقوعه فلا يستدعى حصوله فلا يكلف به . هذا من حيث الاجمال .

أما التفصيل : فالحال ضربان محال لنفسه ، كالجمع بين الضدين ولغيره كإيمان من علم الله تعالى ، أنه لا يؤمن .

فالأجماع على صحة التكليف بالثاني . والأكثر على امتناعه بالأول لما سبق وخالف قوم وهو أظهر .

لنا إن صح التكليف المحال لغيره صح بالمحال لذاته ، وقد صح ثم . فليصح هنا .



أما الملازمة فلأن المحال ما لا يتصور وقوعه ، وهو مشترك  
بين القسمين .

أما الأولى فظاهرة ، إذ اشتقاق المحال من الخؤل عن  
جهة امكان الوجود .

وأما الثانية : فلأن خلاف معلوم الله تعالى محال ، وبه احتج  
آدم علي موسى ، فلا يتصور وقوعه . وإلا لاقلب العلم الأزلي  
جهلاً .. وقد جاز التكليف به اجماعاً . فليجز بالمحال لذاته بجامع  
الاستحالة ، ولا أثر للفرق بالإمكان الذاتي لانتساخه  
بالاستحالة بالغير العرضية .

وأيضاً فكل مكلف به ، إما أن يتعلق علم الله تعالى بوجوده  
فيجب . أولاً فيمتنع والتكليف بهما محال .

قالوا : هذا يستلزم أن التكاليف بأسرها تكليف بالمحال .  
وهو باطل بالاجماع .

قلنا : ملتزم . والاجماع أن عقيم به العقلي فمنوع . أو  
الشرعي . فالسأله علمية . والاجماع لا يصلح دليلاً فيها لظنيته  
بدليل الخلاف في تكفير منكر حكمه على ما سيأتي :

## « خاتمة »

لا تكليف إلا بفعل ، ومتعلقه في النهي كف النفس  
وقيل ضد النهي عنه . وعن أبي هاشم العدم الأصلي .  
لنا: المكلف به مقدور ، والعدم غير مقدور . فلا يكون  
مكلفاً . فهو إما كف النفس . أو ضد النهي . وكلاهما فعل .  
احتج بأن تارك الزنا ممدوح حتى مع الغفلة عن ضدية ترك الزنا .  
فليس إلا العدم .  
قلنا : ممنوع ، بل إنما يمدح على كف نفسه عن المعصية .



## الفصل الثالث

### == في أحكام التكليف ==

وهي خمسة كما ستأتي قسمتها ..

والحكم قيل خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين  
بالاقتضاء أو التخيير .

وقيل أو الوضع .. فالأولى أن يقال مقتضى خطاب الشرع  
فلا يرد قول المعتزلة . الخطاب قديم فكيف يعلل بالعلل الحادثة .  
وأيضاً فإن نظم قوله تعالى ( أقيموا الصلاة ) ( ولا تقربوا الزنا )  
ليس هو الحكم قطعاً . بل مقتضاه ، وهو وجوب الصلاة ، وتحريم  
الزنا عند استدعاء الشرع منا تنجيز التكليف .

ثم الخطاب . أما أن يرد باقتضاء الفعل مع الجزم ، وهو  
الايجاب . أولاً مع الجزم وهو الندب . أو باقتضاء الترك مع الجزم ،  
وهو التحريم . أولاً مع الجزم وهو الكراهة .

أو بالتخيير وهو الإباحة فهي حكم شرعي ، إذ هي من خطاب الشرع خلافا للمعتزلة ، لأنها انتفاء الحرج وهو قبل الشرع ، وفي كونها تكليفاً خلاف .

فالواجب قيل ما عوقب تاركه ورد بجواز العفو .  
وقيل ما تواعد على تركه بالعقاب . ورد بصدق إيمان الله تعالى ، وليس بوارد على أصلنا لجواز تعاقب إيقاع الوعيد بالمشيئة أو لأن اخلاف الوعيد من الكرم شاهداً ، فلا يقبح غائباً .  
ثم قد حكي عن المعتزلة جواز أن يضم في الكلام ما يختلف به معنى ظاهره وهذا منه .

والمختار ما ذم شرعاً تاركه مطلقاً .

وهو مرادف الفرض على الأصح . وهو قول الشافعي .  
وعند الحنيفة الفرض المقطوع به ، والواجب المظنون .  
إذ الوجوب لغة السقوط ، والفرض التأثير وهو أخص .  
فوجب اختصاصه بقوة حكماً كما اختص لغة .  
والنزاع لفظي ، إذ لا نزاع في انقسام الواجب الى ظني وقطعي . فليسمواهم القطعي ما شاؤا .

ثم لتكلم على كل واحد من الأحكام -

## « الواجب »

وفيه مسائل . الأولى : الواجب ينقسم الى معين ، كاعتاق هذا العبد، والتكفير بهذه الخصلة .

والى مبهم فى أقسام محصورة . كاحدى خصال الكفارة .  
وقال بعض المعتزلة : الجميع واجب وهو لفظي . وبعضهم ما يفعل ، وبعضهم واحد معين ويقوم غيره مقامه .

لنا . القطع بجواز قول السيد لم يده خط هذا الثوب . أو ابن هذا الحائط لا أوجبها عليك جميعاً ، ولا واحداً معيناً بل أنت مطيع بفعل أيهما شئت ، ولأن النص ورد فى خصال الكفارة بإلفظ ( أو ) وهي للتخيير والابهام .

قالوا : فإن استوت الخصال بالاضافة الى مصلحة المكلف وجبت وإلا اختص بمضها بذلك فيجب .

قلنا مبنى على وجوب رعاية الأصلاح ، وعلى أن الحسن والقبح ذاتيان ، أو بصفة وهما ممنوعان . بل ذلك شرعي . فلا شرع فعل ما شاء من تخصيص وابهام .

قالوا : علم ما أوجب وما يفعل المكلف فكان واجبا معينا  
قلنا : علمه تابع لا يجابه وهو غير معين المحل ، وإلا لعله  
على خلاف ما هو عليه . وفعل المكلف يعين ما لم يكن معينا .

### == المسألة الثانية ==

وقت الواجب إما بقدر فعله وهو المضيق . أو أقل منه  
والتكليف به خارج على تكليف المحل . أو أكثر منه وهو الموسع  
كأوقات الصلوات عند ناله فعله في أي أجزاء الوقت شاء . ولا يجوز  
تاخيرها إلى آخر الوقت إلا بشرط العزم على فعله . فيه . ولم يشترطه  
أبو الحسين ، وأنكر أكثر الحنفية الموسع .

لنا : القطع بجواز قول السيد لعبداه افعل اليوم كذا  
في أي جز - شئت منه وأنت مطيع إن فعلت وعاص إن خرج  
اليوم ولم تفعل ، وأيضا النص قيد بجميع الوقت ، فتخصيص  
بعضه بالإيجاب تحكم .

قالوا : جواز الترك في بعض الوقت يناهى الوجوب فيه ، فدل  
على اختصاص الوجوب بالجزء الذي لا يجوز الترك فيه ، وهو  
آخره وجواز تقديم الفعل عليه رخصة كتعجيل الزكاة .

قلنا : مع اشتراط العزم على الفعل لانسلم منافاة الترك  
الوجوب .

قالوا : لا دليل في النص على وجوب العزم . فايجاب به زيادة  
على النص .

قلنا : (مالا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب) وايضاً لما حرم  
العزم على ترك الطاعة حرم ترك العزم عليها ، وفعل ما يحرم تركه  
واجب . ومحدور الزيادة على النص كونه نسخاً عندكم ونحن نمنعه  
قالوا : ندب في أول الوقت لجواز تركه فيه . واجب في  
آخره لعدم ذلك .

قلنا : الندب يجوز تركه مطلقاً وهذا بشرط العزم على فعله  
فليس بندب بل موسع في أوله مضيق عند بقاء قدر فعله .

قالوا : لو غفل عن العزم ومات لم يعص .

قلنا : لأن الغافل غير مكلف . حتى لو تذببه له (١) واستمر

على تركه عصي .

---

(١) أي العزم .

### (( المسألة الثالثة ))

إذا مات في أثناء الموع قبل فعله وضيق وقته لم يمت عاصياً لأنه فعل مباحاً ، وهو التأخير الجائز . لا يقال إنما جاز بشرط سلامة العاقبة ، لأننا نقول ذلك غيب . فليس إلينا ، وإنما الشرط العزم والتأخير إلى وقت يغلب على ظنه البقاء إليه ، ولو أخره مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقاً ، فلو لم يمت ثم فعله في وقته فالجمهور على أنه أداء لوقوعه في وقته .

وقال القاضي أبو بكر : قضاء لأنه تضيق عليه بمقتضى ظنه الموت قبل فعله . ففعله بعد ذلك خارج عن الوقت المضيق .

وقد أزم وجوب نية القضاء وهو بعيد . إذ لا قضاء في وقت الأداء ، وأنه لو اعتقد قبل الوقت انقضاءه عصى بالتأخير . وله التزامه ومنع وقت الأداء في الأول وتعصيته في الثاني لعدوله عما ظنه الحق . والظن مناط التعبد بدليل عدم جواز تقليد المجتهد مثله

### (( المسألة الرابعة ))

ملا يتم الواجب إلا به إما غير مقدور للمكلف كالقدرة



واليد في الكتابة ، وحضور الإمام ، والعدد في الجمعة فليس  
بواجب إلا على تكليف المحال .

أو مقدور فإن كان شرطاً كالطهارة للصلاة ، والسعي إلى الجمعة  
فهو واجب . إن لم يصرح بعدم إيجابه . وإلا لم يكن شرطاً .

فإن قيل الخطاب استدعاء المشروط . فأين دليل وجوب الشرط

قلنا : وجوب الشرط لازم للمشروط ، والأمر باللازم من

لوازم الأمر بالملزوم . وإلا كان تكليفاً بالمحال والأصل عدمه .

وإن لم يكن شرطاً لم يجب خلافاً للأكثرين .

قالوا : لا بد منه فيه ؟

قلنا : لا يدل على الوجوب . وإلا لوجب نيته وزم تعقل

الموجب له . وعصي بتركه بتقدير إمكان انفكاكه .

## فرعان ..

أحدهما إذا اشبهت أخته أو زوجته بأجنبية أو ميتة بمذكاة

حرمياً إحداها بالاصالة . والأخرى بعارض الاشتباه .

وقيل تباح المذكاة والأجنبية ، لكن يجب الكف عنهما

وهو تناقض ، إذ لا معنى للحرمة إلا وجوب الكف .

ولعل هذا القائل يعني أن تحريمهما عرضي وتحريم الأخرين أصلي ، فالخلاف إذن لفظي .  
الثاني : الزيادة على الواجب إن تميزت ، كصلاة التطوع بالنسبة الى المكتوبات فندب اتفاقاً ، وإن لم تتميز كالزيادة في الطمأنينة ، والركوع ، والسجود ، ومدة القيام ، والقعود على أقل الواجب فهو واجب عند القاضي . ندب عند أبي الخطاب وهو الصواب ، وإلما جاز تركه .. والندب لا يلزم بالشروع .

## الندب

لغة (الدعاء) الى الفعل . وشرعا ما أئيب فاعله ، ولم يعاقب تاركه مطلقاً . وقيل : مأمور به ، يجوز تركه لا الى بدل . وهو مرادف السنة والمستحب . وهو مأمور به خلافاً للكرهى والرازي لنا ما تقدم من قسمة الأمر الى ايجاب وندب .. ومورد القسمة مشترك .. ولأنه طاعة .. وكل طاعة مأمور بها .  
قالوا : لو كان مأموراً به لعصي بتركه . إذ المعصية مخالفة الأمر . ولتناقض (لأمرتهم بالسواك) مع تصريحه بالأمر مؤكداً .  
قلنا : المراد أمر الإيجاب فيهما

# الحرام

ضد الواجب .. وهو ماذم فاعله شرعاً .. ولا حاجة هنا الى (مطلقاً) لعدم الحرام الموسع ، وعلى الكفاية بخلاف الواجب

ثم الواحد بالجنس أو النوع .. يجوز أن يكون مورداً للأمر والنهي باعتبار أنواعه وأشخاصه ، كالأمر بالزكاة .  
وصلاة الضحى مثلاً ، والنهي عن الصلاة في وقت النهي .

أما الواحد بالشخص فيمتنع كونه مورداً لهما من جهة .  
أما من جهتين كالصلاة في الدار المغضوبة فلا تصح في أشهر

القولين لنا ، خلافاً للأكثرين .

وقيل يسقط الفرض عندها لا بها ..

ومأخذ الخلاف : أن النظر الى هذه الصلاة المعينة أو

الى جنس الصلاة .

النافي : ماهية الصلاة مركبة من الحركات والسكنات

المنهي عنها . والمركب من المنهي عنه منهي عنه ، فهذه الصلاة

منهي عنها . والمنهي عنه لا يكون طاعة ، ولا مأموراً به .

والا اجتمع النقيضان .

المثبت : لا مانع إلا اتحاد التعلقين اجماعاً ، ولا اتحاد  
إذ الصلاة من حيث هي صلاة مأمور بها . والنصب من حيث  
هو غصب منهي عنه ، وكل منهما معقول بدون الآخر ، وجمع  
المكلف لها لا يخرجها عن حكمها منفردين : وأيضاً طاعة العبد  
وعصيانه بخيطة ثوب أمر بخياطته في مكان نهى عن دخوله يدل  
عليه . ولو مرق سهمه من كافر الى مسلم فقتله ضمن قصاصاً أودية  
واستحق سلب الكافر .

وأجيب عن الكل بأن مع النظر الى عين هذه الصلاة  
لاجهتين . بخلاف ما ذكرتم . ثم يلزم عليه صوم يوم النحر بالجهتين  
ولا فرق . ثم إن الإخلال بشرط العبادة يبطل نية التقرب  
بالصلاة شرط .. والتقرب بالمعصية محال .  
والمختار صحة الصلاة نظراً الى جنسها ، لا الى عين محل النزاع .

## تنبيه

مصححوا هذه الصلاة قالوا ( النهي ) إما راجع الى  
ذات النهي عنه فيضاد وجوبه نحو ( لا تقربوا الزنا ) أو الى  
خارج عن ذاته نحو ( أقيسوا الصلاة ) مع ( لا تلبسوا الحرير ) فلا

ورد.. بأن أفعاله تعالى لا تعطل ، ويجوز أن تكون الحكمة  
صبر المكلف عنها فيثاب ، وخالوه عن مفسدة ممنوع . إذ هو  
تصرف في ملك الغير كالشاهد .

الحاضر .. تصرف في ملك الغير بغير إذنه فحرم . كالشاهد  
ثم الإقدام عليه خطر ، فالإمسك أحوط .

ورد .. بأن منع التصرف في ملك الغير ثبت بالشرع ،  
والكلام قبله . ثم المنع بالنسبة الى من يتضرر به . والاحتياط  
معارض بأن الممتنع على سباط الملك يعد مبخلاله ، مفتاتاً متكبراً  
عليه . فالإقدام أحوط ، أو مساو .. فلا ترجيح .

الواقف .. الحظر والاباحة من الشرع ، فلاحكم قبله والعقل  
معرف لا حاكم .

وفائدة الخلاف استصحاب كل حال أصله فيما جهل دليله سمعاً

**خاتمة:** خطاب الوضع ما استفيد بواسطة نصب

الشارع علماً معرفة لحكمه ، لتعذر معرفة خطابه في كل حال  
وإن قيل خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين .. لا  
بالاقتضاء . ولا بالتحجير . صح علي ماسبق التنبيه عليه .

(( وللعلم المنصوب أصناف ))

﴿أحدها﴾ العلة ، وهي في الأصل العرض الموجب لخروج البدن الحيواني عن الاعتدال الطبيعي . ثم استعيرت عقلا لما أوجب الحكم العقلي لذاته كالكسر للانكسار ، والتسويد للسواد . ثم استعيرت شرعا لمعان .

أحدها: ما أوجب الحكم الشرعي لامحالة وهو المجموع المركب من مقتضى الحكم . وشرطه ومحله وأهله تشبيهاً بأجزاء العلة العقلية .  
الثاني : (مقتضى الحكم) وإن تخلف لفوات شرط ؛ أو وجود مانع .

الثالث : (الحكمة) كمشقة السفر للقصر ؛ والفطر ؛ والدين لمنع الزكاة ؛ والأبوة لمنع القصاص .

الثاني (السبب) وهو لفة ما توصل به الى الغرض . واشتهر استعماله في الحبل أو بالعكس (١) واستعير شرعا لمعان .  
أحدها (ما يقابل المباشرة) كحفر البئر مع التردية . فالأول سبب . والثاني علة .

---

(١) وهو أولى : لأن التدرج في استعمال الألفاظ يغلب فيه استعمالها في الحسيات الجزئية . ثم يستعمل في المعاني الكلية .

الثاني (علة العلة) كالرمي هو سبب للقتل ؛ وهو علة الاصابة  
التي هي علة الزهوق .

الثالث (علة بدون شرطها) كالنصاب بدون الحول .  
الرابع (علة الشرعية) كاملة . وسميت سبباً ؛ لأن عليتها  
ليست لذاتها ؛ بل بنصب الشارع لها ؛ فأشبهت السبب ؛ وهو  
ما يحصل الحكم عنده لا به .

الثالث (الشرط) : وهو (لغة) العلامة ؛ ومنه (جاء أشرطها)  
(وشرطاً) ما يلزم من انتفائه انتفاء أمر على غير جهة السببية .  
كالاحضان ؛ والحول ؛ ينتفي الرجم والزكاة لانتهائهما .  
وهو عقلي كالحياة للعلم ؛ ولغوي كدخول الدار لوقوع  
الطلاق المعلق عليه .

وشرعي .. كالطهارة للصلاة .

وعكسه (المانع) وهو ما يلزم من وجوده عدم الحكم .  
ونصب هذه الأشياء مفيدة مقتضياتها حكم شرعي .. إذ الله تعالى  
في الزاني حكمان ؛ وجوب الحد وسببية الزنانه .

ثم هنا أمور ..

أحدها (الصحة في العبادات) وقوع الفعل كافياً  
في سقوط القضاء .

وقيل موافقة الأمر . ولا يرد الحج الفاسد لعدم موافقته .  
فصلاة المحدث يظن الطهارة صحيحة على الثاني دون الأول  
والقضاء واجب على القولين . والبطلان يقابلها على الرأيين .  
(وفي المعاملات) ترتب أحكامها المقصودة بها عليها .

والبطلان والفساد مترادفان يقابلانها .

وعند الحنفية لا ترادف .. وفرقوا بينهما بما سبق .

الثاني .. (الأداء) فعل المأمور به في وقته المقدر له شرعاً

(والإعاد) فعله فيه ثانياً خلال في الأول .

(والقضاء) فعله خارج الوقت لقواته فيه لعذر أو غيره

وقيل لا يسمى قضاء ما فات لعذر ، كالحائض ، والمريض

والمسافر يستدركون الصوم لعدم وجوبه عليهم حال العذر .

بدليل عدم عصيانهم لوماتوا فيه .

ورد بوجوب نية القضاء عليهم إجماعاً .



و بقول عائشة رضي الله عنها : ( كنا نحيض فنؤمر بقضاء الصوم ) وبأن ثبوت العبادة في الذمة كدين الآدمي غير ممتنع ، فكلاهما يقضى .

وفعل الزكاة والصلاة الفائثة بعدتا خيرهما عن وقت وجوبهما . لا يسمى قضاءً لعدم تعين وقت الزكاة وامتناع قضاء القضاء .

\* \* \*

الثالث ( العزيمة ) لغة القصد المؤكد (وشرعا) الحكم الثابت لدليل شرعي خال عن معارض .

والرخصة .. (لغة) السهولة (وشرعا) ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح .

وقيل استباحة المحذور مع قيام السبب الحاضر .. فإلم يخالف دليلا ، كاستباحة المباحات ؛ وسقوط صوم شوال . لا يسمى رخصة ، وما خفف عنا من التخليط على الأمم قبلنا بالنسبة اليها رخصة مجازاً ، وما خص به العام إن اختص بمعنى لا يوجد في بقية صوره . كالأب المخصوص بالرجوع في الهبة

فليس برخصة ، وإلا كان رخصة كالمرايا المخصوصة من بيع  
المزابنة . وإباحة التيمم رخصة إن كان مع القدرة على استعمال  
الماء لمرض ؛ أو زيادة ثمن . وإفلا لعدم قيام السبب .  
والرخصة قد تحب ؛ كأكل الميتة عند الضرورة . وقد  
لا تجب ككلمة (الكافر) .  
ويجوز أن يقال التيمم . وأكل للميتة . كل منهما رخصة  
عزيمة باعتبار الجهتين .

## الفصل الرابع

### == في اللغات ==

وهي جمع لغة ..

وهي الألفاظ الدالة على المعاني النفسية واختلافها باختلاف  
أمزجة الألسنة . لاختلاف الأهوية وطبايع الأمكنة .

ثم هنا أبحاث ..

﴿ الأول ﴾ قيل هي توقيفية . وقيل إصلاحية .. وقيل  
مركبة من القسمين . والكلي ممكن ولا سبيل إلى القطع بأحدها  
إذ لا قاطع نقلي ، ولا مجال للعقل فيها . والخطب فيها يسير .  
إذ لا يرتبط بها تعبد عملي . ولا اعتقادي . والظاهر الأول .

لنا « : علم آدم الأسماء كلها »

قيل المهمه .. أو علمه لغة من قبله ، أو الأسماء الموجودة  
حينئذ لاما حدث .

قلنا : تخصيص وتأويل يفتقر إلى دليل .

(الثاني) تثبت الأسماء قياساً ، وهو قول بعض الشافعية ،  
خلافاً لبعضهم ، وهو قول أبي الخطاب وبعض الحنفية .  
لنا معتمده فهم الجامع ، كالتخمير في النبيذ ، كالشرعي  
فيصح حيث فهم .

قالو : إن نصوا على أن الجامع التخمير فالنبيذ خمر بالوضع  
وإلا فالخاق ما ليس من لغتهم بها .

قلنا : ليس النص من شرط الجامع . بل يثبت بالاستقراء  
قالوا : سموا الفرس أدم لسواده . وكتبوا لمرته ، ولم  
يلحق بهما غيرها .

قلنا : موضوع للجنس والصفة ، فالعلة ذات وصفين ،  
فلا يثبت الحكم بأحدهما . ثم هو معارض بمثله في الشرعي .  
قالوا : الشرعي يثبت بالاجماع .. ولا إجماع هنا .

قلنا : بل بالعقل كما سيأتي ، ثم مستند الاجماع استقراء  
الكتاب والسنة فاستقراء اللغة مثله .. ثم قد نص جماعة من أئمة  
اللغة على جوازه ، وقولهم حجة . وهو اثبات فيقدم .

﴿الثالث﴾ الأسماء - وضعية ، وعرفية ، وشرعية ، ومجاز مطلق

« فالوضعي » الحقيقة وهو اللفظ المستعمل في موضوع أول

« والعرفي » ما خص عرفاً ببعض مسمياته الوضعية ، كالدابة

لذات الأربع وإن كانت بالوضع لكل ما دب . أو أشيع استعماله

في غير موضوعه . كالفائط ، والعذرة ، والراوية . وحقيقتها المظمن

من الأرض ، وفناء الدار ، والجل الذي يستقى عليه الماء . وهو

مجاز بالنسبة الى الموضوع الأول . وحقيقة فيما خص به عرفاً

لاشهراره .

« والشرعي » ما نقله الشرع فوضعه إزاء معنى شرعي ،

كالصلاة ، والصيام .

وقيل لاشريعة بل اللغوية باقية وزيدت شروطاً

لنا حكمة الشرع تقتضي تخصيص بعض مسمياته باسم

مستقلة ، وذلك بالنقل أسهل منه بالتبعية مع الزيادة .

قالوا : العرب لم تضعها فليست عربية ، فلا يكون القرآن عربياً .

قلنا عربيه بوضع الشارع لها مجازاً ، وإن سلم فلا يخرج

القرآن عن كونه عربياً بالفاظ يسيرة من غيره .

قالوا : لو فعل لعرف الأمة بطريق على .

قلنا : فهم مقصوده بالقرائن والتكرير ، فلا ضرورة الى التوقيف ، ثم هي اجتهادية فلعله قصد اىصال ثواب الاجتهاد لأهله ، ثم يبطل بكثير من الأحكام . وهذه الألفاظ عند اطلاقها تنصرف الى معناها الشرعي ، لأن الشارع يبين الشرع لا اللغة . وكذا في كلام الفقهاء .

وحكي عن القاضي أنها تكون مجملة ، وهو قول بعض الشافعية لتردها بين معنيها ، والأول أولى ، واللفظ لحقيقته حتى يقوم دليل على المجاز ، وإلا لاختل مقصود الوضع وهو التقام .

\* \* \*

﴿ والمجاز ﴾ اللفظ المستعمل في غير موضوع أول على وجه يصح .. وشرطه - العلاقة - وهي ما ينتقل الذهن بواسطته عن محل المجاز الى الحقيقة . ويعتبر ظهورها كالأسد على الشجاع بجامع الشجاعة لا على الايخى لخفاؤها . ويتجاوز بالسبب عن المسبب . والعلة عن الملول . واللازم عن الملزوم . والأثر عن المؤثر . والمحل عن الحال . وبالعكس فيهن .

وباعتبار وصف زایل . كالنبيد على العتيق . أو آيل كالنحر  
على العصير . وبما بالقوة على ما بالفعل وعكسه .. وبالزيادة نحو  
( ليس كمثل شيء ) وبالنقص نحو ( واسئل القرية ) ( وأشربوا في  
قلوبهم العجل ) أي حبه .

وتعرف الحققة بمبادرتها الى الفهم بلا قرينة ، وبصحة  
الاشتقاق منه . وتصريفه نحو أمر يأمر أسراً في الأمر . اللفظي  
بمخلافه . بمعنى الشأن ، نحو ( وما أمر فرعون برشيد )  
إذ لا يتصرف ، وباستعمال لفظه وحده من غير مقابل . كالمكر في  
غير الله تعالى بخلافه فيه نحو ( ومكروا ومكر الله ) وباستحالة  
فيه نحو البليد ليس بإنسان . بخلاف ليس بحمار .

واللفظ قبل استعماله ليس حقيقة ولا مجازاً ، لعدم ركن  
تعريفها ، وهو الاستعمال . والحقيقة لا تستلزم المجاز ، وفي العكس  
خلاف الاظهر الاثبات .

ولا تتوقف صحة استعمال المجاز على نقل استعماله في محله  
عن العرب على الأظهر إكتفاءً بالعلاقة المجوزة . كالاشتقاق  
والقياس الشرعي واللغوي .

وأنكر المجاز قوم مطلقاً والحق ثبوته في المفرد ، كالأسد  
في الشجاع ؛ وفي المركب نحو (أشابني الزمان) (وأخرجت  
الأرض أثقالها) (وأحياني اكنحالي بطلقتك) على الاظهر فيه .

\* \* \*

﴿ الرابع ﴾ الصوت عرض مسموع ؛ واللفظ صوت معتمد  
على مخرج من مخارج الحروف . والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد .  
والأجود لفظ . استعمل . وجمعها كام مفيداً أو غير مفيد .  
وهي جنس أنواعه « اسم وفعل وحرف » ولقسمتها طرق  
كثيرة .

والكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد . وهو نسبة أحد الجزئين  
الى الآخر لإفادة المخاطب . وقيل اللفظ المركب المفيد بالوضع ؛  
وشرطه : الإفادة ولا يأتلف إلا من اسمين نحو زيد قائم  
أو فعل واسم . نحو قام زيد ﴿ فالأولى ﴾ جملة إسمية .  
﴿ والثانية ﴾ فعلية . ويا زيد . والشرطية نحو إن تقم أقم فعليتان .  
والكلام .. نص ، وظاهر ، ومجمل ..

فالنص (لغة) الكشف والظهور ؛ ومنه نصت الضبية رأسها



أي رفعته وأظهرته ؛ ومنه منصة العروس ( واصطلاحاً ) الصريح  
في معناه . وقيل ما أفاد بنفسه من غير احتمال . وحكمه أن لا يترك  
إلا بنسخ ؛ وقد يطلق على ما يتطرق إليه احتمال يعضده دليل  
وعلى الظاهر ولا مانع منه ؛ إذ الاشتقاق المذكور يجمعها .

والظاهر : حقيقة هو الاحتمال المتبادر ؛ واستعمال اللفظ  
المتمم لمعنيين فأكثر هو في أحدهما أظهر ؛ أو ما بادر منه عند  
إطلاقه معنى مع تجويز غيره ولا يعدل عنه إلا بتأويل ؛ وهو  
صرف اللفظ عن ظاهره للدليل يصير به المرجوح راجحاً .

ثم قد يبعد الاحتمال فيحتاج في حمل اللفظ عليه الى دليل  
قوي . وقد يقرب فيكفيه أدنى دليل . وقد يتوسط فيكفيه مثله .  
والدليل قرينة ؛ أو ظاهر آخر ؛ أو قياس . وكل متأول  
يحتاج الى بيان الاحتمال المرجوح وعاضده .

وقد يرفع الاحتمال بمجموع قرائن الظاهر دون آحادها .  
كتأويل الحنفية المفارقة في قوله عليه السلام « لفيلان ابن سلمة »  
حيث أسلم على عشر نسوة (أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن)

على ترك نكاحهن ابتداءً وعضدوه بالقياس ؛ وهو عدم أولوية  
بعضهن بالامساك دون بعض أو نحوه .

ورد بأن السابق الي فهمنا وفهم الصحابة رضي الله عنهم  
من المفارقة التسريح لا ترك النكاح . وبأنه فوض إليه ذلك  
مستقلا به .

وابتداء النكاح لا يستقل به ؛ بل لابد من رضی المرأة ؛  
وبأن ابتداء النكاح لا يختص بهن ؛ فكان ينبغي أن يقول  
انكح أربعا ممن شئت ؛ فهذه قرأين تدفع تأويلهم . وكتأويلهم  
(أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها ؛ فنكاحها باطل) على  
الأمة ؛ ثم صدم (فلها المهر بما استحل من فرجها) إذ مهر الأمة  
لسيدها لا لها ؛ فتأولوه على المكاتبة وهو تعسف ؛ إذ هذا عام  
في غاية القوة ؛ فلا يؤثر فيه تأويل ضعيف .

وقد قيل في حمل (لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل)  
على القضاء والنذر إنه من هذا القبيح لوجوبهما بسبب  
عارض . فهو كالمكاتبة في حديث النكاح .. والصحيح أنهما  
ليسا مثالا في النذرة والقلة .

فقصر مضمون الحديث على صوم رمضان يحتاج الى دليل قوي ؛ فحصل من هذا أن اخراج النادر قريب ؛ والقصر عليه ممتنع ؛ وبينهما درجات متفاوتة بعداً وقرباً .  
(والجمل) يأتي ذكره انشاء الله تعالى .



# الأصول

الكتاب والسنة والاجماع وانصحاب النبي الأصيل

ومصدرها الله عز وجل ؛ إذ الكتاب قوله والسنة بيانه .  
والاجماع دال على النص ومدركها الرسول ﷺ ، إذ لا سماع لنا  
من الله تعالى ، ولا جبريل . واختلف في أصول يأتي ذكرها .  
وكتاب الله عز وجل كلامه المنزل للأعجاز بسورة منه ،  
وهو القرآن، وتعريفه بما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً دوري  
وقال قوم : الكتاب غير القرآن . ورد بحكاية قول الجن  
( إنا سمعنا قرآناً ) ( إنا سمعنا كتاباً ) والسموع واحد ،  
وبالاجماع على أسماء مسمى اللفظين .

والكلام عند الأشعرية مشترك بين الحروف المسموعة  
والمعنى النفسى ، وهو نسبة بين مفردين قائمة بالمتكلم .. وعندنا  
لا إشتراك .. والكلام الأول هو قديم ، والبحث فيه كلامى

عم هنا ﴿ مسائل ﴾ .

الأولى - القراءة السبع متواترة خلافا لقوم .  
لنا القول بأن جميعها آحاد خلاف الإجماع ، وبأن بعضها  
كذلك ترجيح من غير مرجح ، فتمين المدعى .  
قالوا : الآحاد واحد غير معين .

قلنا : محال ، إذ التواتر معلوم ، والآحاد مظنون . فالتمييز  
بينهما لازم . وإذلا مظنون ، فلا آحاد .

الثانية : المنقول آحاداً نحو ( فصيام ثلاثة أيام متتابعات )  
حجة عندنا . وعند أبي حنيفة خلافا للباقيين .

لنا هو قرآن أو خبر ، وكلاهما يوجب العمل .  
قالوا : يحتمل أنه مذهب ، ثم نقله قرآننا خطأ . إذ يجب  
على الرسول تبليغ الوحي الى من يحصل بخبره العلم .

قلنا : نسبة الصحابي رايه الى الرسول ﷺ كذب وافتراء  
لا يليق به . فالظاهر صدق النسبة والخطأ المذكور إن سلم لا يضر  
إذ المطرح كونه قرآننا . لا خيراً لما ذكرنا ، وهو كاف .

الثالثة : في القرآن المجاز . خلافا لقوم (١) .  
لنا الوقوع نحو ( جناح الذل ) ( و نار الحرب ) ( يريد أن  
ينقض ) وهو كثير .

قالوا : يلزم أن يكون الله متجاوزاً .  
وأجيب : بالتزامه وبالفرق بأن مثله توقيفي .

الرابعة : في القرآن المعرب ، وهو ما أصله أعجمي ، ثم عرب  
خلافا للقاضي والأكثرين .

لنا : قول ابن عباس وعكرمة ( ناشئة الليل ) حبشية  
( ومشكاة ) هندية ( واستبرق وسجيل ) فارسية .

قالوا : تحدى العرب بغير لسانهم ممتنع . ثم ذلك ينبغي  
كون القرآن عربياً محضاً . والنص أثبتته ، وقوله عز وجل ( الأعجمي  
وعربي ) ظاهر في إنكاره بتقديره ، ولا حجة في منع صرف ( اسحق )  
ونحوه لأنه علم ، والكلام في غيره . والألفاظ المذكورة مما اتفق  
فيه اللغتان كالصابون ، والتنور .

---

(١) يعني شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وأمثالهما من المحققين .  
وقد بحث هذا الموضوع شيخ الإسلام في كتاب «الايان» وغيره . كما كتب  
في تحقيقه من المتأخرين «الشيخ محمد الأمين الشنقيطي» في رسالة مستقلة .

وأجيب : بأن الألفاظ اليسيرة الدخيلة لا تنفي تمحض  
اللغة عرفاً . كاشعار كثير من العرب مع تضمنها الفاظاً أعجمية ،  
وتحديهم كان بلغتهم فقط . أو لما عربت صار لها حكم العربية .  
و(أعجمي وعربي) متأول على خلاف ما ذكرتم . واتفاق اللغتين  
بعيد ، والأصل عدمه .

\* \* \*

الخامسة : فيه المحكم والمتشابه ، وللعلماء فيها أقوال كثيرة  
وأجود ما قيل فيه إن المحكم المتضح المعنى . والمتشابه ، مقابله  
لاشتراك ، أو اجمال ، أو ظهور تشبيه . والظاهر الوقف على  
( الا الله ) لا ( والراسخون في العلم ) خلافاً لقوم .

قالوا : الخطاب بما لا يفهم بعيد .

قلنا : لا بعد في تعبد المكلف بالعمل ببعض الكتاب  
والإيمان ببعض . والكلام في هذا مستقصى في كتاب بغية السائل

﴿والسنة﴾ لغة الطريقة . (وشرعاً) اصطلاحاً ما نقل عن رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً ، أو إقراراً ، وهو حجة قاطعة على من سمعه منه شفاهاً أو بلغه عنه تواتراً . وموجب للعمل إن بلغه آحاداً ما لم يكن مجتهداً يصرفه عنه دليل . لدلالة المعجز على صدقه . والأمر بتصديقه ، والتحذير من خلافه

والخبر : ما تطرق إليه التصديق والتكذيب . وقول من قال يمتنع دخولها في مثل عمده ومسيئة صادقان مردود بأنهما خبران - صادق وكاذب -

[ وهو قسمان .. تواتر .. وآحاد ]

﴿الأول﴾ التواتر لغة التابع . (واصطلاحاً) إخبار قوم يمتنع تواطئهم على الكذب لكثرتهم بشروط تذكر .  
- وفيه مسائل -

﴿الأولى﴾ أن التواتر يفيد العلم ؛ وخالف السمنية ؛ إذ حصروا مدارك العلم في الحواس الخمس .  
لنا : القطع بوجود البلدان النائية ، والأمم الخالية ، لاحقاً ولا عقلاً ، بل تواتراً . وأيضاً المدركات العقلية كثيرة .



منها حصركم المذكور ، فإن كان معلوماً لكم ، وليس حسيماً بطل  
قواكم وإلا فهو جهل فلا يسمع .  
قالو : لو أفاد العلم لما خالفناكم .

قلنا : عناد واضطراب في العقل والطبع ، ثم يلزمكم ترك  
المحسوسات لمخالفة السوفسطائية

الثانية : ( العلم التواتري ) ( ضروري ) عند القاضي .  
( نظري ) عند أبي الخطاب . ووافق كلا الآخرين .

الأول : لو كان نظرياً لما حصل لمن ليس من أهل النظر  
كالنساء والصبيان ، ولأن الضروري ما اضطرب العقل إلى التصديق  
به ، وهذا كذلك .

الثاني : لو كان ضرورياً لما افتقر إلى النظر في المقدمتين  
وهي اتفاقهم على لإخبار ، وعدم توأطهم على الكذب .  
والخلاف لفظي . إذ مراد الأول بالضروري ما اضطرب العقل  
إلى تصديقه . والثاني البديهي الكافي في حصول الجزم به تصور  
طرفيه ، والضروري منقسم إليهما ، فدعوى كل غير دعوى  
الآخر . والجزم به حاصل على القولين .

الثالثة : قيل ما حصل العلم به في واقعة . أو لشخص أفاده في غيرها ، ولنفيه ممن شاركه في السماع من غير اختلاف . وهو صحيح إن نجرد الخبر عن القرائن . أما مع اقترانها به فيجوز الإختلاف ، إذ لا يبعد أن يسمع اثنان خبراً يحصل لأحدهما العلم به لقرائن احتفت بالخبر اختص بها دون الآخر . وإنكاره مكابرة .

ويجوز حصول العلم بخبر ( الواحد ) مع القرائن ، لقيامه مقام المخبرين في افادة الظن وتزايد ، حتى يجزم به . كمن أحبره واحد بموت مريض مشف ، ثم مر ببابه فرأى بابوتاً بباب داره وصراخاً ، وعويلاً ، وانتهاك حریم . ولولا إخبار المخبر لجوز موت آخر .

الرابعة : ( شرط النواتر ) استفاده الى عيان محس لا اشتراك المقولات ، واستواء الطرفين ، والواسطة في كل العدد وأقل ما يحصل به العلم قيل اثنان ، وقيل أربعة . وقيل خمسة . وقيل عشرون . وقيل سبعون . وقيل غير ذلك . والحق أن الصابط حصول العلم بالخبر . فيعلم إذن حصول العدد ولادور ، إذ حصول العلم معلول الأخبار .

ودليله : كالشيع والري معلول المشيع ، والمروى ودليلهما .  
وإن لم يعلم ابتداءً القدر الكافي منهما .. وما ذكر من التقديرات  
تحكم ، لا دلائل عليه .. نعم لو أمكن الوقوف على حقيقة اللحظة  
التي يحصل لنا العلم بالخبر عنه فيها أمكن معرفة أقل عدد يحصل  
العلم بخبره ، لكن ذلك متعذر ، إذ الظن يتزايد بزيادة الخبرين  
تزايداً خفياً تدريجياً كتزايد النبات ، وعقل الصبي ونمو بدنه ،  
وضوء الصبح ، وحركة النوى . فلا يدرك .

ولا تشتط عدالة الخبرين ولا إسلامهم ، لأن مناط  
حصول العلم الكثرة ، ولا عدم انحصارهم في بلد ، أو عدد  
لحصول العلم بأخبار الحجيج ، وأهل الجامع عن صاد عن الحج  
أو مانع من الصلاة . ولا عدم اتحاد الدين والنسب لذلك ، ولا  
عدم اعتقاد تقيض الخبر به ، خلافاً للمرتضى ، وكتمان أهل  
التواتر ما يحتاج إلى نقله ممتنع خلافاً للإمامية ، لا اعتقادهم كتمان  
النصر على إمامة علي .

لنا : أنه كتواطئهم على الكذب ، وهو محال .

قالوا : ترك النصارى نقل كلام عيسى في المهد .

قلنا : لأنه كان قبل نبوته ، واتباعهم له .

وقد نقل أن حاضري كلامه لم يكونوا كثيرين .  
وفي جواز الكذب على عدد التواتر خلاف الأظهر المنع عادة ،  
وهو مأخذ المسألة المذكورة .

الثانى : ﴿ الآحاد ﴾ وهو ما عدم شروط التواتر أو بعضها  
وعن أحمد رحمه الله فى حصول العلم قولان : الاظهر لا .  
وهو قول الأكثرين .

والثانى : نعم .. وهو قول جماعة من المحدثين .

وقيل هو محمول على ما نقله آحاد الأئمة المتفق على عد التهم  
وثقتهم واتقانهم من طرق متساوية . وتلقته الأمة بالقبول ،  
كأخبار الشيخين الصديق ، والفاروق رضى الله عنهما ونحوهما ،  
الأولون لو أفاد العلم لصدقنا كل خبر نسمعه ، ولما تعارض  
خبران . ولجاز نسخ القرآن ، وتواتر السنة به . ولجاز الحكم بشاهد  
واحد . ولاستوى العدل والفاسق ، كالتواتر واللوازم باطلة .  
والاحتجاج بنحو ( وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) غير  
مجد لجواز إرتكاب المحرم ..

## ثم فيه « مسائل »

الأولى : يجوز التعبد بخبر الواحد عقلاً ، خلافاً لقوم .  
لنا أن في العمل به رفع ضرر مظنون ، فوجب أخذاً  
بالاحتياط ، وقواطع الشرع نادرة ، فاعتبارها يعطل أكثر  
الأحكام .

والرسول ﷺ مبعوث إلى الكافة ، ومشافهتهم وإبلاغهم  
بالتواتر متعذر . فتعينت الأحاد .

اصح الخصم خبر الواحد يتمثل الكذب ، فالعمل به عمل  
بالجهل ، وامتنال أمر الشرع والدخول فيه يجب أن يكون  
بطريق علمي .

وأجاب : عن الأول بالمعارضة . بأن الإحتياط في الترك  
احترازاً من تصرف المكلف في نفسه التي هي غير مملوكة له بالظن .  
وفيه خطر كما قيل في شكر المنعم عقلاً ، وعن الثاني بمنع التعطيل  
تمسكاً بالنفي الأصلي .

وعن الثالث : بأن الرسول ﷺ إنما كلف إبلاغ من أمكنه  
إبلاغه دون غيره .

والمعتمد أن نصب الشارع علماً ظنياً على وجوب فعل تكليف  
جائز بالضرورة .

ثم المنكر إن أقر بالشرع فتعبده بالحكم بالفتيا ، والشهادة ،  
والإجتهاد في الوقت ، والقبلة ونحوها من الظنيات ينقض قوله ،  
وإلا فما ذكرناه قبل يبطله . ثم إذا أقر بالشرع وعرف قواعده  
ومباينه وافق .

الثانية : الجمهور على جواز التعبد به سماعاً ، خلافاً  
لبعض القدرية والظاهرية .

لنا وحوه : ﴿ الأول ﴾ لو لم يكن لكان تبليغ النبي ﷺ  
الاحكام الى البلاد على السنة . الآحاد عبثاً . واللازم بطل ،  
وتبليغه كذلك تواتري .

فإن قيل : اقترن بها ما أفاد العلم .

قلنا : لم ينقل .. والأصل عدمه ، ومجرد الجواز لا يكفي .  
الثاني : إجماع الصحابة عليه ، وتواتره عنهم تواتراً معنوياً  
كقبول الصديق خبر المغيرة ، ومحمد بن مسلمة في الجدة . وعمر  
خبر حمل ابن مالك في غرة الجنين . وخبر الضحاك في توريث  
المرأة من دية زوجها . وخبر عبد الرحمن ابن عوف في المجوس .

وعثمان خبر فريعة بنت مالك في السكنى . وعلي خبر الصديق  
في غفران الذنب بصلاة الركعتين ، والاستغفار عقيبته ورجوع  
الكل الى خبر عائشة في الفصل بالتقاء الختانين ، واستدارة  
أهل قباء الى الكعبة بخبر الواحد ، وفي قضايا كثيرة .

ودعوى اقتران ما أفاد العلم بها مردودة بما سبق  
وبقول عمر في خبر الفرة لو لم نسمع هذا لقضينا بغيره ،  
فظاهره الرجوع الى مجرد الخبر .

قالوا : رد عليه السلام خبر ذى الدين ، والصديق خبر  
المغيرة . وعمر خبر أبي موسى . وعلي خبر معقل في بروع . وعائشة  
خبر بن عمر في تعذيب الميت ببيكاه أهله عليه .

قلنا : استظهاراً لهذه الأحكام لجهات ضعف اختصت  
بهذه الأخبار . ثم إنها قبلت بعد التوقف فيها بأخبار اثنين بها  
ولم تخرج بذلك عن كونها آحاداً .

الثالث : وجب قبول قول المفتي فيما يخبر به عن ظنه  
بالاجماع . فليجب قبول قول الراوى فيما يخبر به عن السماع .  
والجامع حصول الظن .

قالوا : ﴿ قياس ظنى ﴾ فلا يثبت به أصل .

قلنا : محل النزاع .

## == تنبيه ==

إشترط الجبائي لقبول خبر الواحد أن يرويه اثنان في جميع طبقاته ، كالشهادة ، أو يعضده دليل آخر وهو باطل بما سبق .. والفرق بين الشهادة والرواية ظاهر .

الثالثة : يعتبر للراوى المقبول الرواية شروط .

الأول : الاسلام لانهام الكافر فى الدين .

وكلام أحمد فى الكافر أو الفاسق المتأول إذا لم يكن داعية يحتمل الخلاف . إذ أجاز نقل الحديث عن المرجئة ، والقدرية ، واستعظم الرواية عن سعيد العوفى لجهميته ، واختار أبو الخطاب قبولها من الفاسق المتأول لحصول الوازع له عن الكذب ، وهو قول الشافعى .

الثانى : العدالة لعدم الوازع للفاسق المعاند . ولقوله تعالى

( إن جاءكم فاسق بنباء ) .



الثالث : التكليف إذ لا وازع للصبي والمجنون ، ولا عبادة  
لها . فإن سمع صغيراً وروي بالغاً قبل كالشهادة، وصبيان الصحابة .  
وللاجماع على إحضاره مجالس السماع . ولا فائدة له إلا ذلك .  
الرابع : الضبط حالة السماع . إذ لا وثوق بقول من لا ضبط له .  
الرابعة : لا تقبل رواية مجهول العدالة في أحد القولين .  
وهو قول الشافعي .

وتقبل في الآخر .. وهو قول أبي حنيفة ، وحرف المسألة  
أن شرط القبول العلم بالعدالة . فلا تقبل للجهل بها . أو عدم  
العلم بالفسق فتقبل لعدمه هاهنا ، وهذا أشبه بظاهر الآية .  
أضج الأول بأن مستند قبول خبر العدل « الإجماع » ..  
ولا إجماع هنا . وليس في معنى العدل ليلحق به . وبأن الفسق  
مانع . كالصبا ، والكفر . فالشك فيه كالشك فيهما . وبالقياس  
على شهادته في العقوبات . وبأن شك المقلد في بلوغ المفتي درجة  
الإجتهد أو عدالته مانع من تقليده . وهذا مثله ، وأولى لاثبات  
شرع عام بقوله .

أصبح الثأني بقبول النبي ﷺ شهادة الاعرابي برؤية الهلال  
والصحابية رواية الاعراب والنساء ، ولم يعرفوا منهم سوى  
الاسلام ، وبأنه لو أسلم ثم روي أو شهد قبل ، ولا مستند إلا  
الاسلام وتراخي الزمن بعده لا يصلح مستنداً للرد ، وإلا فبعيد  
إذ لا يظهر للاسلام أثر ، وبقبول قوله في طهارة الماء ونجاسته .  
وملكه هذه الجارية وخلوها عن زوج فيحل شراؤها ووطئها  
وبأنه متطهر ، فيصح الإتيان به .

وأجيب : بأن العلم بعدالة الاعرابي غير ممتنع بوحى أو تزكية  
خبير به .

والصحابية إنما قبلوا خبر من علموا عدالته ، وحيث جهلت  
ردوها . ثم الصحابة عدول بالنص ؛ فلا وجه للبحث عنهم .  
وقبول قول من أسلم . ثم روي ممنوع لجواز استصحابه حال  
الكذب . وتأثير الاسلام يظهر في أحكام كثيرة . وإن  
سلمناه فالفرق أنه عند الدخول في الاسلام يعظمه ويهاهبه فيصدق  
غالباً وظاهراً ؛ بخلاف من طال زمنه فيه وطمع

في جنته (١) ؛ وقبول قوله في ملك الأمة وخلوها رخصة حتى مع العلم بنفسه لميس الحاجة الى المعاملات . وفي الباقي ممنوع ؛ وان سلم فأحكام جزئية ليست إثبات شرع عام .

الخامسة : لا يشترط ذكرية الراوي ؛ ولا رؤيته لقبول الصحابة خبر عائشة من وراء حجاب ؛ ولا فقهه لقوله عليه السلام رب حامل فقه غير فقيه ؛ ولا معرفة نسبه . كما لو لم يكن له نسب أصلاً وأولى . ولا عدم العداوة والقراية لعموم حكم الرواية وعدم اختصاصها بشخص ؛ بخلاف الشهادة ؛ ومن إشتهبه اسمه باسم مجروح رد خبره حتى يعلم حاله .

السادسة : الجرح نسبة ما يرد لأجله القول الى الشخص والتعديل خلافه . واعتبر قوم بيان السبب فيهما . ونفاه آخرون إتماداً على الجرح والمعدل ؛ لأنه إن كان خبيراً ضابطاً ذا بصيرة قبل منه ؛ وإلا فلا . أو يطالب بالسبب .

وعندنا إنما يعتبر بيانه في الجرح في قول لاختلاف الناس فيه واعتقاد بعضهم ما ليس سبباً سبباً .

---

(١) في رقم ٢ جنسه وفي رقم ٣ . كما في الاصل وعل هامشها نسخة (جنبه)

وفي قول لا : إكتفاءً بظهور أسباب الجرح .  
 والجرح مقدم لتضمنه زيادة خفيت عن المعدل . وإنت  
 زاد عدده على عدد الجارح في الأظهر فيه .  
 واعتبر العدد فيهما قوم . ونفاه آخرون .  
 وعندنا يعتبر في ( الشهادة ) دون ( الرواية ) وإلا ل زاد الفرع  
 على الأصل . إذ التعديل للرواية تبع وفرع لها . والمحدود  
 في القذف إن كان بلفظ الشهادة قبلت روايته . إذ عدم كمال  
 نصابها ليس من فعله . وقد روي الناس عن أبي بكر ، وإلا  
 ردت حتى يتوب . وتعديل الراوي إما بصريح القول . وتماه  
 هو عدل رضى مع بيان السبب . أو بالحكم بروايته (١) وهو  
 أقوى من التعديل القولى . وليس ترك الحكم بها جرحاً .  
 أو بالعمل بخبره إن علم أن لا مستند للعمل غيره . وإلا فلا .  
 وإلا لفسق العامل . وفي كون الرواية عنه تعديلاً له (قولان) .  
 والحق أنه إن عرف من مذهبه؛ أو عاداته . أو صريح قوله . أنه  
 لا يرى الرواية ولا يروى إلا عن عدل كانت تعديلاً . وإلا فلا .  
 إذ قد يروى الشخص عن لو سئل عنه لسكت .

(١) نسخه بشهادته : من هاش رقم ٣ وقد نقل بدران في شرح

الروضة طبق هذه النسخة .

وقوله سمعت فلاناً صدق . ولعله جهل حاله ؛ فروي عنه  
وكل البحث إلى من أراد القبول .

السابعة : الجمهور أن الصحابة عدول لاجابة الى البحث  
عن عدالتهم وقيل الى أوان الخلاف ؛ لشيعاء المخطيء منهم  
فيهم .. وقيل هم كثيرهم .

لنا : ثناء الله ورسوله عليهم نحو «لقد رضي الله عن المؤمنين»  
«والذين معه أشداء على الكفار» . «خير الناس قرني» .  
إن الله إختارني وإختار لي أصحاباً «لاتؤذوني في أصحابي»  
وسلبهم العدالة . أذى له فيهم .

ثم فيما تواتر من صلاحهم وطاعتهم لله ورسوله غاية التعديل .  
والصحابي من صحب الرسول ﷺ ولو ساعة . أو رآه مع  
الايمان به . إذ حقيقة الصحبة الاجتماع بالمصحوب .

وقيل من طالت صحبته له عرفا وقيل سنتين وغزاه معه  
غزاة أو غزاتين (والأول) أولى . ويعلم ذلك بإخبار غيره عنه .  
أو هو عن نفسه . وفيه نظر ، إذ هو متهم بتحصيل منصب  
الصحابة . ولا يمكن تفريع قبول قوله على عدالتهم . إذ عدالتهم  
فرع الصحبة . فلو أثبتت الصحبة بها لزم الدور والله سبحانه أعلم

الثامنة : « الراوي » إما صحابي أو غيره .

فالصحابي : لألفاظ روايته مراتب .. أقواها أن يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . أو حدثني . أو أخبرني . أو أنبأني أو شافهني وهو الأصل في الرواية لعدم احتمال .

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكمه حكم الأول لاشعاره بالسمع ظاهراً ، وعدم تدليس الصحابة ، لكنه دونه في القوة لاحتمال الوساطة كسمع أبي هريرة « من أصبح جنباً . فلاصومه » من الفضل ابن عباس . وابن عباس « إنما الربا في النسيئة » من أسامة .

ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو نهى عن كذا فحكم الذي قبله لكنه دونه لاحتمال الوساطة واعتقاد ما ليس بأمر أو نهى أمراً أو نهياً . لكن الظاهر أنه لم يصرح بنقل الأمر إلا بعد جزمه لوجود حقيقته ، ومعرفة الأمر مستفادة من اللغة وهم أهلها . فلا يخفى عليهم . ثم انهم لم يكن بينهم في صيغة الأمر ونحوها خلاف وخلافنا فيه لا يستلزمه .

ثم أن يقول أمرنا أونهيينا فيحتمل مع ما سبق من الاحتمالات أن  
الأمر غير الرسول عليه السلام . فرده قوم ذلك . والأظهر قبوله  
إذ مراد الصحابي الاحتجاج به فيحمل على صدوره ممن يحتج  
بقوله وهو الرسول صلى الله عليه وسلم . لكنه يمتل أنه أراد  
أمر الله تعالى بناءً على تأويل أخطأ فيه في نفس الأمر فيخرج  
قبوله إذن على أن مذهب الصحابي حجة أم لا .

ولا يتوجه الاحتمال في قوله من السنة كذا . أو جرت أو  
مضت السنة بكذا . فحكه حكم أمرنا ؛ أونهيينا . وقول  
التابعي والصحابي في حياة الرسول عليه السلام وبعد موته .  
سواء إلا أن الحجة في قول الصحابي أظهر .

ثم قوله كنا نفعل ؛ أو كانوا يفعلون نحو قول ابن عمر ؛  
كنا نفاضل ؛ وكنا نخابر أربعين سنة . وقول عائشة : كانوا  
لا يقطعون في الشيء التافه ؛ فإن أضيف إلى عهد النبوة دل على  
جوازه ؛ أو وجوبه على حسب مفهوم لفظ الراوي ؛ إذ ذكره في  
معرض الاحتجاج يقتضي أنه بلغ النبي صلى الله عليه وسلم .  
فأقره عليه ؛ وإلا لم يفد .

ثم قوله كانوا يفعلون لا يفيد الاجماع عند بعض الشافعية ما لم يصرح به عن أهله وهو نقل له عند ابي الخطاب ، قال ويقبل قول الصحابي هذا الخبر منسوخ ورجع الي تفسيره .

اما : غير الصحابي فلكيفية روايته مراتب .

إحداها : سماعه قراءة الشيخ في معرض اخباره ليروي عنه فله أن يقول سمعت ؛ وقال ؛ وحدثني ؛ وأخبرني فلان .

الثانية : أن يقرأ هو على الشيخ فيقول نعم ، أو يسكت ، فله الرواية لظهور الصحة والإجابة خلافا لبعض الظاهرية الامع مخيلة غفلة او اكره فلا يكفي السكوت ، ثم له أن يقول اخبرنا وحدثنا فلان قراءة عليه وبدون قراءة عليه فيه روايتان ، المنع ، لا يهام السماع في لفظه وهو كذب ، والجواز ، لانه في معناه ولهذا يقول الشاهد علي مفر بنعم أشهدني على نفسه بكذا وكذا .

وهل يجوز للراوي إبدال قول الشيخ أخبرنا بحدثنا وعكسه فيه روايتان .



الجواز، لا تحاد المعنى لغة، والمنع، لا اختلافه اصطلاحاً .  
الثالثة : الإجازة نحو أجزت لك ان تروي عني  
الكتاب الفلاني، أو ما صح عندك من مسموعاتي .  
والمناولة نحو خذ هذا الكتاب فاروه عني، ويكفي  
مجرد اللفظ دون المناولة فيقول فيها حدثني، أو أخبرني  
إجازة، فإن لم يقلها أجازته قوم وهو فاسد لاشعاره  
بالسمع منه وهو كذب .

ومنع ابو حنيفة وأبو يوسف الرواية بهما :  
وفيه نظر إذ الغرض معرفة صحة الخبر لاعين الطريق  
ولو قال خذ هذا الكتاب أو هو سماعي ولم يقل إروه عني  
لم تجز روايته عنه، كما لو قال عندي شهادة بكذي فلا  
يشهد بها . لجواز معرفته بخال مانع، وقد يتساهل  
الانسان في الكلام وعند الجزم به يتوقف، ولا يروي عنه  
ما وجدته بخطه لكن يقول وجدت بخط فلان كذا، وتسمى  
الوجادة، أما إن قال هذه نسخة صحيحة من كتاب البخاري  
ونحوه لم تجز روايتها عنه مطلقاً ولا العمل بها إن كان

مقلداً ، إذ فرضه تقليد المجتهد وان كان مجتهداً فقولان ، ولا يروى  
عن شيخه ماشك في سماعه منه إذ هو شهادة عليه فلو شاع  
المشكوك فيه في مسموعاته ولم تتميز لم يرو شيئاً منها لجواز  
كون المشكوك فيه كلا منها ، فان ظن انه واحد  
منها بعينه ، او ان هذا الحديث مسموع له ، ففي جواز  
الرواية اعتماداً على غلبة الظن خلاف ، وإنكار الشيخ  
الحديث غير قادح في رواية الفرع له وهو قول مالك  
والشافعي واكثر المتكلمين وخالف الحنفية .

لنا : عدل جازم ، فتقبل روايته ، ويحمل إنكار الشيخ  
على نسيانه جمعاً بينها ، وقد روي ربيعة ابن أبي عبد الرحمن  
عن سهيل عن ابيه عن أبي هريرة ان النبي ﷺ قضى باليمين  
مع الشاهد ثم نسيه سهيل ، فكان بعد يقول حدثني  
ربيعة عن أبي حدثته ولم ينكره أحد من التابعين .

قالوا : هو فرع لشيخه في الاثبات فكذا في النفي وكالشهادة .

قلنا : ممنوع بما ذكرنا ، وباب الشهادة أضيق

فيمتنع القياس ؛ واذا وجد سماعه بخط يثق به وغلب على ظنه

انه سمعه جازان يرويهِ وان لم يذكر السماع ، وهو قول الشافعي خلافاً لأبي حنيفة كالشهادة .

ولنا : أن بناء الرواية علي غلبة الظن وقد وجد ولهذا اعتمد الصحابة وغيرهم علي كتب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات وغيرها في أقطار البلاد .  
والقياس علي الشهادة ممتنع ، ثم ممنوع .

التاسعة : الزيادة من الثقة المنفرد بها مقبولة لفظية كانت او معنوية كالحديث التام ، واولي ؛ ولإمكان انفراده بان يكون عرض لراوي الناقص شاغل ، اودخل في اثناء الحديث او ذكرت الزيادة في احد المجلسين فان علم اتحاد المجلس قدم قول الأكثر عند ابي الخطاب ثم الأحفظ والأضبط ثم المثبت وقال القاضي فيه مع التساوي روايتان .

العاشر : الجمهور علي قبول مرسل الصحابي وخالف قوم الا ان يعلم بنصه او عاداته انه لا يروي الا عن صحابي لجواز أن يروي عن غير صحابي .

ولنا : إجماعهم على قبول احاديثهم مع علمهم أن بعضهم يروى بواسطة بعض كحديثي أبي هريرة وابن عباس ؛ وقال البراء ابن عازب ما كل ما حدثناكم به سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أننا لا نكذب ؛ والصحابي لا يروى إلا من صحابي ؛ او معلوم المدالة غيره فلا محذور .

أما مرسل غير الصحابي ؛ كقول من لم يعاصر النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يعاصر ابا هريرة ، قال أبو هريرة فقيه قولان .  
القبول وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأجازاه القاضي وجماعة من المتكلمين .

والمنع وهو قول الشافعي ؛ وبعض المحدثين ؛ والخلاف هنا مبني على الخلاف في رواية المجهول اذ الساقط من السند مجهول ؛ وقد تقدم الكلام فيه .

الحادية عشر : الجمهور يقبل خبر الواحد فيما تعم

به البلوى كرفع اليدين في الصلاة وتقض الوضوء بمس الذكر ونحوهما ، خلافاً لاكثر الحنفية لان ما تعم البلوى تتوفر الداو على نقله و فينتشر عادة فوروده غير مشتهر دليل بطلانه .

ولنا : قبول السلف من الصحابة وغيرهم خبر الواحد مطلقاً ؛ وما ذكروه يبطل بالوتر والقيمة ؛ وتثنية الإقامة وخروج النجاسة من غير السبيلين إذ أثبتوه بالآحاد ؛ ودعواهم تواتره أو اشتهاره غير مسموعة اذ العبرة بقول ائمة الحديث ؛ ثم ما تعم به البلوى يثبت بالقياس فبا الخبر الذي هو أصله اولى ؛ وفيما يسقط بالشبهات كالحدود خلافاً للكرخي لانه مظنون فينهض شبهة تدرأ الحد وهو باطل بالقياس والشهادة إذ هما مظنونان ويقبلان في الحد وفيما يخالف القياس خلافاً للمالك ؛ وفيما يخالف الأصول او معناها خلافاً لأبي حنيفة .

لنا : تصويب النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً في تقديمه السنة على الأجتهد واتفاق الصحابة على ذلك ؛ ولأن الخبر قول المعصوم بخلاف القياس .

قالوا : القياس على يقين من اجتهاده وليس على يقين من

صحة الخبر .

قلنا : ولا على يقين من إصابته ، ثم احتمال الخطاء في حقيقة الأجتهد لا في حقيقة الخبر بل في طريقه فكان اولى

بالتقديم ؛ وايضاً مقدمات القياس اكثر فالخطأ فيها اغلب ؛  
ثم الضوء بالنبيذ سراً لاحضراً ؛ وبطلان الضوء بالقيمة  
داخل الصلاة دون خارجها مخالف للاصول وهو آحاد عند  
أئمة النقل وقد قالوا به .

الثانية عشرة : تجوز رواية الحديث بالمعنى المطابق  
لفظ العارف بمقتضيات الألفاظ الفارق بينها ، ومنع منه ابن  
سيرين لقوله عليه السلام (فادها كما سمها) ؛ ولقوله عليه السلام  
للبراء حين قال ﴿ ورسولك الذي أرسلت ﴾ قل ﴿ ونبيك  
الذي أرسلت ﴾ .

ولنا : جواز شرح الحديث والشهادة على الشهادة العربية  
بالعجمية وعكسه فهذا أولى ولأن التعبد بالمعنى لا باللفظ بخلاف  
القرآن ولأنه جائز في غير السنة فكذى فيها اذا الكذب  
حرام فيها ، والراوي بالمعنى المطابق مؤد كما سمع ، ثم المراد منه  
من لا يفرق وليس الكلام فيه ؛ وفائدة قوله عليه السلام للبراء  
ما ذكر عدم الالتباس بجبريل أو الجمع بين لفظي النبوة والرسالة  
قال أبو الخطاب ولا يبدل لفظاً بأظهر منه إذا الشارع ربما

قصد إيصال الحكم باللفظ الجلي تارة وبالحفي أخرى ؛ قلت وكذا بالعكس وأولى ، وقد فهم هذا من قولنا المعنى المطابق والله اعلم .  
ثم لما كان النسخ لاحقاً للكتاب والسنة جميعاً عقبناهما به ؛ وما ذكره الغزالي عذراً في تقديمه على السنة غير مرضي والله اعلم .

## == القول في النسخ ==

وهو لغة الرفع ، والازالة ؛ يقال نسخت الشمس الظل والريح الأثر ؛ وقد يراد به ما يشبه النقل نحو نسخت الكتاب ؛ واختلف في أيها هو حقيقة ، والأظهر أنه في الرفع .  
وشرعاً ، قالت المعتزلة هو الخطاب الدال على أن مثل الحكم الثابت بالنص المتقدم زائل على وجه لولاه لكان ثابتاً وهو حد للناسخ لا للنسخ لكنه يفهم منه .  
وقيل رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه ؛ فالرفع إزالة الحكم على وجه لولاه لبقى ثابتاً كرفع الإجازة بالفسخ فإنه يفايز واله با تقضاء مدتها ، وبخطاب المتقدم

احترازاً من زوال حكم النفي الأصلي اذ ليس بنسخ ؛ وبخطاب  
احترازاً من زوال الحكم بالموت والجنون فليس بنسخ، واشتراط  
التراخي احترازاً من زوال الحكم بمتصل كالشرط والاستثناء  
وتحويه فانه بيان لانسخ .

والاجود أن يقال رفع الحكم الثابت بطريق شرعي بمثله  
متراخ عنه ؛ ليدخل ما ثبت بالخطاب او ما قام مقامه من  
اشارة او إقرار فيها ؛ وأورد على تعريفه بالرفع ان الحكم  
إما ثابت فلا يرتفع او غير ثابت فلا يحتاج الى الرفع ؛ ولان  
خطاب الله تعالى قديم فلا يرتفع ؛ ولأنه ان كان حناً  
فرفعه قبيح وبوجب انقلاب الحسن قبيحاً وإلا فابتداء شرعه  
أقبح ؛ ولأنه يفضي الى ان يكون المنسوخ مراداً غير مراد  
فيتناقض ؛ ولأنه يوم البداء وهو على الله تعالى محال .

وأجيب : عن الاول بانه ثابت وارتفاعة بالناسخ مع  
إرادة الشارع او بانتهاء مدته غير ممتنع قطعاً .

وعن الثاني بانه ساقط عنا على ما ذكرناه في  
تعريف الحكم ؛ وعلى القول بتعريفه بالخطاب أن المرتفع  
التعلق ؛ او أن ما كان الاتيان به لازماً للمكلف زال .



وعن الثالث أنه من فروع التحسين والتقبيح العقليين وهو ممنوع بل حسنه شرعى فيجوز وجوده فى وقت دون وقت فإذا إنقلابه قبيحاً ملتزم، والتناقض مندفع بان الإرادة تعلقت بوجوده قبل النسخ وبعد مه به مده، والبداء غير لازم للقطع بكمال علم الله تعالى، بل علم المصلحة فيه تارة فائتبه والمفسدة تارة فنفاه رعاية للأصلح تفضلاً منه لا وجوباً، أو امتحاناً للمكلفين بامثال الأوامر والنواهي .

## == ثم هنا مسائل ==

**الأولى :** وقع النزاع فى جواز النسخ عقلاً وشرعاً ، وفى وقوعه ، والكل ثابت ؛ أما الجواز العقلى خلافاً لبعض اليهود فدليله ما سبق من جواز دوران الحكم مع المصالح وجوداً وعدمًا كغذاء المريض ، وإيضاً الوقوع لازم للجواز ، وقد حرم نكاح الأخوات بعد جوازه فى شرع آدم ، والجمع بين الاختين بعد جوازه فى شرع يعقوب ، وقوله تعالى ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾ وهو حقيقة - النسخ .

وأما الشرعى فقوله تعالى ﴿ ما ننسخ من آية ﴾  
﴿ واذا بدلنا آية مكان آية ﴾ ونسخ الاعتداد بالجول  
بأربعة اشهر وعشر ، والوصية للوالدين بأية الميراث ، وخالف  
ابو مسلم لقوله ﴿ لا ياتي به الباطل ﴾ والنسخ ابطال وليس بشي اذ  
المراد لا يلحقه الكذب ، ثم الباطل غير الابطال .

الثانية : يجوز نسخ التلاوة ، والحكم ، وأحكامها ، ونسخ اللفظ  
فقط ؛ وبالعكس ، اذ اللفظ والحكم ، عبادتان متفاضلتان فجاز نسخ  
إحدهما دون الأخرى ؛ ومنع قوم الثالث ، اذا للفظ أنزل ليتلى  
ويثاب عليه فيكيف يرفع ، واخرون الرابع ، اذا للحكم مدلول  
اللفظ فكيف يرفع مع بقاء دليله .

وأجيب : عن الأول بان التلاوة حكم ، وكل حكم  
قابل للنسخ ، وعن الثانى ، بأن اللفظ دليل قبل النسخ لا بعده  
ثم قد نسخ لفظ آية الرجم دون حكمها ، وحكم ﴿ وعلى الذين  
يطيقونه ﴾ دون لفظها ، والله اعلم .

الثالثة : نسخ الأمر قبل امثاله جائز نحو قوله في يوم عرفة

( لا تحجوا ) بعد الأمر به ، وخالف المعتزلة .

لنا : مجرد الأمر يفيد أن المأمور يعزم على الأمتثال

فيطيع ، او المخالفة فيعصي ، ومع حصول الفائدة لا يمتنع النسخ ،  
ثم قد نسخ عن ابراهيم الأمر بذبح ولده قبل فعله .

قالوا : الأمر يقتضى حسن الفعل ونسخه قبجه واجتماعها

محال ، وقصة ابراهيم كانت مناماً لا أصل له ، ثم لم يؤمر بالذبح  
بل بالعزم عليه او بمقدامته كالإضجاع ، بدليل ( قد صدقت )  
( فافعل ما تؤمر ) ولفظه مستقبل ، ثم لم ينسخ بل قلب الله تعالى  
عنه نحاساً فسقط لتعذره ، أو أنه امتثل لكن الجرح التأم  
حالا فحالا واندمل .

والجواب : إجمالى عام ، وهو لو صح ما ذكرتم لما احتاج

الى فداء ، ولما كان بلاء مبيناً ، أو تفصيلى ، أما عن الاول فاجتماع  
الحسن والقبح فى حال واحدة ممنوع بل قبل النسخ حسن وبعده  
قبيح شرعاً لا عقلاً كما تزعمون ، وعن الثانى أن منام الانبياء  
وحى فاء لغاء اعتباره تهجم لاسيما مع تكرره ، والعزم على الذبح  
ليس بلاء ، والأمر بالمقدمات فقط إن علم به ابراهيم ، فكذلك

والافهوا ايهام وتلبيس قبيح اذ يشترط معرفة المكلف ما كلف به (وقد صدقت) معناه عزمت على فعل ما أمرت به صادقاً فكان جزاؤك أن خففنا عنك بنسخه (وما تؤمر) أي ما أمرت أو ما تؤمر به في الجلال استصحاباً لحال الأمر الماضي قبله فلا استقبال؛ والا لما احتاج الى الفداء، وقلب عنقه نحاساً لم يتواتر؛ وإلا لما اختصصتم بعلمه؛ وآحاده لا تفيد؛ ثم هو أيضاً نسخ؛ وكذا الثمام الجرح واندماله وإلا لاستغنى عن الفداء .

الرابعة : الزيادة على النص إن لم تتعلق بحكمه أصلاً فليست نسخاً اجماعاً ؛ كزيادة ايجاب الصوم بعد الصلاة ، وإن تعلقت فهي إما جزؤه كزيادة ركعة في الصبح او عشرين سوطاً في حد القذف، أو شرط كالنية للطهارة ؛ او لا واحد منها كزيادة التفریب على الجلد وليس شئ من ذلك نسخاً عندنا خلافاً للحنفية .

لنا : النسخ رفع الحكم الثابت بالخطاب وهو باق زيد عليه شيء آخر .

قالوا : الزيادة إما في الحكم اوسببه، وأيا كان يلزم النسخ  
لأنها كانا قبل الزيادة مستقلين بالحكمة والسببية واستقلالهما  
حكم قد زال بالزيادة ، كما لجلد مثلا كان مستقلا بعقوبة  
الزاني أي هو الحد التام ؛ وبعد زيادة التعريب صار جزء الحد .

قلنا : المقصود من الزيادة تعبد المكلف بالإتيان بها  
لارفع استقلال ما كان قبلها لكنه حصل ضرورة وتبعابا لاقتضاء  
وحيث نقول المنسوخ مقصود بالرفع والاستقلال ، غير مقصود  
به فلا يكون منسوخا فلا يكون رفعه نسخا ، لا يقال رفع  
الاستقلال من لوازم الزيادة فيلزم من قصدها قصده ، لانا نقول  
لانسلم اذ قد يتصور المزوم ممن هو غافل عن اللازم والله أعلم .  
الخامسة : يجوز نسخ العبادة الي غير بدل خلافا لقوم .

لنا : الرفع لا يستلزم البديل ولا يمتنع رد المكلف الى ما  
قبل الشرع ، ثم تقديم الصدقة أمام النجوى وغيره نسخ ،  
لا إلى بدل . قالوا : ﴿ نأت بخير منها ﴾ يقتضيه .

قلنا : لفظا لاحكما ، أو نأت منها بخير على التقديم والتأخير  
ونسخ الحكم بأخف منه إجماعاً :

وبمثلله لا يقال هو عبث لأننا نقول فأئذته امتحان المكلف  
بانتقاله من حكم الى حكم .  
وبأثقل منه خلافا لبعض الظاهرية .

لنا : لا يمتنع ، لذاته ولا لتضمنه مفسدة وقد نسخ  
التخيير ، بين الفدية والصيام الى تعيينه ، وجواز تأخير صلاة  
الخوف إلى وجوبها فيه ، وترك القتال الى وجوبه ، وإباحة الخمر  
والحمر الأهلية والمتعة الي تحريمها .

قالوا : تشديد فلا يليق برأفة الله تعالى ، لأن خفف الله  
عنكم ، يريد الله بكم اليسر ، ان يخفف عنكم .  
قلنا : منقوض بتسليطه المرض والفقر وانواع الآلام والمؤذيات .  
فان قيل لمصالح علمها .

قلنا ؛ فقد أجبتنا ، والآيات وردت في صور خاصة  
ولا يلزم المكلف حكم الناسخ قبل علمه به ، إختاره القاضى  
وخرج ابو الخطاب لزومه على انزال الوكيل قبل علمه بالعزل  
وهو تخريج دورى .

لنا : لولزمه لاستأنف اهل قباء ، الصلاة حين

علموا بنسخ القبلة .

قال : النسخ بورود الناسخ لا بالعلم به ، ووجوب القضاء

على المعذور غير ممتنع كالحائض والنائم . والقبلة تسقط  
بالمذرووم كانوا معذورين .

قلنا : العلم شرط اللزوم فلا يثبت دونه والحائض والنائم

علما التكليف بخلاف هذا .

السادسة : يجوز نسخ كل من الكتاب ومتواتر السنة

وأحاديها بمثله ونسخ السنة بالكتاب خلافا للشافعي .

لنا : لا يمتنع لذاته ولغيره وقد وقع إذ التوجه الى بيت

المقدس وتحريم المباشرة ليالى رمضان وجواز تاخير صلاة الخوف

ثبتت بالسنة ونسخت بالقرآن .

احتج : بان السنة مبينة للكتاب فكيف يبطل مبينه ، ولان

الناسخ يصاد المنوخ والقرآن لا يصاد السنة ؛ ومنع الوقوع المذكور .

واجيب : بأن بعض السنة مبين له وبعضها منسوخ به ،

فأما نسخ القرآن بمتواتر السنة ، فظاهر كلام احمد رحمه الله والقاضي منعه ، وأجازه ابو الخطاب وبعض الشافعية وهو المختار. لنا : لا استحالة ذاتية ولا خارجية ، ولأن تواتر السنة قاطع وهو من عند الله تعالى في الحقيقة فهو كالقرآن .

قالوا : ( نأت بخير منها أو مثلها ) والسنة لا تساوى القرآن ، وقد قال عليه السلام ( القرآن ينسخ حديثي وحديثي لا ينسخ القرآن ) ولأن السنة لا تنسخ لفظ القرآن فكذا حكمه .

وأجيب : ( بأن نأت بخير منها ) في الحكم ومصالحته ، والسنة تساوى القرآن في ذلك وتزيد عليه ؛ اذ المصلحة الثابتة بالسنة قد تكون اعظم من الثابتة بالقرآن ، أو على التقدير والتأخير فلا دلالة في الآية أصلا ، والحديث لا يخفى مثله لكونه أصلا فلو ثبت لاشتهر ، ولما خولف ، ولفظ القرآن معجز فلا تقوم السنة مقامه بخلاف حكمه .

أما : نسخ الكتاب ومتواتر السنة بأحاديها فجائز عقلا لجواز قول الشارع تعبدتكم بالنسخ بخير الواحد ؛ لاشرعا لاجماع الصحابة ، وأجازه قوم في زمن النبوة لابعدها لأنه عليه السلام



كان يبعث الآحاد بالناسخ الى أطراف البلاد، وأجازه بعض  
الظاهرية مطلقا ولعله أولى ، اذ الظن قد رمشرك بين الكل وهو  
كاف في العمل والأستدلال الشرعي : وقول عمر لاندع كتاب  
ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا نسدي أحفظت أم نسيت ،  
يفيد انه إنما رده لشبهة ، ولو أفاد خبرها الظن لعمل به .

السابعة : الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به . اذ النسخ لا يكون  
الافى عهد النبوة ولا إجماع اذن ؛ ولأن الناسخ والمنسوخ متضادان  
والإجماع لا يصاد النص ، ولا ينعقد على خلافه ، والحكم القياسي  
المنصوص العلة يكون ناسخا ومنسوخا كالنص بخلاف غيره .  
وقيل ما خص نسخ وهو باطل بسدليل العقل والاجماع ،  
وخبر الواحد يخص ولا ينسخ ، والنسخ والتخصيص متناقضان ، اذ النسخ  
إبطال والتخصيص بيان ، فكيف يستويان ويجوز النسخ بتنبية اللفظ  
كنطوقه لأنه دليل ، خلافا لبعض الشافعية ، ونسخ حكم المنطوق  
يبطل حكم المفهوم ، وما ثبت بعلمته او دليل خطابه لأنها توابع  
فسقطت بسقوط متبوعها خلافا لبعض الحنفية .

# خاتمة

لا يعرف النسخ بدليل عقلي ولا قياسي بل بالنقل المجرد  
أو المشوب باستدلال عقلي كالإجماع على أن هذا الحكم منسوخ،  
أو بنقل الراوي ، نحو ﴿ رخص لنا في المتعة ثم نهينا عنها ﴾ .  
أو بدلالة اللفظ نحو ﴿ كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها ﴾ .  
أو بالتاريخ نحو قال سنة خمس كذا وعام الفتح كذا .  
أو يكون راوي أحد الخبرين مات قبل إسلام راوي الثاني والله اعلم .  
ثم لما كان الكتاب والسنة تلحقها أحكام لفظية ومعنوية  
كالأمر والنهي والعموم والخصوص ونحوها عقبتنا بما بذكرها .

## الأوامر والنواهي

الأمر قيل هو القول المقتضي طاعة الأمر بفعل الأمر به وهو دور،  
وقيل استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء .  
وقد يستدعي الفعل بغير قول فلأسقط، أو قيل بالقول أو مقام  
مقامه لا ستقام؛ ولم تشتط المعتزلة الاستعلاء لقول فرعون لمن دونه  
﴿ ماذا تأمرون ﴾ وهو محمول على الاستشارة للاتفاق على تحقيق  
العبد الأمر سيئده .

وللامر صيغة تدل بمجردها عليه .  
وقيل لاصيغة له بناء على الكلام النفسى وقد سبق منعه .  
وهى حقيقة فى الطلب الجازم مجاز فى غيره مماوردت فيه  
كالندب، والاباحة؛ والتعجيز، والتسخير، والتسوية، والإهانة،  
والإكرام، والتهديد، والدعاء، والخير، نحو كاتبوم ،  
اصطادوا ، كونا حجارة ، كونا قردة ، اصبروا أولا  
تصبروا، ذق إنك، ادخلوها بسلام، اعملوا ماشيتم ، اللهم اغفر،

إذا لم تستح فاصنع ما شئت ، والتمنى ﴿ الا ايها الليل  
الطويل الأانجلي ﴾ .

ولا يشترط في كون الأمر أمراً إرادته خلافا للمعتزلة .

لنا : إجماع اهل اللغة على عدم اشتراط الإرادة .

قالوا : الصيغة مستعملة فيما سبق من المعاني فلا تتعين للامر

الا بالأرادة ، إذ ليست أمراً لذاتها ولا لتجردها عن القران  
اذ تبطل بالساهى والنائم .

قلنا : استعملها في غير الأمر مجاز فهي باطلاقها له ؛ ولا يرد

لفظ النائم والنامى اذ لا استعمال فيه ، ثم الأمر والإرادة يتفا كان

كمن يامر ولا يريد ، او يريد ولا يأمر فلا يتلازمان ، والا اجتمع

النقيضان .



## == ثم هنا مسائل ==

الاولى : الأمر المجرد عن قرينة يقتضي الوجوب عند أكثر  
الفقهاء، وبعض المتكلمين؛ وعند بعض المعتزلة الندب حلاله على مطلق  
الرحبان ونفيا للعقاب بالا ستصحاب، وقيل الإباحة لتيقنها .  
وقيل الوقف لا حتماله كلما استعمل فيه ولا مرجح .  
لنا : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) ، (واذا قيل لهم  
اركعوا لا يركعون) ذمهم وذم ابليس على مخالفة الأمر المجرد  
ودعوى قرينة الوجوب واقتضاء تلك اللفظة له دون هذه  
غير مسموعة؛ وأن السيد لا يلام علي عقاب عبده على مخالفة مجرد  
أمره باتفاق العقلاء .

الثانية : صيغة الأمر الواردة بعد الحظر للإباحة وهو ظاهر  
قول الشافعي ، ولما هي له قبل الحظر عند الأكثرين .  
وقيل إن ورد بصيغة افعل فكالأول للعرف ، والافكالثاني  
نحو أنتم مأمورون بكذا لعدمه فيه ؛ والحق اقتضاؤها الإباحة  
عرفا للفظة .

لنا : فهم الاباحه من قول السيد لعبده كل هذا الطعام  
بعد منعه منه ، وهو في الشرع غالبا كذلك ؛ نحو ﴿ واذا حلتم  
فامطادوا ﴾ ﴿ فاذا قضيت الصلاة فانتشروا ﴾ ﴿ فاذا تطهرون  
فاتوهن ﴾ ونحوها واستفاده وجوب قتال المشركين من ﴿ فقاتلوا  
أمة الكفر ﴾ ونحوها لا من ﴿ فاذا انسلح الاشهر الحرم  
فاقتلوا المشركين ﴾ .

وفي اقتضاء النهي بعد الأمر التحريم أو الكراهة خلاف ؛  
ويحتمل التفصيل المذكور ايضا والأشبه التحريم إذ هذا رفع  
للإذن بكليته وما قبله رفع للمنع فيبقى الإذن والله سبحانه أعلم .  
الثالثة : الأمر المطلق لا يقتضي التكرار عند الاكثرين منهم  
أبو الخطاب خلافاً للقاضي ، وبعض الشافعية ، وحكي عن ابي  
حنيفة ان تكرر لفظ الأمر نحو (صل غداً) (صل غداً) اقتضاه  
تحصيلاً لفائدة الأمر الثاني ؛ والا فلا ؛ وقيل ان علق الامر على  
شرط اقتضى التكرار كالمعلق على العلة ، وهذا القول ليس من  
المسألة إذ هي مفروضة في الأمر المطلق ؛ والمقترن بالشرط ليس  
مطلقاً وما ذكره أبو حنيفة يقتضى التأكيد لفة لا التكرار .

لنا : لا دلالة لصيغة الأمر الا على مجرد إدخال ما هية الفعل  
في الوجود لا على كمية الفعل ، ولأنه لو قال صل مرة او مراراً لم  
يكن الأول نقضاً ولا الثاني تكراراً .

قالوا : النهي يقتضي تكرار الترك والامر يقتضيه فيقتضي  
تكرار الفعل ولأن الأمر بالشيء نهى عن ضده فيقتضي تكرار  
ترك الضد .

وأجيب : عن الأول بأن الامر يقتضى فعل الماهية وهو  
حاصل بفعل فرد من أفرادها في زمن ما ، والنهي يقتضى تركها ،  
ولا يحصل الإبتراك جميع أفرادها في كل زمن فافترقا .

وعن الثاني بمنع أن الأمر بالشيء نهى عن ضده ؛ وان  
سلم فلا يلزم من ترك الضد المنهي عنه التلبس بالضد  
المأمور به ، لجواز أن يكون للمنهي عنه أضداد فيتلبس بغير  
المأمور به منها ؛ وهذا على القول بأن الأمر بالشيء نهى عن  
جميع أضداده لا يتمشى .

الرابعة : الأمر بالشيء نهى عن أضداده ، والنهي عنه امر  
بأضداده من حيث المعنى لا الصيغة خلافا للمعتزلة .

لنا : الأمر بالسكون ناه عن الحركة وبالعكس ضرورة .  
قالوا : قد يأمر بأحد الضدين او ينهى عنه من يفعل عن  
ضده، والأمر مع الغفلة عن الأمور به لا يتصور. وما ذكرتموه ضروري  
لا اقتضائي طلبي ؛ حتى لو تصور ترك الحركة بدون السكون  
لم يكن ما موراً به .

قلنا : فهذا هو المطلوب

الخامسة : مقتضى الأمر المطلق الفور في ظاهر المذهب ، وهو  
قول الحنفية ، وهو على التراخي عند أكثر الشافعية .

وتوقف قوم في الفور والتكرار وضدها للتمارض .

لنا : سارعوا، سابقوا الى مغفرة، والأمر للوجوب. ولو آخر  
العبد أمر سيده الجرد استحق الدم وأولى الأزمنة ؛ بالامثال  
عقيب الأمر احتياطا وتحصيلا له إجماعا، ولان التأخير إما لا الى  
غاية فيفوت المقصود بالكلية ، لأنه إما لا الى بدل فيلحق  
بالمندوبات أو الى بدل فهو إما الوصية وهي لاتصح في بعض الافعال  
لعدم دخول النيابة فيها. او العزم وليس ببدل لوجوبه قبل وقت  
البدل وعدم جواز البدل حينئذ .



أولى غاية مجهولة فهو جهالة أو معلومة فتحكم وترجيح من غير مرجح .  
أولى وقت يغلب على ظنه إدراكه فباطل لا تيان الموت بفته .  
قالوا : الأمر يقتضى فعل الماهية المجردة فلا يدل على غيرها  
ولأن نسبة الفعل الى جميع الأزمنة سواء فالتخصيص بالفور  
تحكم ؛ وتعلق الزمان بالفعل ضرورى ؛ والضرورة تدفع باي زمن  
كان ؛ ولأنه من لوازم الفعل فلا يقتضى تعيينه كالمكان والآلة  
والحل ؛ والأدلة متقاربة، وقول الواقفية ضعيف .

السادسة : الواجب الموقت لا يسقط بفوات الوقت، ولا  
يفتقر قضاؤه الى أمر جديد خلافاً لأبي الخطاب والاكثرين .  
لنا : استصحاب حال شغل الذمة إلا بامثال أو إبراء .  
قالوا : الموقت غير المطلق فالأمر باحدها ليس أمراً بالآخر .  
قلنا : بل مقتضى الموقت الأتيان بالفعل فى الوقت المعين  
فاذا فات الوقت بقى وجوب الأتيان بالفعل .

السابعة : مقتضى الأمر حصول الاجزاء بفعل المأمور به اذا  
اتى بجميع مصححانه خلافاً لبض المتكلمين .

لنا : لو لم يجره لكان الأمر به عبثاً ، ولأن الذمة اشتغلت  
بعد برآتها منه فأنخرج عن عهده بفعله كدين الآمي .  
قالوا : يجب إتمام الحج الفاسد ولا يجزى . وظان الطهارة مأمور  
بالصلاة ولا تجزىه ؛ ولأن القضاء بأمر جديد ، فالأمر بالشيء لا  
يجمع إيجاب مثله .

وأجيب : بان عدم الاجزاء في الصورتين لقوات بعض  
المصحات ولسنا فيه ، والقضاء بأمر جديد ممنوع .

الثامنة : الأمر لجماعة يقتضى وجوبه على كل واحد منهم  
الالدليل ، او يكون الخطاب بلفظ لا يعم ، نحو ( والتكن منكم أمة )  
فيكون فرض كفاية ، وهو ما مقصود الشرع فعله لتضمنه  
مصلحة ، لا تعبد اعيان المكلفين به ، كصلاة الجنائز ، والجهاد ، لا  
الجمعة والحج وهو واجب على الجميع ويسقط بفعل البعض ، واستبعاده  
لا يمنع وقوعه ، وتكليف واحد غير معين لا يعقل بخلاف التكليف به  
فان قيل ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ) إيجاب على بعض غير معين .

قلنا : بل محمول على الندب المسقط له جمعا بين الأدلة .

التاسعة : ما ثبت في حقه عليه السلام من الاحكام او  
خوطب به نحو ( يا ايها المزمّل ) تناول أمته ، وماتوجه الى صحابي

تناول غيره حتى النبي ﷺ ما لم يقدّم دليل مخصص عند  
القاضي ، وبعض المالكية والشافعية ، وقال أبو الخطاب والتميمي  
وبعض الشافعية يختص الحكم بمن توجه إليه إلا أن يعم .  
لنا : قوله تعالى (زوجنا كما لكيلا يكون على المؤمنين حرج) وايضاً  
﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ دل على تناول الحكم لهم لولا  
التخصيص ، والا كان عبثاً ، وقوله عليه السلام خطابي للواحد  
خطابي للجماعة ، وأجمع الصحابة على الرجوع في القضايا العامة الى  
قضايا الخاصة ، ولولا صحة ما قلناه لكان خطأ منهم لجواز  
اختصاص قضاياها بمجالها ، وقال ﷺ ، إني لأرجو أن أكون  
أخساكم لله ، وأعلمكم بما أتقى في جواب قولهم له ، لست  
مثلاً ، فدل على التساوي .

قالوا : أمر السيد بعض عبيده يختص به دون باقيهم ، وأمر الله  
عز وجل بعبادة لا يتناول غيرها ، والعموم لا يفيد الخصوص بمطلقه  
فكذا العكس ، وكأن الخلاف لفظي إذ هو لآء يتمسكون  
بالمقتضى اللغوي ، والأولون بالواقع الشرعي .

العاشرة . تعلق الأمر بالمعدوم بمعنى طلب إيقاع الفعل منه  
حال عدمه محال باطل بالاجماع ، أما بمعنى تناول الخطاب له  
بتقدير وجوده فجاز عندنا ، خلافاً للمعتزلة وبعض الحنفية .

لنا : تكليف أو اخر الأُم الخالية بما كلف به أو ائلمهم  
من مقتضى كتبهم المنزلة على أنبياءهم، وتكليفنا بمقتضى الكتاب  
والسنة وإنما خوطب بها غيرنا .

قالوا : يستحيل خطابه فكذا تكليفه .

قلنا : لانسلم استحالة خطابه ، سلمناه ، لكن من غير الله تعالى  
لتحققه وجود المكلف ، وكال قدرته على ايجاده ، لاسيما على قول  
المعتزلة إن المدوم شيء ، وإن تأثير القدرة ليست في ايجاد المدوم  
بل في اظهار الاشياء من رتبة الخفاء الى رتبة الجلاء ولان الانسان  
بخطب ولدأ يتوقعه في كتاب ، يا بني تعلم العلم ، وافعل كذا وكذا  
ولا يعد سفيها .



## == خاتمه ==

الأمر بما علم الأمر اتفاه شرط وقوعه صحيح عندنا ، خلافاً  
للمعتزلة والامام، وفيه التفات إلى النسخ قبل التمكن ، وأن فيه  
قائده كما سبق .

لنا . تكليف مفيد فيصح كما لو وجد شرط وقوعه، ويبان  
فأثدته عزم المكلف على الامتثال فيطيع أو الامتناع فيمضى  
ولأن الأ نسان في كل سنة مكلف بصوم ومضان مع جواز موته قبله .  
قالوا : استدعاء الفعل في وقت يستدعى صحة وقوعه فيه  
وهو بدون شرطه محال .

قلنا : ممنوع بل انما يستدعى العزم على الامتثال  
سلفناه لكن لا مطلقا بل بشرط وجود شرطه .



# النهي

اقتضآء كفف على جهة الاستعلاء ، وقد اتضح في الأوامر أكثر أحكامه ، إذ لكل حكم منه وزان من الأمر على العكس ، وهو عن السبب المقيد حكماً يقتضي فساداً مطلقاً إلا لدليل ، وقيل النهي عنه لعينه لا لغيره لجواز الجهتين ، وقيل في العبادات دون المعاملات ونحوها لجواز لاتفعل ، فإن فعلت ترتب الحكم نحو لا تطأ جارية ولدك فإن فعلت صارت أم ولدك ، ولا تطلق في الحيض فإن فعلت وقع ، ولا تفسل الثوب بماء منسوب ويطهر إن فعلت ، والفرق من وجهين .

أحدهما أن العبادة قرينة وارتكاب النهي معصية فيتنا قضان بخلاف المعاملات .

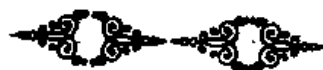
الثاني أن فساد المعاملات بالنهي يضر بالناس لقطع معاشهم أو تقليلها فصحت رعاية لمصلحتهم وعليهم اثم ارتكاب النهي ، بخلاف العبادات فإنها حق الله تعالى فتعطلها لا يضره بل من أوقفها بسبب صحيح أطاع ، ومن لا عصى ، وأمر الجميع إليه في الآخرة ، وحكى عن أبي

حنيفة في آخرين أن النهى يقتضى الصحة لدلالته على تصور المنهى عنه فان اراد الصحة العقلية أى الامكان الذى هو شرط الوجود فنعم؛ وإن اراد الشرعية فتناقض؛ اذ معناه النهى شرعاً يقتضى صحة المنهى عنه شرعاً وهو محال .

وقيل لا يقتضى فساداً ولا صحة؛ إذ النهى خطاب تكليفي، والصحة والفساد اخبارى وضعى، وليس بينهما رابط عقلى، وإنما تأثير فعل المنهى عنه فى الاثم به .

ولنا : على فساد مطلقاً قوله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد، أى مردود الذات، وإجماع الصحابة على استفادة فساد الاحكام من النهى عن أسبابها، ولأن النهى دليل تعلق المفسدة به فى نظر الشارع، اذ هو حكيم لا ينهى عن مصلحة وإعدام المفسدة مناسب، ولان النهى يقتضى اجتنابه، وتصحيح حكمه يقتضى قربانه، فيتناقضان، والشارع برىء من التناقض .

والمختار ان النهى عن الشيء، لذاته او وصف لازم له مبطل وخارج عنه غير مبطل، وفيه لوصف غير لازم تردد، والأولى .  
الصحة



# العموم والخصوص

العموم قيل هو من عوارض الألفاظ حقيقة لدالاتها على مسمياتها باعتبار وجودها اللساني والذهني؛ بخلاف المعاني لتمايزها فلا يدل بعضها على بعض .

والتحقيق أنه حقيقة في الأجسام ، اذ العموم لغة الشمول ، ولا بد فيه من شامل ومشمول كالصكلة والعباءة لما تحتها .

والعام قيل اللفظ الواحد الدال على شيئين فصاعداً مطلقاً، واحترز بالواحد عن مثل ضرب زيد عمرا اذ هما لفظان ، وبمطلقا عن مثل عشرة رجال فانه دل على تمام العشرة لا مطلقا، وفيه نظر .

واجود منه اللفظ الدال على مسميات دلالة لا تنحصر في عدد . وقيل اللفظ المستغرق لما يصلح له بحسب وضع واحد .

وقيل اللفظ ان دل على الماهية من حيث هي فقط، فهو المطلق أو على وحدة معينة كزيد فهو العلم، أو غير معينة كرجل فهو النكرة، أو على وحدات متعددة فهي اما بعض وحدات الماهية فهو اسم العدد كعشرين رجلا او جميعها فهو العام ، فاذن هو اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله وهو أجودها ، وقيل فيه غير ذلك .



وينقسم اللفظ الى ما لا أعم منه كالمعلوم ، او الشيء ، ويسمى العام المطلق وقيل ليس بوجوده، وإلى ما لا أخص منه كزيد وعمرو ، ويسمى الخاص المطلق ، وإلى ما بينهما كما لموجود والجوهر والجسم النامي والحيوان والانسان ، فيسمى عاما وخصا اضافة ، اى هو خاص بالأضافة الى ما فوقه ، عام بالأضافة الى ما تحته .

### ﴿ أَلْفَاظُ الْعَمُومِ أَقْسَامٌ ﴾

أحدهما ما عرف باللام غير المهديّة. وهو إما لفظ واحد كالسارق والسارقة ، او جمع له واحد من لفظه كالمسلمين ، والمشرّكين ، والذين ، أو لا واحد له منه كما لناس ، والحيوان والماء ، والتراب .

الثانى : ما أضيف من ذلك الى معرفة كعبد زيد ومال عمرو .  
الثالث : ادوات الشرط كمن فى من يعقل ، وما فيما لا يعقل وأى فيهما. واين فى المكان، ومتى واين فى الزمان .

الرابع : كل وجميع .  
الخامس : النكرة فى سياق النفي. أو الأمر نحو أعتق رقبة على قول فيه، والا لما خرج عن عهدة الأمر بعتق اى رقبة كان

ثم قيل العام الكامل هو الجميع لقيام العموم بصيغته ومعناه جميعا  
وبمعنى غيره فقط. فهذه الاقسام تقتضى العموم وضعا، ما لم يقدم دليل  
التخصيص أو قرينته عندنا، وقالت الواقفية لا صيغة للعموم، وهذه  
الاقسام بالوضع لأقل الجمع، وما زاد مشترك بينهما وبين الأستغراق  
كالنفر بين الثلاثه الى العشره، وقيل لا عموم فيها فيه اللام،  
وقيل لا عموم الا فيه، وقيل لا عموم في النكرة الامع من ظاهرة  
او مقدره نحو وما من اله الا الله، ولا اله الا الله.

لنا : وجوه الأول . إجماع علماء الأمة من الصحابة وغيرهم  
على التمسك بعمومات الكتاب والسنة وكلام العرب ما لم يوجد دليل  
مخصص . وكانو يطلبون دليل الخصوص لا العموم رهم أهل اللغة .

الثانى : أن صيغ العموم نعم حاجة كل لغة اليها فيمتنع  
عادة اخلال الواضع الحكيم بها مع ذلك .

الثالث : أن من قال اقطع السارق، واجلد الزانى، واقتل  
المشركين، وارحم الناس؛ أو الحيوان، وعبيدى احرار. ومالى صدقة  
ومن جاءك فأكرمه، وأى رجل لقيت فأعطه درهما، وأين وأيان ومتى  
وجدت زيدا فأقتله، وكل أو جميع من دعاك فأجبه، ولا رجل فى  
الدار، يفهم العموم من ذلك كله فى عرف أهل اللسان .

الواقيفة ما زاد على اقل الجمع يحتمل ارادته وعدمها فلا يثبت

بالشك، ولأن الدليل على وضع هذه الصيغ للعموم ليس عقليا؛  
اذلا أثر للعقل في اللغات. ولا تقليا؛ إذ تواترة مفقود، وأحاده لا تفيد  
ولأن العرب استعملتها في الخصوص والعموم؛ فأقاد الاشتراك،  
والاكان جعلها موضوعة لأحدهما تحكما .

وأجيب : بان دعوى الشك وعدم الدليل مع ما ذكرناه  
من الاجماع لا يسمع. واستعما لهم لها في الخصوص مجاز بقرآين  
الآخر اللام نستعمل للاستغراق؛ ولبعض الجنس؛ وللمعهود  
فيم تختص بالعموم .

قلنا : بالقرينة اذ وجود المعهود قرينة تصرفها اليه والا فالى  
الجنس. ثم هي تستغرق المعهود اذا صرفت هي اليه. فكذا الجنس اذا  
صرفت اليه وحينئذ استعمالها في بعض الجنس مجاز كما استعمالها في  
بعض المعهود مجاز لقرينة . وجواب الآخر حصل بما سبق  
الآخر يحسن ما عندي رجل يل رجلان بخلاف ما عندي من رجل .

قلنا : النقي اذا وقع على النكرة اقتضى نقي ما هيتهما وهي  
لا تنتفي الا بالتقاء جميع أفرادها وهذا قاطع فوجب تاويل ما ذكرت  
على أن قوله بل رجلا نقي قرينة أنه لم يرد نقي الماهية بل إثبات  
ما أثبتت منها .

# ثم هنا مسائل

الأولى : اقل الجمع ثلاثة ؛ وحكى عن المالكية وابن داود  
وبعض الشافعية والنحاة أنه اثنان .

لنا : إجماع اهل اللغة على الفرق بين الجمع والتثنية في التكلم  
والتصنيف ؛ وعدم نعت أحدهما وتأكيد به بالآخر ؛ نحو رجال  
اثنان أو رجلان ثلاثة أو الرجال كلاهما أو الرجلان كلهم وصحة  
ليس الرجلان رجلا وبالعكس .

قالوا : (هذان خصمان اختصموا) (وان طائفتان من المؤمنين  
اقتلوا) (نبوء الخصم اذسوروا) وكان اثنين (إن تتوبا الى الله فقد صفت  
قلوبكما) وحجب الأ م الى السدس باخوين، وهما في الآية بلفظ الجمع  
الاثنان فافوقها جماعة ومعنى الجمع حاصل في التثنية وهو الضم .

وأجيب : بان الخصم والطائفة يقعان على القليل والكثير  
أو جمع ضمير الطائفتين باعتبار أفرادهما (وقلوبكما) تثنية معنوية  
فرارا من اجتماع تثنتين في كلمة واحدة ؛ ولولا الاجماع لا اعتبر  
في حجب الام ثلاثة كذهب ابن عباس ؛ ولما قال لعثمان ليس  
الأخوان إخوة في لسان قومك، احتج بالاجماع وما منع

والاثنتان جماعة في حصول الفضيلة حكما لا لفظا اذ الشارع يبين الأحكام  
لا اللغات، والآخر قياس في اللغة او طرد للاشتقاق وهما ممنوعان.  
الثانية : الاعتبار فيما ورد على سبب خاص بعمومه خلافا  
للمالكية وبعض الشافعية .

لنا : الحجة في لفظ الشارع لاسيده، وأكثر أحكام الشرع  
العامه وردت لاسباب خاصة كالظهار في أوس ابن الصامت  
واللعان في شأن هلال ابن اميه .

قالوا : لولا اختصاص الحكم بالسبب لجاز اخراجه بالتخصيص  
ولما نقله الراوى لعدم قآيدته. ولما أخري بيان الحكم الى وقوعه  
ولأنه جواب سؤال فتجب مطابقتة له .

قلنا : السبب أخص بالحكم من غيره فلا يلزم جواز تخصيصه وفائدة  
نقل السبب بيان اخصيته بالحكم. ومعرفة تاريخه. بمعرفة تاريخه وتوسعة  
علم الشريعة. والتأسي بوقائع السلف. وتأثير نقله شبهة في وقوع مثل  
هذا الخلاف، وهو رحمة واسعة. وتخفيف. الى غير ذلك. وتأخير بيان  
الحكم الى وقوع السبب من متعلقات العلم الأزلى فلا يعلل ،  
كتخصيص وقت ايجاد العالم به والا انتقض بالأحكام الابتدائية  
الغالية عن أسباب لما اختصت بوقت دون ما قبله وبعده .

والواجب تناول الجواب محل السؤال والسبب لا المطابقة المدعاة. إذ لا يبعد أن يقصد الشارع بالزيادة عن محل السبب تمهيد الحكم في المستقبل أو تقريره. كما إذا قيل زنا أو سرق فلان، فقال من زنا فارجموه. ومن سرق فاقطعوه.

الثالثة : نحو نهى رسول الله ﷺ عن المزانية وقضى بالشفعة يعم. خلافاً لقوم.

لنا : إجماع الصحابة وغيرهم من السلف على التمسك في الوقائع بعموم مثله أمراً ونهياً وترخيصاً. وهم أهل اللغة .

قالوا : قضايا أعيان فلا تعم، ثم يحتمل أنه خاص فوم الراوى والحجة في المروى لا في لفظ الجاكي .

قلنا : قضايا الأعيان تعم بما ذكرناه. وبمحكى على الواحد والأصل عدم الوم. والحجة في عموم اللفظ كما سبق. ولا احتمال للإجماع المذكور. ولعدم أصالته .

الرابعة : خطاب الناس والمؤمنين والامة والمكلفين يتناول العبد لأنه منهم. وخروجه عن بعض الأحكام لعارض كالمرضى والمسافر والحائض. ويدخل النساء في خطاب الناس. ومالا مخصص لأحد القبيلين فيه كادوات الشرط دون ما يخص غيرهن كالرجال والذكور. اما نحو المسلمين ( واكلوا واشربوا ) فلا يدخلن فيه

عند أبي الخطاب والأكثرين خلافاً للقاضي وابن داود وبعض الحنفية  
فإن أرادوا بدليل خارج أو قرينة فاتفقوا. وإلا فالحق الأول .  
لنا : القطع باختصاص المذكورين بهذه الصيغة لغة، وقول  
أم سلمة ، يا رسول الله ما بال الرجال ذكروا ولم يذكر  
النساء، فنزل أن المسلمين والمسلمات فقهمت عدم دخولهن في لفظ المؤمنين  
وهي من أهل اللغة وإلا لما سألت ولكان والمسلمات ونحوه تكراراً .  
قالوا : متى اجتمعا غلب المذكر. ولو أوصى لرجال ونساء، ثم  
قال ، أوصيت لهم دخلن، وأكثر خطاب الله تعالى القبيلين  
بالصيغة المذكورة .

قلنا : بقرآين لشرف الذكورية والأبواء الأول .  
الخامسة : العام بعد التخصيص حجة خلافاً لأبي ثور  
وعيسى ابن أبان .

لنا : إجماع الصحابة على التمسك بالعمومات وأكثرها  
مخصوص . واستصحاب حال كونه حجة .

قالوا : صار مستعملاً في غير ما وضع له فهو مجاز. ثم هو متردد بين  
الباقى ، وأقل الجمع وما بينهما. ولا مخصص فالتخصيص تحكم .

قلنا : لا مجاز إذ العام في تقدير الفاظ مطابقة لأفراد مدلوله  
فسقط منها بالتخصيص طبق ما خصص مسن المعنى فالباقي منها

ومن المدلول متطابقان تقديرًا فلا استعمال في غير الموضوع فلا مجاز.

قالوا : البحث لفظي لغوي .

قلنا : بل حكى نقلي ، والا فعمن نقل من العرب أم في أي

دواوين اللغة هو . ثم دعواكم المجاز مجاز ، والا فحقيقة المجاز في

المفردات الشخصية ، وفي المركبات الاسنادية خلاف سبق لا في

العامة والجموع . وهو حقيقة عند القاضي وأصحاب الشافعي . مجاز بكل

حال عند قوم ، وقيل إن خص بمنفصل لا متصل ، لنا ما سبق .

السادسة : الخطاب العام يتناول من صدر منه .

وقال ابو الخطاب الا في الأمر اذا الانسان لا استدعى من نفسه ولا

يستعمل عليها . ومنه قوم مطلقاً . بدليل ( الله خالق كل شيء ) .

لنا : المتبع عموم اللفظ ، وهو يتناوله ، ولو قال لعلامة من

رأيت أو دخل دارى فأعطه درهما فرآه فأعطاه عد ممتثلاً والاعد

عاصياً . أما مع القرينة نحو فأهنه أو اضربه فلا لأنها مخصص .

ويجب اعتقاد عموم العام والعمل به في الحال في احد القولين اختاره

أبو بكر والقاضي .

والثاني حتى نبحت فلا نجد مخصصاً اختاره ابو الخطاب

والشافعية كالذهبيين .



وعن الحنفية قولان احدهما كما لأول ، والثاني انه ان سمع  
من النبي ﷺ على طريق تعليم الحكم فكذلك ، ومن غيره فلا .  
ثم هل يشترط حصول اعتقاد جازم بأن لا مخصص . أو تكفي غلبة  
الظن بعدمه فيه خلاف .

لنا : وجب اعتقاد عمومه في الزمان حتى يظهر الناسخ ،  
فكذا في الاعيان حتى يظهر المخصص . ولأنه لو اعتبر في العام عدم  
المخصص لا اعتبر في الحقيقة عدم المجازة . بجامع الأحتمال فيهما  
ولأن الأصل عدم التخصيص فيستصحب .

قالوا : شرط العمل بالعام عدم المخصص وشرط العلم بعدم  
الطلب ، ولأن وجوده محتمل فالعمل بالعموم اذن خطأ .

قلنا : عدمه معلوم بالاستصحاب . ومثله في التيمم ملتزم  
وظن صحة العمل بالعام مع احتمال المخصص حاصل . وهو كاف . وتخصيص  
العموم إلى أن يبقى واحد جازم ، وقيل حتى يبقى اقل الجمع .

لنا : التخصيص تابع المخصص . والعام متناول ومتضمن للواحد .

قالوا : ليس بعام .

قلنا : لا يشترط

# الخاص

اللفظ الدال على شئ بعينه .

والتخصيص : بيان المراد باللفظ . أو بيان ان بعض مدلول اللفظ غير مراد بالحكم . وهو جآيز بدليل (خالق كل شئ) (تدمر كل شئ) .  
والمخصص هو المتكلم ، بالخاص وموجده .  
واستعماله في الدليل المخصص مجاز .  
والمخصصات نسعة .

الاول . المحس كخروج السماء والارض من (تدمر كل شئ) حساً .

الثانى . العقل وبه خص من لا يفهم من عموم النص نحو ( والله

على الناس حج البيت )

ووجوب تأخر المخصص . وصحة تناول العام محل التخصيص ممنوع .

الثالث : الاجماع لقطعيته . واحتمال العام وهو دليل نص مخصص .

الرابع : النص ( كتخصيص لا قطع الا في ربع دينار ) لعموم (السارق

والسارقة) (ولا زكاة فيما دون خمسة اوسق) لعموم ( فيما سقت السماء

العشر ) وسواء . كان العام كتاباً أو سنة متقدماً او متأخراً لقوة

الخاص وهو قول الشافعية . وعن أحمد يقدم المتأخر خاصاً كان

أو عاماً وهو قول الحنفية ، لقول ابن عباس كنا نأخذ بالأحدث  
فالأحدث ولان العام كآ حادصور الخاصة فجاز أن يرفع الخاص .  
ولنا : أن في تقديم الخاص عملاً بكليهما بخلاف العكس  
فكان أولى . فان جهل التاريخ فكذلك عندنا . ومتعارضان عند  
الحنفية لاحتمال تاخر العام ونسخه الخاص ، وقال بعض الشافعية  
لا يخص عموم السنة بالكتاب ، وخرجه ابن حامد قولاً لنا لأنها  
مبينة له فلو خصها لبيها فيتناقض .

ولنا : أن ما تبينه منه لا يبينها وبالعكس ، أو يبين كل  
منها الآخر باعتبار جهتين ، فلا تناقض ، وقال بعض المتكلمين  
لا يخص عموم الكتاب بخبر الواحد لضفه عنه ، وقال عيسى بن أبان  
يخصص المخصص دون غيره . بناء على قوله ان المخصص مجاز  
فيضعف . وحكى عن أبي حنيفة . وتوقف بعضهم ، إذ الكتاب قطعي  
السند والخبر قطعي الدلالة فيتعادلان .

لنا : إرادة الخاص أغلب من إرادة عموم العام فقدم لذلك ، وايضاً  
تخصيص الصحابة (واحل لكم ما وراء ذاك لكم) (بلا تنكح المرأة على  
عمتها أو خالتها) وآية الميراث (بلا يرث المسلم الكافرة والكافر المسلم)  
(ولا يرث لقاتل) (ونحن معاشر الأنبياء لا نورث) وعموم الوصية  
(بلا وصية لو ارث) (وحتى تنكح زوجاً غيره) (بمحتى ينوق عسيلتك)

- منارهين إلى ذلك من غير طلب تاريخ .
- ودعوى الواقفة التعادل، ممنوع بما ذكرنا . والا لتوقف الصحابة .
- الخامس : المفهوم لأنه دليل كالنص كتخصيص ﴿ في أربعين  
لما شاة ﴾ بمفهوم ﴿ في سائمة الغنم الزكاة ﴾ .
- السادس : فعله ﷺ كتخصيص ﴿ لا تقربوهن حتى يطهرن ﴾  
بمباشرته الحايض دون الفرج متزرة . ويمكن منعه حملا للقربان  
على نفس الوطى كناية . وخصص قوم عموم ﴿ الزانية والزاني ،  
فاجلدوا ﴾ بتركه جلد ما عز .
- السابع : تقريره ﷺ على خلاف العموم مع قدرته على المنع  
لأنه كصريح اذنه . إذ لا يجوز له الاقرار على الخطاء لعصمته .
- الثامن : قول الصحابي إن جعل حجة كالقياس وأولى .
- التاسع : قياس نص خاص مقدم على عموم نص آخر عند أبي  
بكر والقاضي . وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء والمتكلمين  
خلافاً لأبي اسحق ابن شاقلا وبعض الفقهاء .
- إجتج : الأول حكم القياس حكم أصله فخص العام .
- الثاني . النص اصل فلا يقدم القياس الذي هو فرع عليه  
ولان العام يفيد من الظن أكثر من القياس ، ولأن معاذاً قدم  
السنة على القياس ، وقيل يخص بجلى القياس دون خفيه لقوته وهو

أولى ثم الجلى قياس العله ؛ وقيل ما يظهر فيه المعنى نحو (لا يقضى  
القاضى وهو عضبان) .

والخفى : قياس الشبه ، وقال عيسى يخص بالقياس المخصوص  
دون غيره . وحكى عن ابى حنيفة كما سبق .

## == خاتمة ==

إذا تعارض عمومان من كل وجه متناً قدم أحدهما مندأ . فان  
استويا فيه قدم ما عضده دليل خارج . فان فقد فالتأخر ناسخ . فان  
جهل التاريخ توقف على مرجح . ويجب الجمع بينهما إن أمكن بتقديم  
أخصهما أو جملة على تاويل صحيح . فان كان كل منهما عاماً من وجه  
خاصاً من وجه نحو (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها)  
مع (لا صلاة بعد العصر) فالأول خاص في الفاتئة عام في الوقت والثانى  
عكسه . ونحو (من بدل دينه فاقتلوه) مع (نهيت عن قتل النساء) تعادلا  
وطلب المرجح . ويجوز تعارض عمومين من غير مرجح خلافاً لقوم .

# الاستثناء

إخراج بعض الجملة بالا او ما قام مقامها وهو غير وسوى  
وعداو ليس ولا يكون وحاشى وخلا، وقيل قول متصل ذو صيغة  
تدل على أن المذكور معه غير مراد بالقول الاول وهذا قول من  
يزعم أن التعريف بالاخراج تناقض وليس بشى .

والاستثناء يجب اتصاله ويتطرق الى النص بخلاف التخصيص  
بغيره فيهما . ويفارق النسخ في الاتصال . وفي رفع بعض حكم النص .  
وفي منع معنى دخول المستثنى على تعريفه الثانى .

ويشترط للاستثناء الاتصال المعتاد كسائر التوابع خلافاً لابن  
عباس وأجازة عطاء والحسن ما دام في المجلس، وأو ما إليه أحمد في  
الأستثناء في اليمين . وأن لا يكون من غير جنس المستثنى منه خلافاً  
لبعض الشافعية ومالك وابى حنيفة وبعض المتكلمين .

لنا : الاستثناء إما إخراج ما تناوله او ما يصلح أن يتناوله  
المستثنى منه وأحد الجنس لا يصلح أن يتناول الآخر .  
قالوا : وقع في القرآن واللغة كثيراً .

قلنا : يتعين حمله على المجاز والاتساع لان ما ذكرناه قاطع  
وجواز استثناء أحد النقاد من الآخر عند بعضهم استحسان

وأن لا يكون مستغرقاً إجماعاً. وفي الأكثر والنصف خلاف. واقتصر  
قوم على الأقل وهو الصحيح من مذهبنا .  
وإذا تعقب الاستثناء جملانحو (والذين يرمون المحصنات) إلى قوله تعالى  
﴿إلا الذين تابوا﴾ و كقوله ﷺ ﴿لا يؤمن الرجل في سلطانه  
ولا يجلس على تكريمته الا باذنه﴾ عاد إلى الكل عندنا وعند الشافعية .  
وإلى الأخيرة عند الحنفية. وتوقف المرتضى توقفاً اشتراكياً .  
والقاضي أبو بكر توقفاً تعارضياً .

لنا : العطف يوجب اتحاد الجمل معنى فعاد إلى الكل كما  
لو اتحدت لفظاً ولأن تكرير الاستثناء عقيب كل جملة عبي قبيح باتفاق  
أهل اللغة. فقضى الفصاحة العود إلى الكل ، ولأن الشرط يعود إلى  
الكل نحو نسائي طوالق وعبيدي أحرار ان كلمت زيدا فكذا الاستثناء  
بجامع افتقارهما إلى متعلق ، ولهذا يسمى التعليق بمشيئة الله تعالى  
استثناء، لا يقال رتبة الشرط التقديم بخلاف الاستثناء، لأننا نقول  
عقلاً لا لغة. ثم الكلام فيما إذا تأخر ولا فرق؛ ثم يلزمكم أن يتعلق  
بأولى فقط مطلقاً أو إذا تقدم وهو باطل .

قالوا : تفاضلت الجمل بالعطف أشبه الفصل بكلام اجنبي  
وتعلق الاستثناء، ضروري فاندفع بما ذكرناه. والمرجع القرب كاعمال  
أقرب العاملين وعوده إلى الكل مشكوك فلا يرفع العموم المتيقن .

وأجيب : بأننا تبينا أن العطف بوا والجمع يوجب اتحاداً  
معنوياً وهو المعتبر دون التفاصل اللفظي. وتعلق الاستثناء بما قبله  
لصلاحيته له لضرورة. وإعمال أقرب العاملين بصري معارض  
بعكسه عند الكوفيين. وتيقن العموم قبل تمام الكلام ممنوع ،  
ولمّا يتم بالاستثناء .

المرتضى : استعمل في اللغة عابداً الى الكل ، والى البعض ،  
والأصل في الاستعمال الحقيقة . وقياساً على الحال والظرفين .  
القاضي . تعارضت الأدلة فيطلب المرجح الخارجي .

﴿ الشرط ﴾ . ما توقف عليه تأثير المؤثر على غير جهة السببية  
فيساوى ما سبق عند الكلام عليه وهو من المخصصات كالأستثناء ،  
وتأثيره اذا دخل على السبب في تاخير حكمه حتى يوجد لا في منع  
السببية خلافاً للحقنية . ونحوه الغاية . نحو ﴿ حتى يطهرن ﴾ ﴿ حتى  
تنكح زوجا غيره ﴾ .

﴿ المطلق ﴾ . ما تناول واحداً غير معين باعتبار حقيقة شاملة  
لجنسه نحو ﴿ فتحرير رقبة ﴾ ﴿ ولا نكاح إلا يولي ﴾ .



## ﴿ المقيد ﴾

ما تناول معيّنًا أو موصوفًا بزائد على حقيقة جنسه نحو  
(شهرين متتابعين) ، وقد سبق أن الدال على الماهية من حيث هي  
هي فقط مطلق ، فالمقيد يقابله والمعاني متقاربة ، وتتفاوت مراتبه  
باعتبار قلة القيود وكثرتها ، وقد يجتمعان في لفظ واحد بالجهتين  
(كرقبة مؤمنة) قيدت من حيث الدين واطلقت من حيث ما سواه  
ويقال فعل مقيد أو مطلق باعتبار اختصاصه ببعض مفا عيله من  
ظرف ، ونحوه وعدمه •

ويحمل المطلق على المقيد إذا اتحد السماو حكما نحو ( لا نكاح الا  
بولى وشهود) مع الابولى مرشد وشاهدى عدل خلافا لا أبى حنيفة .  
لنا . إعمالها وإلغاؤها أو أحدهما ممتنع وترجيح بلا مرجح  
فتعين الجمع بينهما بما ذكرنا .

قال : الزيادة على النص نسخ ، وكلام الحكيم يحمل على إطلاقه  
ولأنه من باب مفهوم الصفة وليس بحجة عندنا .

قلنا : الأول ، ونصيته على ارادة المطلق ممنوعان .  
والثانى ، معارض بأن الحكيم لا يأمر بالجمع بين ضدّين . ولا الترجيح  
بلا مرجح . ويأتى جواب الثالث .

وان اتحد احكاماً لا سيّاً كرقبة مومنة في كفارة القتل ورقبة  
مطلقة في الظهار فكذلك عند القاضي، والمالكية . وبعض الشافعية  
وخالف بعضهم واكثر الحنفية . وأبو اسحق ابن شاقلا .  
وقال أبو الخطاب . ان عضده قياس حمل عليه كتخصيص  
العام بالقياس والا فلا ولعله أولى .  
النافي : لعل اطلاق الشارع وتقييده لتفاوت الحكمين في الرتبة  
عنده فتسويتنا بينهما عكس مقصوده .  
المثبت . عادة العرب الاطلاق في موضع والتقييد في آخر .  
وقد علم في الشرع بناء قواعده بعضها على بعض من تخصيص  
العام وتبيين الجمل فكذاها هنا .  
ولأنه قد قيد ( استشهدوا شهيدين من رجالكم ) ( بأشهدوا  
ذوى عدل منكم ) فان اختلف الحكم فلا حمل كتقييد الصوم  
بالتتابع ، واطلاق الاطعام اذ شرط اللاحق اتحاده . ومتى اجتمع  
مطلق . ومقيدان متضادان حمل على اشبهها به .



## == الجمل ==

لغة ما جعل جملة واحدة لا ينفرد بعض آحادها عن بعض  
واصطلاحا اللفظ المتردد بين محتملين فصاعدا على السواء .  
وقيل ما لا يفهم منه عند الاطلاق معنى . قلت معين وإلا بطل بالمشارك  
فانه يفهم منه معنى غير معين . وهو اما في المفرد كالعين والقروء  
والجون والشفق في الاسماء . وعسس . وبان في الأفعال وتورد  
الواو بين العطف والابتداء في نحو (والراسخون) ومن بين ابتداء  
الغاية والتبعيض في آية التيمم في الحروف أوفى المركب كتردد الذي  
بيده عقدة النكاح بين الولي والزوج . وقد يقع من جهة التصريف  
كالختار والمقتال للفاعل والمفعول وحكمه التوقف على البيان  
الخارجي . وقد ادعى الاجمال في أمور وليست كذلك . ومنها نحو  
( حرمت عليكم الميتة ) أى أكلها . وأمها تنكم أى وطهن عند  
ابى الخطاب وبعض الشافعية خلافا للقاضى والكرخى .

لنا : الحكم . المضاف الى العين ينصرف لغة وعرفا الى  
ما أعدت له وهو ما ذكرنا .

قالوا : المحرم فعل يتعلق بالعين لانفسها والافعال متساوية .  
قلنا : ممنوع بل الترجيح عرفى كما ذكر ، وكذا أحل الله  
البيع وحرم الربا ، مجمل عند القاضى لتردد الربا بين مسميه ،  
اللفوى والشرعى .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لا صلاة الا بطهور) (لا صيام لمن لم يبيت الصيام  
من الليل) وهو مجمل عند الحنفية، قيل لتردده بين اللغوى والشرعى ،  
وقيل لأن حمله على نقي الصورة باطل فتعين حمله على نقي الحكم  
والأحكام متساوية .

ولنا . أن الموضوعات الشرعية غلبت فى كلام الشارع فاللغوية  
بالنسبة اليها مجاز . وايضاً اشتهر عرفاً نقي الشيء لا تنفآ فآئدته نحو  
لا علم إلا ما تقع . ولا بلد إلا بسطان . فيحمل هنا على نقي الصحة  
لاتنفآ الفآيدة ، وكذا الكلام فى لا عمل الابنية .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (رفع عن أمتى الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه)  
أى رفع حكمه إذ حمله على رفع حقيقته يستلزم كذب الخبر  
لوقوعها من الناس كثيراً .

ثم قيل رفع الأثم خاصة دون الضمان والقضاء إذ ليس صيغة

عموم فيعم كل حكم وأفسده أبو الخطاب بأنه يبطل فائدة تخصيص  
الأمة به إذ الناس ونحوه غير مكلف أصلاً في جميع الشرايع .  
قلت . فعلى هذا حيث لزم القضاء أو الضمان بعض من  
ذكر كناسى الصلاة يقضيها والمسكره على القتل يقتل ، أو  
يضمن يكون لدليل خارج .



## == المبين ==

يقابل المجل .

أما البيان فليل الدليل وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري .

وقيل ما دل على المراد مما لا يستقل بنفسه في الدلالة. وهما تعريف للمبين المجازي لا للبيان. فليل إيضاح المشكل فور دالبيان الابتدائي فان زيد بالفعل أو القوة زال. ومحصل البيان بالقول والفعل كالكتابة والاشارة نحو الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، ونحو صلوا. وخذوا وبالأقرار على الفعل ، وكل مقيد من الشرع بيان ، والبيان الفعلي أقوى من القول وتبين الشيء بأضعف منه كالقرآن بالآحاد جاز ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع إلا على تكليف المحال ، وعن وقت الخطاب الى وقتها جائز عند القاضي وابن حامد وأكثر الشافعية وبعض الحنفية ، ومنه ابو بكر ، عبد العزيز والتميمي ، والظاهرية والمعتزلة .

لنا : ( أحكت آياته ثم فصلت ) ( ثم إن علينا بيانه ) و ثم للتراخي وأخر بيان بقرة بني اسرآئيل ، وأن ابن نوح ليس من أهله ،

وأخر النبي ﷺ بيان ذوى القربى وآتوا الزكاة. والله على الناس ،  
وبين جبريل اقيموا الصلاة بفعله فى اليومين كل ذلك متأخر ،  
ولأن النسخ بيان زمنى وهو متأخر فكذا هذا .

قالوا : الخطاب بما لا يفهم عبث ، وتجهيل فى الحال كخطبة  
العربى بالعجمية وعكسه وايجاب الصلاة بايجاد هوز. وكرادة البقر  
من قوله فى خمس من الابل شاة .

قلنا : باطل بالمشابهة لا تفهم حقيقته ، وليس تجهيلا ولا عبثا  
فان منع فقد بيناه ،

فان قيل فأيدته الانقياد الايمانى .

قلنا : وهذا الانقياد التكلينى وايجاب الصلاة والزكاة ، وقطع  
السارق ونحوها يفيد ماهيات الاحكام وتفصل عتد العمل بخلاف  
ما ذكرتم فانه لا يفيد شيئا .

★ ★ ★

## خاتمة

فحوى اللفظ ما افاده لا من صيغته ويسمى إشارة وإيماء ،  
ولحنًا وتتفاوت مراتبه . وهو على ضرب .

الاول : المقتضى وهو المضمرة الضرورى لصدق المتكلم نحو  
لا عمل الابنية أى صحيح . أو لوجود الحكم شرعاً نحو أو على سفر  
فعدة . أى فأفطر وأعتق عبدك عنى فى اقتصائه ملك القابل له  
أو عقلاً نحو حرمت عليكم أمهاتكم فى اظمار الوطى وأسأل القرية  
فى اظمار الأهل .

الضرب الثانى : تعليل الحكم بما اقترن به من الوصف المناسب  
نحو والسارق والسارقة فاقطعوا الزاينة والزانى فاجلدوا أى للسارقة  
والزنى . ان الابوار لنى نعيم وان الفج زلنى جحيم . أى للبر والفجور  
لميل العقلاء الى أكرم العلماء وأهن الجهال ونفورهم من عكسه .

الضرب الثالث : فهم الحكم فى غير محل النطق بطريق  
الاولى وهو مفهوم الموافقة كفهم تحريم الضرب من تحريم التأفيف  
بقوله تعالى ( فلا تقل لها أف ) وشرطه فهم المعنى فى محل النطق



كالتعظيم في الآية والا فيجوز أن يقول السلطان عن منازع  
له اقتلوا هذا ، ولا تصفوه وهو قياس عند أبي الحسن الخريزي  
وبعض الشافعية خلافا لبعضهم ، والقاضي والحنفية .

لنا : الحاق المسكوت عنه بالمنطوق في الحكم لاشتراكها  
في المقتضى وهو القياس كقياس الجوع ونحوه في المنع من الحكم على  
الغضب لئنها كمال الفكرة والزيت على السمن في التنجيس بجامع السراية .  
قالوا : قاطع يسبق الى الفهم بلا تأمل .

قلنا . قياس جلي ونحوه ردت شهادة الفاسق فالكافر أولى  
إذ الكفر فسق وزيادة؛ وقتل الخطاء موجب للكفارة فالعمد أولى  
لكنه ليس بقاطع لجواز تحرى الكافر العدالة في دينه . بخلاف  
الفاسق . واختصاص العمد بمسقط مناسب كالغموس .

وقول الشافعي اذا جاز السلم مؤجلا فحالاً أجوز لبعده من الغرر  
رد بان الغرر مانع احتمال في المؤجل موالحكم لا يثبت لانتفاء مانعه  
بل لوجود مقتضيه وهو الارتفاق بالأجل وقد اتفق في الحال .  
الضرب الرابع : دلالة تخصيص شيء بحكم يدل على نفيه  
عما عداه . وهم مفهوم المخالفة نحو . (ومن قتلهم منكم منعدا)  
(من قتيانكم المؤمنات) . (ومن لم يستطع منكم طولا) (في سائمة الغنم  
الزكاة) وهو حجة الا عند أبي حنيفة . وبعض المتكلمين .

لنا : تخصيص أحدهما مع استوائها عى . إذ هو عدول عن  
الأخصزو ترجيح من غير مرجح . وابطال لفائدة التخصيص .

قالوا . فأنذنه توسعه مجارى الاجتهاد لنيل فضيلته وتأكيد  
حكم المخصوص بالذكر لشدة مناسبته او سببته أو وقوع السؤال  
عنه . أو احتياطاً له لئلا يخرج به بعض المجتهدين عن الحكم ونحوه  
ولا يختص بما ذكرتم .

قلنا جعل ما ذكرناه من جملة فوائد هذه تكثيراً لها أولى  
وايضاً إجماع الفصحاء والعقلاء على فهم ما ذكرناه كقول ابى ذر ما بال  
الكلب الاسود من الأحمر من الأصفر ، وقول يعلى ابن امية  
مالنا تقصر ، وقد أمنا ووافقه عمر . وقوله صلى الله عليه وسلم فى جواب السؤال  
عما يلبس المحرم من الثياب ( لا يلبس القميص ولا السراويلات  
ولا البرانس ) يدل عليه والا لما كان جواباً ولو قال قائل اليهودى  
أو النصرانى . اذا نام غمض عينيه . واذا أكل حرك فكيه لسخر  
كل عاقل منه وضحك عليه . وكذا لو قال قائل الشافعية او الحنابلة  
فضلاً . أو علماء . أو زهاد . لا غتاض من سمع ذلك من الحنفية  
وكذا بالعكس . وما ذاك الا لدلالة التخصيص اللفظى على  
الاختصاص المعنوى .

قالوا : لو دل لدل زيد عالم . ومحمد رسول الله ﷺ على نفي العلم والرسالة عن غيرها .

قلنا . مفهوم اللقب وفي كونه حجة خلاف . فان سلم فللدلالة العقل والحس على عدم اختصاصه .

قالوا . لو دل لما حسن الأستفهام نحو من ضربك عامداً فاضربه فيقول فان ضربني مخطئاً .

قلنا . لعدم نصوصيته وقطعيته . كالعام نحو أكرم الرجال فيقول وزيداً أيضاً لعدم افادته التخصيص .

قالوا . مسكوت عنه ولا دليل في السكوت .

قلنا . السكوت فيه والنطق في قسيمه تعاضداً على افادة ما ذكرنا . وقد يفيد المركب ما لا تفيد مفرداته .

ثم ها هنا صور انكروها بناءً على أنها من قبيل المفهوم .

احداها نحو لا عالم الا زيد .

قالوا . هو سكوت عن المستثنى للإثبات العلم له . وهذه مسألة الاستثناء . من النفي لإثبات والعادة ذكرها في الاستثناء .

وعمدتهم أن المستثنى . غير محكوم عليه بنفي ولا إثبات .

ولنا . الاجماع على افادة لا اله الا الله لإثبات الألوية لله . وفيه نظر ، والمعتمد أن الأستثناء . والمستثنى منه إما في تقدير

جملتين او جملة واحدة . والاول يستلزم الاثبات في المستثنى اذ الجملة الثانية إمانا فيه فهو تطويل بغير فايده او مثبتة وهو المطلوب والثاني يمنع الواسطة اذ بعض الجملة لا يكون خالياً عن حكم . ثم تصور الواسطة في الكلام مع استلزامه التركيب الاسنادى الافادى محال فأما (لاصلاة الا بطهور) ونحوه فهو من باب اتقاء الشئ لاتقاء شرطه .

الثانية : (إنما الولاء لمن اعتق) يفيد الحصر اى حصر المبتدأ في الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الفاعل في الفعلية عند قوم خلافاً لمنكرى المفهوم وهو اولى .

الأولون : إن للاثبات وما للنفي فأفادا مجتمعين ما افادا منفردين وهو اثبات المذكور ونفي ما عداه . ولفهم ابن عباس ذلك من (إنما الربا في النسيئة) وهو عربى فصيح .

والجواب : أن (ما) لها أقسام كثيرة فتحصيص هذه بالنافية منها تحكم ، ثم إن ما هذه هي الداخلة على إن وأخواتها كافة فلو كانت نافية لا فاد قول أمر القيس ، ولكنها أسمى لمجد مؤنث . نفي طلب المجد وهو مناقض لما قبله وبمده . ولا تحدث كيفية المستدرك والمستدرك منه بلكنما نحو ما قام زيد لكننا عمرو قائم وهو باطل اتفاقاً ، ولان النحاة قالوا دخلت ما على إن كما دخلت إن على ما في نحو ما إن مفاتيحه

مقاصة. فالظاهر أنها دها في الحرفية. ولعلنا لکن قواکم افاداجتمعین ماأ فادا  
منفردین. منقوض بلولا وفهم ابن عباس ذلك لعله لدليل خارج من قياس،  
ونحوه على أن حديثه مرسل فلعل وهما دخله ومع تعارض الأدلة  
فلتكن للقدر المشترك، وهو تأكيد الحكم المذكور لا لفيه عما عداه.  
الثالثة: نجو قوله صلى الله عليه وسلم (الشفعة فيها لم يقسم) (وتحريمها التكبير  
وتحليلها التسليم) وأصله أن المفرد المحلى باللام يقتضى الاستغراق أم لا،  
وتحريمها وتحليلها مضاف الى ضمير عايد الى الصلاة وفيها اللام  
فالكلام هنا كذلك، وقيل لأن المحكوم به يجب أن يكون مساوياً  
للمحكوم عليه أو أعم منه لا أخص فلو كان التسليم اخص من تحليل  
الصلاة لخرج عن موضوع اللغة.

أما: درجاب دليل الخطاب فست.

الأولى: مد الحكم الى غاية بحيثى أو الى نحو (حتى تنكح زوجاً غيره) (ثم اتموا  
الصيام إلى الليل) فيفيدان حكم ما بعد للغاية بخلاف ما قبلها بدليل  
عدم حسن الاستفهام نحو فان نكحت أو جاء الليل، وقالوا حكم،  
ما بعدها حكم ما قبل ابتدائها لأنه مسكوت عنه.

الثانية: تعليق الحكم على شرط نحو (فان كُن اولات حمل  
فأنفقوا) يفيدان اتفاق الاتفاق عند اتقاء الحمل، وانكره قوم اذ تعليقه بشرط  
لا يمنع تعليقه بشرطين؛ ورد بان الأصل عدم الثانى إذا ثبت اعتبارناه.

الثالثة : تعقيب ذكر الأسم العام بصيغة خاصة في معرض الأستدلال نحو ( في الغنم السائمة الزكاة ) (ومن باع نخلاً مؤبراً فثمرته للبائع) ونحو ( الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن ) حجة طلباً لفائدة التخصيص والتقسيم .

الرابعة : تخصيص حكم وصف غير قار بالحكم نحو (الطيب أحق بنفسها حجة وهو قول أكثر الشافعية كذلك خلافاً للتمييز ، وأكثر التقهاء والمتكلمين لا حتمال الغفلة عن غير الوصف المذكور بخلاف ما قبله .

الخامسة : تخصيص نوع بحكم نحو ( لا تحرم المصاة ولا المصتان ) ( ليس الوضوء من القطرة والقطرتين ) يدل على مخالفة ما فوقه له ، وبه قال مالك وأبو داود وبعض الشافعية خلافاً لأكثرهم ولابي حنيفة .  
السادسة : تخصيص اسم بحكم والخلاف ، كالذي قبله ، وأنكره الأكثرون مشتقاً كان أو غير مشتق والالمنع التنصيص على الأعيان الستة جريئاً الرباني غيرها والله اعلم .

## الاجماع

لفظة العزم والاتفاق :

واصطلاحاً اتفاق مجتهدى العصر من هذه الأمة على أمر دينى وانكر قوم جوازه ، وهو ضرورى فانكاره عناد ، ثم الرقوع يستلزمه كالاجماع على الصلوات الخمس ، واركان الاسلام ، ثم مع وجود العقول ، ونصب الأدلة . ووعيد الشرع الباعث على البحث والأجتهد ، وقله المجتهدين بالنسبة الى الأمة كيف يمتنع واختلاف القرائح عقلى بخلاف اختلاف الدواعى الشهوانية اذ هو طبيعى ، والفرق بينهما جلى ،

وقيل إنما يحكم بتصور وجوده على عهد الصحابة عندقله المجتهدين ، وهو حجة قاطعة خلاقاً للنظام فى آخرين .

لنا : وجهان : أحدهما (ويتبع غير سبيل المؤمنين) يوجب اتباع سبيلهم ، وهو دورى (جعلناكم أمة وسطاً) أى عدو لا (كنتم خير أمة) والعدل لاسيما بتعديل المعصوم لا يصدر عنه الا حق فالاجماع حق .

الثانى : ما تواتر التواتر المعنوى من (نحو ائمتي لا تجتمع على ضلالة) (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) حتى صار كشجاعة

على وجود حاتم ، ويرد على الاول أنها ظواهر ، وعلى الثاني منع التواتر بدعوى الفرق بينه وبين ما شبه به ، ثم الاستدال بعمومه وهو ظني اذ يحتمل لا تجتمع على ضلالة الكفر . والاجود أنه مقدم على القاطع إجماعاً . فلو لم يكن قاطعاً لتعارض الاجماعان أعني الاجماع على تقديمه والاجماع على ان لا يقدم على القاطع غيره وللنظام منع الأولى ، وقيل لم يظهر خلاف في صحة التمسك بالاجماع حتى خالف النظام ، والاجماع قبل حجة عليه ، الا أنه تمسك بالاجماع سكوتاً ضعيف على قطعية الاجماع ، ومعنى كون الاجماع حجة وجوب العمل به مقدماً على باقى الادلة لا بمعنى الجازم الذى لا يحتمل النقيض فى نفس الأمر والالما اختلف فى تكفير منكر حكمه .

### ( ثم فى مسائل )

الاولى : المعتبر فى الاجماع قول اهل الاجتهاد لا الصبيان والمجانين قطعاً ؛ وكذا العامى المكلف على الاكثر خلافاً للقاضى ابى بكر لتناول الأمة والمؤمنين له ، وجواز أن العصمة لكل المجموعى . لنا : غير مستند الى دليل فقوله جهل لا يعتبر ، ولأنه اذا خالف فاعتبار القولين والغاؤها وتقديم قوله باطل ، فتعين الرابع



وخص من الأمة بدليل كالصبي ، ويعتبر في إجماع كل فن قول أهله اذ غيرهم بالاضافة اليهم عامة .

أما الأصولى غير الفروعى وعكسه ، والنحوى فى مسألة مبنهاها على النحو فقط فى اعتبار قولهم الخلاف فى تجزى الاجتهاد ، والأشبه اعتبار قول الأصولى والنحوى فقط لتمكنهما من درك الحكم بالدليل ، والمسألة اجتهادية ، ولا عبرة بقول كافر متأول أو غيره ، وقيل المتأول كالكافر عند المكفردون غيره ، وفى الفاسق باعتقاد او فعل النفى عند القاضى اذ ليس عدلاً وسطاً؛ والاثبات عند ابى الخطاب اذ هو من الأمة . وقيل يعتبر فى حق نفسه فقط دون غيره ، أى يكون الاجماع الذى انعقد به حجة عايه دون غيره ، ولا يعتبر للمجمعين عدد التواتر فى الاكثر اذ العصمة للأمة فلو انحصرت فى واحد ، فقيل حجة لدليل السمع . وقيل لا لاتقاء معنى الاجماع .

الثانية : لا يختص الاجماع بالصحابة ، بل اجماع كل عصر حجة خلافاً لداود ، وعن أحمد مثله .

لنا : المؤمنون والمسلمون والجماعة صادق على أهل كل عصر فيحرم خلافهم ، ولأن معقول السمعى إثبات الحجة الاجماعية مدة التكليف ، وليس مختصاً بعصر الصحابة .

قالوا : السمعى ، خطاب لحاضريه فيختص بهم ، ولأن  
الموت لا يخرجهم عن المؤمنين والأمة فلا ينعقد بدونهم كالفائب .  
قلنا : الأول باطل بسائر خطاب التكليف فانه عم وما خص  
والثاني باطل باللاحق ، لا يقال الفرق ثبوت قول الماضى ذونه ،  
لأننا نقول الجامع العدم ، ولا قول الميت ، وعموم الأمة مخصوص  
بعدم اعتبار اللاحق فالماضى بالقياس عليه والفائب يمكن مراجعته  
واستعلام رأيه بخلاف الميت فالخافة باللاحق والصبي والمجنون أولى .  
الثالثة : الجمهور انه لا ينعقد بقول الاكثر خلافاً لابن جرير  
وعن أحمد مثله لارتكاب الاقل الشذوذ المنهى عنه .

لنا : العصمة للأمة ولا تصدق بدونه ، وقد خالف ابن  
مسعود وابن عباس فى مسائل فجزلهم .  
قالوا : أنكر عليه المتعة ؛ وحصر الربا فى النسيئة والعينة على  
زيد ابن ارقم .

قلنا : خلاف مشهور السنة ، ثم قد أنكر على المنكر فلا اجماع  
فهو مختلف فيه فحكمه الى الله بدليل ( وما اختلفتم ) ( فان تنازعتم )  
قالوا . يطلق الكل على الأكثر .

قلنا : معارض بما دل على قلة اهل الحق من نحو ( كم من فئة قليلة ) ( وقليل ما هم ) ( وقليل من عبادى الشكور ) وعكسه ، ثم هو مجاز والأصل الحقيقة ، والشذوذ المذموم الشاق عصى الاسلام المثير للفتن كالخوارج ، لكن الأظهر انه حجة اذ اصابة الاكثر اظهر .  
الرابعة : التابعى المجتهد المعاصر معتبر مع الصحابة في أظهر القولين اختاره ابو الخطاب ، فان نشأ بعد اجماعهم فعلى انقراض العصر خلافاً للقاضى وبعض الشافعية .

لنا : مجتهد من الأمة فلا ينهض السمعى بدونه ، ولأنهم سوغوا اجتهادهم وفتواهم ، وقال عمر لشریح اجتهد رأيك ، وقال له على في مسألة اجتهد فيها ( قالون ) أى جيد بالرومية .  
وسئل أنس عن مسألة فقال سلوا مولانا الحسن فانه غاب وحضرنا وحفظ ونسينا ؛ ولولا صحته لما سوغوه فليعتبر في الاجماع .

قالوا : شاهدوا التزيل فهم أعلم بالتأويل ، فالتابعون معهم كالعلماء مع العلماء ، ولذلك قدم تفسيرهم ، وانكرت عائشة على ابى سلمة مخالفة ابن عباس .

قلنا : الأعلية لاتنفى اعتبار اجتهاد المجتهد ، وكونهم معهم كالعلماء مع العلماء تهجم ممنوع ، والصحبه لاتوجب الاختصاص وانكار عائشة إما أنها لم تره مجتهداً أو لتركه التأدب مع ابن عباس .

الخامسة : الجمهور لا يشترط لصحة الاجماع انقراض المصر  
خلافاً لبعض الشافعية وهو ظاهر كلام احمد ؛ وأوماً الى الاول ؛  
وقيل يشترط للسكوتى ؛ وقيل للقياسى .

لنا : الاجماع الاتفاق وقد وجد ، والسمعى عام ؛ فالتخصيص  
تحكم ، ولأنه لو اشترط لما صح احتجاج التابعين على متأخرى الصحابة  
بالاجماع ، ولا تمتنع وجوده أصلاً للتلاحق ، واللازمان باطلان  
وفى الأخير نظر .

قالوا : لو لم يشترط لما جاز للمجتهد الرجوع ككلى فى بيع  
أم الولد ؛ ولما كان اتفاقهم على أحد القولين بعد اختلافهم اجماعاً  
لتعارض الاجماعين على احدهما ، وعلى تسوية الأخذ بكل منهما  
واللازمان باطلان .

وأجيب : عن الاول بمنع رجوع المجتهد بعد انعقاد الاجماع  
لأنه حجة عليه . ورجوع على انكره عبيدة السلماني عليه ، ولا حجة فى  
رجوعه لجواز ظنه ما ظنتم ، وعن الثانى بمنع أن اختلافهم تسوية للاخذ  
بكل منهما ادكل طائفة تخطى ، الأخرى وتحصر الحق فى جهتها والله اعلم .  
السادسة : إذا اشتهر فى الصحابة قول بعضهم التكليفى ولم  
ينكر فاجماع خلافًا للشافعى .

وقيل حجة لإجماع ، وقيل في القتيلا الحكم ، وقيل لها بشرط  
انقراض العصر ، وقيل بشرط إفاضة القرابين العلم بالرضى .  
لنا : يمتنع عادة السكوت عن اظهار الخلاف ، لاسيما من الصحابة  
المجاهدين في الحق الذين لا يخافون لومة لائم .

قالوا : يحتمل سكونه النظر والتقية والتصويب والتأخير لمصلحة  
أو ظن انكار غيره أو خوف عدم الالتفات اليه فعمله على الرضى تحمك .  
قلنا : كل ذلك اذا قوبل بظاهر حالهم لم ينهض ، ولانه يفضى  
إلى خلو العصر عن قائم بحجة . ولأن غالب الاجماع كذا ، إذ العلم  
بتصريح الكل بحكم واحد في واقعة واحدة متعذر .

السابعة : اذا اختلفوا على قولين امتنع إحداث ثالث خلافاً  
لبعض الحنفية والظاهرية .

لنا : هو مخالفة سبيل المؤمنين ونسبة للأمة الى تضييع الحق .  
قالوا : لم يصرحوا بتحريم الثالث فجاز كما لو علل أو استدل  
بغير علمهم ودليلهم ، وكما لو نفى بعض في مسألتين وأثبت بعض فنفي  
الثالث في إحداها وأثبت في الأخرى .

قلنا : وسكتوا عن الثاني ولم يجزا حداته ، والعلة والدليل  
يجوز تعددها ولم يتعبدوا به ، والواحد منها يكفي ، والنافى في احدى

المسئلتين دون الأخرى لم يخرج عن سبيل المؤمنين ، ومرتب ثم جاز  
انقسام الأمة الى فرقتين تصيب كل واحدة في احدى المسئلتين  
وتخطى في الاخرى على الأصح فيه ، اذ الممتنع خطأ الجميع في كليهما  
لا في بعض بالتركيب .

وقيل إن رفع الثالث الاجماع امتنع والافلا وهو أولى .

الثامنة : اتفاق التابعين على احد قولي الصحابة إجماع عند أبي  
الخطاب والحنفية خلافاً للقاضي وبعض الشافعية .

لنا : ميل مؤمنى عصر فينهض السمعى كاتفاق الصحابة  
على احد قولهم .

قالوا : فتيا بعض الأمة ولا يبطل مذهب الميت بموته .

قلنا : يلزم اختصاص الاجماع بالصحابة كقول داوود ،  
وهو باطل باتفاق .

التاسعة : اتفاق الخلفاء الأربعة ليس إجماعاً ؛ وكذا إبي بكر  
وعمر رضى الله عنهما وأولى . والخلاف عن أحمد فيها يفيد أنه حجة .  
وإجماع المدينة من الصحابة والتابعين ليس بحجة خلافاً لما لك .

ولنا : العصمة للامة لا للبعض ولا للمكان ، قال يمتنع اتفاق  
الجم الغفير من اهل الاجتهاد على الخطاء عادة .

- قلنا : باقى الأمة أكثر فالتمسك بهذا فى حقهم أولى ،  
ولا ینعقد الاجماع بأهل البيت وخدمه خلافاً للشیعة .
- لنا : ما سبق . قالوا : الخطأ رجس والرجس منى عنهم .  
قلنا : الآیة وردت فى نساء النبی ﷺ ؛ ثم الرجس الكفر  
أو العذاب أو النجاسة والخطأ الاجتهادى لیس واحداً منها ؛ ثم الرجس  
مفرداً حلی باللام وهو غیر مستغرق .
- قالوا : كتاب الله وعترتى .
- قلنا : المعلق على شیئين لا یوجد بأحدهما ، والكتاب ینع  
ما ذکرتم ؛ ثم العتره لا تختص بأهل البيت .
- العاشرة : لا إجماع الا عن مستند قیاس أو غیره ،  
وقیل لا یتصور عن قیاس ، وقیل یتصور ولیس بحجة .
- لنا : لا یمتنع مع مدارك الظن كالحاق النبید ، بالخمر فى التحريم .  
قالوا : القیاس مختلف فىه ولا إجماع مع الخلاف .
- قلنا : نفرسه قبل الخلاف فىه أو یتسند المخالف فىه الى مدرك  
لا یتقده قیاساً أو یظن القیاس غیر قیاس كالعكس .
- قالوا : ظنى فلا یثبت أصلاً اقوى منه .
- قلنا : باطل بالعموم وخبر الواحد ، واذا تصور كان حجة  
بادلة الاجماع .



## خاتمة



الاجماع إما نطقى من الكل ، أو سكوتى وكلاهما تواتر ، أو آحاد  
والكل حجة ، ومراتبها متفاوتة فأقواها النطقى تواتراً ، ثم آحاداً ؛  
ثم السكوتى ؛ كذلك فيها •

وقيل لا يثبت الاجماع بخبر الواحد لأنه ظنى فلا يثبت قطعاً .  
لنا : نقل الخبر الظنى موجب للعمل فنقل الاجماع القطعى  
أولى ، ولأن الظن متبع فى الشرع ، وهو حاصل بما ذكرنا ، ثم مستند  
الاجماع بالجملة ظنى اذ هو ظواهر النص .  
ويصح التمسك بالاجماع فيما لا تتوقف صحة الاجماع عليه .

وفى الدينوية كالآراء فى الحروب خلاف ، وفى أقل ما قيل  
كديرة الكتابى الثلث به وبلاستصحاب لابه فقط . اذا أقل مجمع عليه  
دون نقي الزيادة .

ومنكر حكم الاجماع الظنى لا يكفر ، وفى القطعى النفى والاثبات ،  
والثالث يكفر بانكار مثل الصلوات الخمس دون غيرها . وارتداد  
الامة جائز عقلاً لا سمياً فى الأصح لعصمتها من الخطاء والردة أعظمه .



# استصحاب الحال

وحقيقته التمسك بدليل عقلي أو شرعي لم يظهر عنه ناقل ،  
أما الاول فلان الحكم الشرعي ؛ إما إثبات والعقل قاصر عنه .  
أو نفي قالعقل دل عليه قبل الشرع فيستصحب كعدم وجوب صوم  
شوال وصلاة سادسة ، لا يقال هذا تمسك بعدم العلم بالناقل ، وهو تمسك  
بالجهل ولعله موجود مجهول ، لأننا نقول الناس إما .

عامي لا يمكنه البحث والاجتهاد فتمسكه بما ذكرتم كالأعمى  
يطوف في البيت على متاع ،

أو مجتهد فتمسكه بعد جده وبحثه بالعلم بعدم الدليل كصير  
اجتهاد في طلب المتاع من بيت لاعله فيه مخفية له فيجزم بعدمه  
لاسيما وقواعد الشرع قدمهدت وأدلتته اشتهرت وظهرت فعند  
استفراغ الوسع من الأهل يعلم أن لادليل .

وأما الثاني فكاستصحاب العموم والنص حتى يرد مخصص أو ناسخ  
واستصحاب حكم ثابت كالملك وشغل الذمة بالاتلاف ونحوه  
أما استصحاب حال الاجماع في محل الخلاف كالتمسك في عدم بطلان  
صلاة التيمم عند وجود الماء بالاجماع على صحة دخوله فيها فيستصحب ،  
فا لاكثر ليس بحجة خلافاً للشافعي وابن شاقلا .

لنا : الاجماع إنما حصل حال عدم الماء لا وجوده فهو اذن  
مختلف فيه . واختلف يضاد الاجماع فلا يبقى معه كالنفي الاصل مع  
السمعي الناقل بخلاف العموم والنص ودليل العقل لا ينافيها الاختلف  
فيصح التمسك بها معه والله اعلم .

ونافي الحكم يلزمه الدليل خلافاً لقوم، وقيل في الشرعيات فقط .  
لنا : قوله تعالى ﴿ قل ها تورا برهانكم ﴾ والدعوى نافية ،  
ولأن كلام من الخصمين يمكنه التعبير عن دعواه بعبارة نافية كقول  
مدعى حدوث العالم ليس بقديم ، وقدمه ليس بمحدث فيسقط الدليل  
عنها فتعم الجهالة ويقع الخطب ويضيع الحق . وطريق الدلالة على النفي  
بيان لزوم المحال من الاثبات ونحوه .

قالوا : النفي أصل الوجود فاستغنى عن الدليل ولأن المدعى  
عليه الدين لا يلزمه دليل :

قلنا : الاستغناء عن الدليل لا يسقطه ، وتمذره ممنوع . واتفق  
الدليل عن المدين ممنوع اذ اليمين دليل ، وان سلم فلتعذره اذ الشهادة  
على النفي باطلة لتعذرها ، ولأن ثبوت يده على ملكه اغناء عن الدليل . والدليل  
على نفي الحكم الشرعي اجماعي كفي صلاة الضحى ، أو نصي كفي زكاة الخلي ،  
أو قياسي كالحاق الخضراوات بالرمان في نفي وجوب الزكاة ، وعلى نفي  
العقلي ما سبق .

# الأصول المختلف فيها أربعة

أحدها شرع من قبلنا ما لم يرد نسخه شرع لنا في احد القولين  
اختره التيمى والحنفية ، والثانى لا. وللشافعية كقولين .  
المثبت : ﴿ إنا أنزلنا التوراة الآية ﴾ ودلالاتها من وجهين  
(فبهدام افتده) (اتبع ملة إبراهيم) (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً)  
وقال ﷺ كتاب الله القصاص ، وليس في القرآن السن بالسن الا  
ما حكى فيه عن التوراة ، وراجع ﷺ التوراة في رجم الزانيين ،  
واستدل (بأقم الصلاة لذكركى) على قضاء المنسية عند ذكرها .  
وأجيب : بأن المراد من الآيات التوحيد والاصول الكلية ،  
وهى مشتركة بين الشرايع وكتاب الله القصاص إشارة الى عموم (من  
اعتدى) أو (الجروح قصاص) على قراءة الرفع ومراجعة التوراه تحقيقاً  
لكذبهم وانما حكم بالقرآن (واقم الصلاة لذكركى) قياساً أو تأكيداً  
لدليله به أو علم عمومه له لا حكم بشرع موسى .  
النافى : لو كانت شرعاً لنا لما صح (لكل جعلنا منكم شرعة)  
(وبعثت الى الأحمر والأسود) اذ يفيدان اختصاص كل بشرية ،  
وللزمة وامته تعلم كتبهم ، والبحث عنها والرجوع اليها عند تعذر

النص في شرعه، ولما توقف على الوحي في الظهار واللعمان والمواريث ونحوها، ولما غضب حين رأى بيد عمر قطعة من التوراة، ولما كان تبعاً لغيره، وهو غض من منصبه ومناقضة لقوله (لو كان موسى حياً لا تبعني) ولما صوب معاذاً في انتقاله من الكتاب والسنة إلى الأجتهد، إذ لا يقال الكتاب تناول التوراة لأننا نقول لم يهد من معاذ اشتغال بها وإطلاق الكتاب في عرف الإسلام ينصرف إلى القرآن .

وأجيب : عن أوليين بان اشتراك الشريعتين في بعض الأحكام لا ينفي اختصاص كل بشريعة اعتباراً بالأكثر، وعن الباقي بانها حرقت فلم تنقل إليه موثقاً بها، والكلام فيما صح عنده منها كما في القرآن من أحكامها، وإذا تعبد الله بها فلا غض ولا تبعية .

ولما أخذ الصحيح لهذه المسألة التحسين العقلي، فإن المثبت يقول الأحكام الشرعية حسنها ذاتي لا يختلف باختلاف الشرائع فهي حسنة بالنسبة إلينا فتركنا لها قبيح، والنافي يقول حسنها شرعي أصافي فيجوز أن يكون الحكم حسناً في حقهم قبيحاً في حقنا، وعلى هذا أيضاً أثبتنا الخلاف في جواز النسخ وكونه رفعاً كما سبق .

أما قبل البعثه فقبل كان <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> متعبداً بشرع من قبله لشمول دعوته له ،

وقيل لا لعدم وصوله إليه بطريق علمي، وهو المراد بزمان الفترة،

وقيل التوقف للتعارض .

الثاني : قول صحابي لم يظهر له مخاف حجة يقدم على القياس ويخص به العام، وهو قول مالك وبعض الحنفية خلافاً لأبي الخطاب وجديد الشافعي وعامة المتكلمين ، وقيل الحجة قول الخلفاء الراشدين وقيل ابي بكر وعمر رضي الله عنهما للحديثين المشهورين .

لنا : على العموم (أصحابي كالنجوم) وخص في الصحابي بدليل .

قالوا : غير معصوم فالعام والقياس أولى :

قلنا : كذى المجتهد ويترجع الصحابي بحضور التنزيل ومعرفة التأويل ، وقوله أخص من العموم فيقدم ،

وإذا اختلف الصحابة لم يحز للمجتهد الاخذ بقول بعضهم من غير دليل ، وأجازه بعض الحنفية والمتكلمين بشرط أن لا ينكر على القائل قوله .

لنا : القياس على تعارض دليل الكتاب والسنة ولأن احدهما خطأ قطعاً .

قالوا : اختلافهم تسويغ للاخذ بكل منهما، ورجع عمر الى قول معاذ رضي الله عنهما في ترك رجم المرأة .

قلنا : إنما سوغوا الاخذ بالأرجح ، ورجوع عمر لظهور رجحان قول معاذ عنده .

### الثالث : الاستحسان

وهو اعتقاد الشيء حسناً، ثم قيل في تعريفه إنه دليل ينقدح في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه، وهو هوس، إذ ما هذا شأنه لا يمكن النظر فيه لتستبان صحته من سقمه .

وقيل ما استحسنته المجتهد بعقله، فإن أريد مع دليل شرعي فوافق والامنع، إذ لا فرق بين العالم والعامى الا النظر في ادلة الشرع، فحيث لا نظر فلا فرق، ويكون حكماً بمجرد الهوى واتباعاً للشهوة فيه، وايضا ما ذكروه؛ ليس عقلاً ضرورياً ولا نظراً والا لكان مشتركاً ولا سمياً إذ تواتره مفقود وآحاده كذلك أو لا يفيد .

قالوا : فيتبعون احسنه) (اتبعوا أحسن ما أنزل اليكم) (ما رآه المسلمون حسناً) واستحسنت الأئمة دخول الحمام من غير تقدير أجره ونحوه .

قلنا : (أحسن القول والمنزل ما قام دليل رجحانه شرعاً، والخبر دليل الاجماع لا الاستحسان، وان سلم فالجواب عنه ما ذكر، وسومح في مسألة الحمام ونحوها لعموم مشقة التقدير فيعطى الحمامى عوضاً إن رضيه والا زيد وهو منقاس، واجود ما قيل فيه إنه العدول بحكم المسئلة عن نظائرها لدليل شرعى خاص وهو مذهب احمد .

وقد قرر محققوا الحنفية الاستحسان على وجه بديع في غاية الحسن واللطافة ذكرنا المقصود منه غيرها هنا والله اعلم .

الرابع الاستصلاح : وهو اتباع المصلحة المرسله

والمصلحة جلب نفع أو دفع ضرر ، ثم إن شهد الشرع باعتبارها  
كأقياس الحكم من معقول دليل شرعي فقياس ، أو يبطلانها كنعين  
الصوم في كفارة رمضان ، على الموسر كالمك ونحوه فلغو اذ هو تغيير  
للشرع بالرأى ، وإن لم يشهد لها يبطلان ولا اعتبار معين فهي .

لما تحسني كصيانة المرأة عن مباشرة عقد نكاحها المشعر بما  
لا يليق بالمرؤه بتولى الولي ذلك .

أو حاجي أي في رتبة الحاجة كتسليط الولي على تزويج الصغيرة لحاجة  
تقييد الكفو ، خيفة فوائده ، ولا يصح التمسك بمجرد ذهدين من غير أصل . والـ  
لكان وضعاً للشرع بالرأى . ولا مستوى العالم والعامي لمعرفة كل مصلحته  
أو ضروري وهو ما عرف التفات الشرع اليه كحفظ الدين بقتل  
المرتد والداعية ، والعقل بحمد المسكر والنفس بالقصاص والنسب  
والعرض بحمد الزنا والقدف والمال بقطع السارق ، فقال مالك وبعض  
الشافعية هي حجة لعلمنا انها من مقاصد الشرع بأدلة كثيرة وسموها  
مصلحة مرسله لا قياساً لرجوع القياس إلى أصل معين دونها ،

وقال بعض اصحابنا ليست حجة إذ لم تعلم محافظة الشرع عليها ؛ ولذلك  
لم يشرع في زواجها ابلغ مما شرع كالقتل في السرقة فأثبتها  
حجة وضع للشرع بالرأى كقول مالك يجوز قتل ثلث الخلق  
لاستصلاح الثلثين ، ومحافظة الشرع على مصلحتهم بهذا الطريق غير معلوم .



# القياس



لغة التقدير نحو قست الثوب بالذراع؛ والجراحة بالمسبار؛  
أقيس وأقوس قياساً وقوساً وقياساً فيها .  
وشرعاً حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما، وقيل لإثبات  
مثل الحكم في غير محله لمقتضى مشترك، وقيل تعديه حكم المتصوص  
عليه إلى غيره بجامع مشترك، ومعانيها متقاربة، وقيل غير ذلك .  
وقيل هو الاجتهاد وهو خطأ لفظاً وحكماً .  
وأركانها أصل، وفرع، وعلّة، وحكم .  
فالأصل قيل النص كحديث الربا، وقيل محله كالأعيان الستة .  
والفرع ما عدى إليه الحكم بالجامع، والعلّة والحكم مضمي ذكرهما،  
وهي فرع في الأصل لاستنباطها من الحكم، أصل في الفرع لثبوت الحكم  
فيه بها، والاجتهاد فيها إما ببيان مقتضى القاعده الكلية المتفق أو  
المنصوص عليها في الفرع، أو بيان وجود العلة فيه نحو في حمار الوحش  
والضبع مثلها والبقرة والكبش مثلها فوجوب المثل اتفاقى نصي  
وكون هذا مثلياً تحقيقى اجتهادى، ومثله استقبال القبلة واجب، وهذه  
جهتها، وقدر الكفاية في النفقة واجب؛ وهذا قدرها ونحو الطواف  
علّة لطهارة الهرة وهو موجود في الفأرة ونحوها، وهذا قياس دون



الذي قبله للاتفاق عليه دون القياس ، ويسميان (تحقيق المناط)  
أو ؛ ضافة العملية الى بعض الأوصاف المقارنة للحكم عند صدوره من  
الشارع والغاء ما عداها عن درجة الاعتبار كجعل علة وجوب كفارة  
رمضان وقاع مكلف لأعرابي لا طم في صدره في زوجة في ذلك الشهر بعينه ،  
فيلحق به من ليس أعرابياً ولا لاطماً والزاني ، ومن وطئ في رمضان آخر .  
وقد يختلف في بعض الأوصاف نحو هل العلة خصوص الجماع أو  
عموم الافساد فيلزم الآكل والشارب ويسمى (تنقيح المناط) ، وقال به  
أكثر منكري القياس ، أو بتعليق حكم نص الشارع عليه ، ولم يتعرض  
لعلمته على وصف بالأجتهاد نحو حرمت الخمر لاسكارها فالنيذ حرام  
والربا في البر لأنه مكيل جنس فالأرز مثله ، ويسمى (تخرج المناط) ،  
وهو الاجتهاد القياسي ؛ وأجاز أصحابنا التعبد به عقلاً وشرعاً ، وبه قال  
عامة الفقهاء والمتكلمين خلافاً للظاهرية والنظام ، وقد اوماً اليه احمد  
وحمل على قياس خالف نصاً ، وقيل هو في مظنة الجواز ولا حكم للعقل  
فيه باحالة ولا إيجاب ، وهو واجب شرعاً ، وهو قول بعض الشافعية  
وبعض المتكلمين .

لنا : وجوه .

الأول : القياس يتضمن دفع ضرر مظنون ، وهو واجب عقلا  
فالقياص واجب عقلا والوجوب يستلزم الجواز .

أما الأولى فلأننا اذا طننا أن الحكم في محل النص معلل بكذى  
وظننا وجود العلة في محل آخر ظننا ان الحكم فيه كذا فظننا بأننا إن اتبعناه  
سلمنا من العقاب ، وان خالفناه عوقبنا ، ففي اتباعه دفع ضرر مظنون ،  
وأما الثانية فلقوله تعالى ﴿ اتقوا النار ﴾ ونحوه .

الثاني : قوله تعالى ﴿ قل يحيبها الذي انشأها ﴾ ﴿ ضرب لكم  
مثلا من أنفسكم ﴾ ونحوه قياس عقلي في العقليات ففي الظنيات أجوز .  
الثالث : القياس اعتبار والاعتبار مأموره ؛ فالقياس مأموره  
أما الأولى فلنوبه كما سبق ؛

وأما الثانية فلقوله تعالى ﴿ اعتبروا ﴾ مع قطع النظر عما في سياقه .  
الرابع : قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما قال له إن قبلت  
وأنا صائم ، (أرأيت لو تمضمضت) (أرأيت لو كان على ابيك دين)  
(لو كان على احدكم دين فقضاء بالدرهم والدرهمين أكانت يجزى  
عنه قالوا نعم قال فالله أأزيم ، واجماع الصحابة على العمل به في  
الوقائع كتقديم ابي بكر في الامامة العظمى قياسا على تقديمه في الصغرى  
وقياسه الزكاة على الصلاة في فتال الممتنع منها وتقديمهم عمر قياسا

لهد أبي بكر اليه على عقدهم إمامة ابي بكر في قضايا كثيرة، واجماعهم  
حجة، لا يقال هذه الاخبار آحاد لا يثبت بها أصل. لأننا نقول  
هي تواتر معنوي كسخاء حاتم وشجاعة علي .

الخامس : لو لا القياس غلخت حوادث كثيرة عن حكم لكثرتها  
وقله النصوص . لا يقال يمكن النص على المقدمات الكلية وتستخرج  
الجزئية بتحقيق المناط . نحو كل مطعم ربوي، ثم ينظر هل هذا مطعم  
أو لا . لأننا نقول مجرد الجواز لا يكفي والوقوع منتفى . اذاكثر  
الحوادث لم ينص على مقدماتها فاقضى العقل طريقاً لتعميم الحوادث  
بالأحكام وهي ما ذكرنا .

السادس : قول معاذاً أجتهد رأيي فصوب . لا يقال رواه  
مجهولون ، ثم المراد نقيح المناط لأننا نقول روى من طريق جيد  
وتلقى بالقبول والاجتهاد أعم مما ذكرتم .

قالوا : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (تبياناً لكل شيء) فالحاجة  
الى القياس رده (وان احكم بينهم بما أنزل الله) (فردوه الى الله والرسول)  
ولم يقل الراي .

قلنا : المراد تمهيد طرق الاعتبار . والقياس منها للاجماع على  
أنه لم يصرح باحكام جميع الجزئيات . وقولكم ما ليس فيه يبقى على النفي  
الاصلي يناقض استدلالكم بالعموم، ثم المراد بالكتاب البوح

المحفوظ فلا حجة فيها أصلاً. والحكم بالقياس رد إلى الله والرسول إذ  
اعنيها تلقينا دليله .

قالوا . برآة الذمة معلومة فكيف ترفع بالقياس المظنون .

قلنا : لازم في العموم . وخبر الواحد : والشهادة .

قالوا : شأن شرعنا الفرق بين التماثلات وعكسه . نحو غسل بول

الجارية دون بول الغلام . والغسل من المنى والحيض ، دون المذى والبول

وإيجاب أربعة في الزنادون القتل ونحوه كثير ؛ ومعتمد القياس الانتظام

قلنا : لا تقيس إلا حيث يفهم المعنى . والخلاف في فهم المعنى

مسألة أخرى .

قالوا : لو أراد الشارع تعميم المحال بالأحكام لعمها نصاً نحو

الربا في كل مكيل ويترك التطويل .

قلنا : هذا تحكم عليه كقول من حرم الملاذ وفعلها لا يضره

ثم لعله أبقى للمحتهدين ما يثابون بالأجتهاد فيه .

قالوا : كيف يثبت حكم الفرع بغير طريق ثبوته في الأصل .

قلنا : من يثبت الحكم في محل النص بالعلة لا يرد هذا عليه

ومن يثبته بالنص يقول القصد الحكم لانهين طريقه فاذا ظن وجوده

أتبع باى طريق كان .

قالوا : غاية العلة ان تكون منصوبة ، وهو لا يوجب الالحاق  
نحواً عتقت غانماً لسواده ، لا يقتضى عتق كل اسود من عبده .  
قلنا : وكذا الوصرح فقال قيسوا عليه كل أسود فليس بوارد  
بخلاف قول الشارع حرمت الخمر لشدنها فقيسوا عليه كل مشتد ،  
ثم بين الشارع وغيره فرق يدرك بالنظر .

قالوا : لا قياس في الأصول ، فكذب في القروع .  
قلنا : ممنوع بل في كل منها قياس بحسب مطلوبه قطعاً في  
الأول وظناً في الثاني ، ثم هو قياس فان صح مطلقه ، وثبت  
القياس والابطل ما ذكرتم .

واعلم : أنه قد صح في ذم القياس والرأى والحث عليها آثار كثيرة  
صريحه صحيحة وطريق الجمع بينها حمل الذامة على حال وجود النص  
والخاتمة على حال عدمه .



# أركان القياس ما سبق

فشرط الاصل ثبوته بنص وان اختلفا فيه ؛ أو اتفاق منهما فلا يثبت بقياس اذا ما ليس منصوصاً ولا متفقاً عليه لا يصح التمسك به لعدم أولويته ، ولا يصح إثباته بالقياس على أصل آخر لأنه إن كان بينه وبين محل النزاع جامع فقياسه عليه أولى اذ توسط الاصل الأول تطويل بلا فائدة ، والا لم يصح القياس لا تنفآء الجامع بين محل النزاع وأصل أصله .

وقيل يشترط الاتفاق عليه بين الأمة والاعل الخضم بمسألة لا تتمدى إلى الفرع ، فان ساعده المستدل فلا قياس والامنع في الأصل فلا قياس ، ويسمى القياس المركب نحو العبد منقوص بالرق فلا يقتل به الحر كما لمكاتب فيقول الخضم العبد يعلم مستحق دمه بخلاف المكاتب إذ لا يعلم مستحق دمه الوارث أو السيد ، وردبان كلا منهما مقلد لامامه فليس له منع ما ثبت مذهبا له اذ لا يتيقن مأخذ حكمه ، ولو عرف فلا يلزم من عجزه عن تقريره فساده إذ امامه اكل منه وقد اعتقد صحته ، ولانه يفضى الى تعطيل الأحكام لندرة المجمع عليه .

وقيل لا يقاس على أصل مختلف فيه بحال لأفضاياه إلى التسلسل  
بالاتفاق ، وود بانه ركن فجاز اثباته بالدليل كبقية الأركان  
وان لا يتناول دليل الأصل الفرع والا لاستغنى عن القياس ،  
وان يكون معقول المعنى إذ لا تعدية بدون المعقولية .

وشرط حكم الفرع مساواته لحكم الأصل كقياس البيع على  
النكاح في الصحة ؛ والزنا على الشرب في التحريم والا لزم تعدد العلة ،  
وهو خلاف الغرض . أو اتحادها مع تفاوت المعلول وهو محال  
عقلا وخلاف الأصل شرعا ، ولأنه إن كان دون حكم الأصل فالعلة  
تقتضى كماله ، وان كان أعلى فاقتصار الشرع على حكم الأصل يقتضى  
اختصاصه بمزيد فائدة ، أو ثبوت مانع وان يكون شرعيا لا عقليا ، أو  
أصوليا عاميا . إذ القاطع لا يثبت بالقياس الظنى ؛ وفي اللغوى  
خلاف سبق .

وشرط : الفرع وجود علة الأصل فيه ظنا إذ هو كلقاطع  
في الشرعات ؛ وشرط قوم تقدم ثبوت الأصل على الفرع إذ الحكم  
يحدث بحدوث العلة فلواتأخرت عنه لصار المتقدم متأخرا .

والحق اشتراطه لقياس العلة دون قياس الدلالة لجواز تاخر الدليل عن  
المعلول كالأثر عن المؤثر ؛ بخلاف العلة عن المعلول ؛ أما العلة الشرعية  
فهي علامة ومعرف . ومن شرطها أن تكون متعدية فلا عبرة بالتمحصرة

وهي ما توجد في غير محل النص كالثمن في التقدين وهو قول الحنفية  
خلافاً للشافعي وأبي الخطاب وبعض المتكلمين .

الأول : العلة أمانة، والقاصرة ليست أمانة على شيء، ولأن  
الأصل يمنع العمل بالظن ترك في المتعدي لفايدها ففي القاصرة على  
الأصل لعدمها .

الثاني : التعدية فرع صحة العلية، فلو علمنا العلية بالتعدية لزم  
الدور ولأن التعدية ليست شرطاً للعقلية والمنصوصة ففي المستنبطة أولى  
وكونها ليست أمانة على شيء ممنوع ؛ بل هي أمانة على ثبوت الحكم  
في محل النص بها ، أو كونه معللاً لا تعسداً ، وعدم العمل بالظن ممنوع  
اذمبنى الشرع عليه ، وأكثر ادلته ظنية ، وعدم فايدها ممنوعة  
اذفايدها معرفة تعليل الحكم ، والنفس الى قبوله أميل ،

واختلف في اطراد العلة وهو استمرار حكمها في جميع محالها واشترطه  
القاضي وبعض الشافعية خلافاً لبعضهم ولمالك والحنفية وأبي الخطاب  
فبقي بعد التخصيص حجة كالعوم ،

وقيل مع المانع إحالة لتخلف الحكم عليه ، وقيل المنصوصة دون  
المستنبطة لضعفها ، وقيل غير ذلك .

الأول : تخلف حكمها عنها يدل على عدم علية .

الثاني : علل الشرع أمارات لامؤثرات فلا يشترط فيها ذلك



تبيير : لتحلف الحكم عن العلة اقسام .

أحدها : ما يعلم استثناءه عن قاعدة القياس كإيجاب الدية على العاقلة مع العلم باختصاص كل أمره بضمان جناية نفسه ، وإيجاب صاع تمر في المصراة ، مع أن تماثل الأجزاء علة إيجاب المثل في المثليات فلا ينتقض به القياس ، ولا يلزم المستدل الاحتراز عنه وإن كانت العلة مضمونة كورود العرايا على علة الربا على كل قول فلا ينتقض ولا يخص العلة ، بل على المناظر بيان ورودها على مذهب خصمه أيضاً .  
الثاني : النقض التقديري : كقوله رق الأم علة رق الولد فينقض بولد المغرور بأمة هو حر وأمه أمة فيقال هو رقيق تقديراً بدليل وجوب قيمته ، ففي وروده نقضاً خلاف الأشبه لا ، اعتباراً بالتحقيق لا التقدير .

الثالث : تخلف الحكم لفوات محل أو شرط لا للخلل في ركن العلة ، نحو البيع علة للملك فينتقض بيع الموقوف والمرهون ، والسرقعة علة القطع فينتقض بسرقة الصبي أو دون النصاب أو من غير حرز فلا تفسد العلة ، وفي تكلف المعلل الاحتراز منه يذكر ما يحصله خلاف بين الجدليين يسير الخطب ، وما سوى ذلك ناقض ، وفي العلة الخلاف السالف ، أما المعدول عن القياس فإن فهمت علته ألحق به ما في معناه كقياس عرية العنب على الرطب ، وأكل يقية المحرمات على الميتة للضرورة

والا فلا كتخصيص أبي بردة باجزاء جذعة المعز ، وخزيمة بن  
ثابت بكمال بينته ، والفرق بين بول الفلام والجارية ، إذ شرط القياس  
فهم المعنى وحيث لا فهم فلا قياس والله اعلم .

ويجوز أن تكون العلة أمراً عدمياً نحو ليس يمكن ولا موزون  
لا يجوز بيعه فلا يجوز رهنه خلافاً لبعض الشافعية .

لنا : الشرعية أمانة فجاز ان تكون عدمياً إذ لا يمتنع جعل  
تقى شيء أمانة على وجود آخر .

قالوا : لو جاز للزم المجتهد سبب الاعدام .  
قلنا : يلزمه سبب السلوب وان سلم فلمدم تناهيها لاعدام  
صلاحيتها علة . وتعليل الحكم بعلمتين خلافاً لقوم .

لنا : لا يمتنع جعل شيئين أمانة على حكم كاللمس والبول على  
نقض الوضوء وتحريم الرضعة لكونه خالفاً وعمتها بارضاع اخته  
وزوجة اخيه لها .

قالوا : لا يجتمع على أثر موثران .  
قلنا : عقلاً لا شرعاً لا ذكرنا والله اعلم .

ثم قال النظام العلة المنصوصة توجب اللاحق لا قياساً بل لفظاً  
وعموماً إذ لا فرق بين حرمت الخمر لشدتها وبين حرمت كل مشتد لغة

ورد بأنه لا يفيد الاتحريمها خاصة فلو لا القياس لاقتصرنا عليه  
كاعتقت غانما لسواده ، وفآيدته زوال التحريم عند زوال الشدة والله اعلم  
وفساد القياس بأن لا يكون الحكم معللا ، وباخطاء علته عند  
الله تعالى ، وبزيادة أو صاف العلة وتقصها ، وبتوهم وجودها في الفرع  
وليست فيه .

### ﴿ تذييله ﴾

الحاق المسكوت عنه بالمنطوق مقطوع به ومظنون ،  
فالأول ضربان أحدهما أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم ، وشرطه  
ما سبق نحو إذا قبل شهادة اثنين فثلاثة أولى ، وإذا لم يصح بالعوراء  
فالعمداء أولى ، بخلاف إذا ردت شهادة الفاسق ووجب الكفارة في  
الخطاء فالكافر والعمد أولى ، فإنه مظنون لامكان الفرق بما سبق .  
الثاني . أن يستويا كسراية العتق في العبد ، والامة مثله ، وموت  
الحيوان في السمن والزيت مثله وهو راجع الى أن لا أثر للفارق  
وطريق الحاق لا فارق الاكذا ولا أثر له ، أو يبين الجامع وجوده في  
الفرع وهو المتفق على تسميته قياسا ، وفيما قبله خلاف نحو السكر علة  
التحريم وهو موجود في النبيذ ، واثبات الأولى بالشرع فقط إذ هي  
وضعة ، والثانية بالعقل والعرف والشرع والمظنون ما عدا ذلك ،

وترجع ادلة الشرع الى نص، او اجماع، او استنباط، وتثبت العلة بكل منها.

## القسم الأول

إثباتها يدل على ثقل وهو ضربان، صريح في التعليل (نحو كي لا يكون دولة) (لكيلا تأسوا) (ليعلم) (ذلك بأنهم شاقوا الله) (من أجل ذلك كتبنا) (الإنجيل) (ليذوق وبال أمره) (إننا نهييتكم من أجل الدافاة) (لأسكتكم خشية الأتفاق) (حذر الموت) .

فإن أضيف إلى ما لا يصلح علة نحو لم فعلت فيقول لا أتى أردت فهي مجاز أما نحو، (إنها رجس) (إنها ليست بنجس) فصريح أيضاً عند أبي الخطاب. وإن لحقته الفاء (نحو فانه يبعث ملياً) فهو أكد، وإيماء عند غيره

الثاني الإيماء وهو أنواع . الأول ذكر الحكم عقيب وصف بالفاء، نحو (قل هو أذى فاعتزلوا) (السارق والسارقة فاقطعوا) (من بدل دينه فاقتلوه) (من أحيأ ارضاً ميتة فهي له) إذ الفاء للتعقيب فيفيد تعقب الحكم الوصف وأنه سببه إذ السبب ما ثبت الحكم عقيبه، ولهذا تفهم السببية مع عدم المناسبة نحو (من مس ذكره فليتوضأ) وكذا لفظ الراوي نحو (سهى فسجد) (وزنا ما عز فرجم) اعتماداً على فهمه وأما ته وكونه من أهل اللغة، واشترط بعضهم المناسبة والافهم من صلى فأكل سببية الصلاة للأكل .

الثانى : ترتيب الحكم على الوصف بصيغة الجزاء نحو (من يتق الله يجعل له مخرجا) (من يتوكل على الله فهو حسبه) أى لتقواه وتوكله لتعقب الجزاء الشرط .

الثالث : ذكر الحكم جوابا لسؤال يفيد أن السؤال أو مضمونه علته كقوله أعتق رقية فى جواب سؤال الأعرابي، إذ هو فى معنى حيث وقعت فأعتق والا لتأخر البيان عن وقت الحاجة .

الرابع : أن يذكر مع الحكم ما لو لم يعمل به للذى يعمل به صيانة لكلام الشارع عن اللغو نحو قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن بيع الرطب بالتمر ينقص الرطب إذا يبس قالوا نعم ، قال فلا إذن ، فهو استفهام تقريرى لا استعلامى لظهوره ، وكعدوله فى الجواب الى نظير محل السؤال (نحو رأيت لو تهمضت) (ارأيت لو كان على أريك دين فقضيتيه) .

الخامس : تعقيب الكلام أو تضمينه ما لو لم يعمل به لم ينتظم نحو (فاسعوا الى ذكر الله وذرو البيع) (لا يقضى القاضى وهو غضبان) اذ البيع والقضاء لا يمنعان مطلقاً ، فلا بد إذن من مانع ؛ وليست الاما فهم من سياق النص ومضمونه .

السادس : اقتران الحكم بوصف مناسب نحو اكرم العلماء وأهن الجهال كما سبق ؛ ثم الوصف فى هذه المواضع معتبر الحكم والأصل كونه علة بنفسه الالدليل يدل على أن العلة مضمونة كالدهشة التى تضمنها الغضب .

## ﴿ القسم الثاني ﴾

إثباتها بالاجماع كالصغر للولاية واشتغال قلب القاضى عن استيفاء النظر لمنع الحكم، وتلف المال تحت اليد العادية للضمان فى الغصب فيلحق به السارق لاشتراكهما فى الجامع ، وكذلك الأخوة من الأبوين أثرت فى التقديم فى الأثر اجماعاً فكذا فى النكاح. والصغر أثر فى ثبوت الولاية على البكر فكذا فى الثيب ، والمطالبة بتأثير الوصف فى الأصل ساقطة للاتفاق عليه ، وفى الفرع لأطرافها فى كل مكان فينتشر الكلام ، فبيان عدم تأثيره على المعترض .

## « القسم الثالث »

إثباتها بالاستنباط وهو أنواع .

أحدها : إثباتها بالمناسبة ، وهى أن يقترن بالحكم وصف مناسب وهو ما تتوقع المصلحة عقبيه لرابط ما عقلى ، ولا يعتبر كونه منشأ الحكمة كالسفر مع المشقة فيفيد التعليل به لإلفاء من الشارع رعاية المصالح ، وبالجملة متى أفضى الحكم الى مصلحة علل بالوصف المشتمل عليها : ثم إن ظهر تأثير عينه فى عين الحكم أو جنسه بنص أو إجماع فهو المؤثر كقياس الأمة على الحررة فى سقوط الصلاة بالحيض لمشقة التكرار ، ولا يضر ظهور مؤثر آخر معه فى الأصل فيعلل بالكل

كالخض والردة والعدة يعطل منع وطىء المرأة بها، وكمقياس تقديم الأخت للأبوين في ولاية النكاح على تقديمه في الأثر فالأخوة متحدة نوعاً والنكاح والأثر جنساً بخلاف ما قبله، إذ المشقة والسقوط متحدان نوعاً. وإن ظهر تأثير جنسه في عين الحكم كتأثير المشقة في إسقاط الصلاة عن الحائض كالمسافر فهو الملائم إذ جنس المشقة أثر في عين السقوط؛ وإن ظهر تأثير جنسه في جنس الحكم كتأثير جنس المصالح في جنس الأحكام فهو الغريب. وقيل هذا هو الملائم؛ وما سواه مؤثر وللجنسية مراتب: فأعمها في الوصف كونه وصفاً، ثم مناطاً، ثم مصلحة خاصة، وفي الحكم كونه حكماً، ثم واجباً، ونحوه ثم عبادة، ثم صلاة. وتأثير الأخص في الأخص أقوى، وتأثير الأعم في الأعم يقابله والأخص في الأعم وعكسه واسطتان.

وقيل الملائم، ما ذكر في الغريب والغريب ما لم يظهر تأثيره ولا ملائمه لجنس تصرفات الشرع نحو حرمت الخمر لكونها مسكرة وترث الميتونة في مرض الموت معارضة للزوج بنقيض قصده كالقمان إذ لم نر الشرع التفت إلى ذلك في موضع آخر بل هو مجرد مناسب اقترن الحكم به. وقصر قوم القياس على المؤثر لاحتمال ثبوت الحكم في غيره تعبداً أو لوصف ثم لم نعلمه أو لهذا الوصف المعين فالتعيين به تحكم، ورد بأن المتبع الظن وهو حاصل باقتران المناسب. ولم تشرط الصحابة رضي الله عنهم في اقيستهم كون العلة منصوصة ولا إجماعية.

## ﴿ النوع الثاني السبر ﴾

وهو ابطال كل علة علل بها الحكم المطل إجماعا الا واحدة  
فتعين ؛ نحو علة الربا الكيل ، أو الطعم ، أو القوت والكل باطل الا  
الاولى ، فان لم يجمع على تعليله جاز ثبوته تعبداً فلا يفيد . وكذلك ان  
لم يكن سبره حاصرا بموافقة خصمه أو عجزه عن اظهار وصف زائد  
فيجب اذا على خصمه تسليم الحصر أو ابراز ما عنده لينظر فيه فيفسده  
بيان بقاء الحكم أو مع صدق حذفه أو بيان طرديته أي عدم التفات الشارع  
اليه في معهود تصرفه ، ولا يفسد الوصف بالنقض لجواز كونه جزء علة  
أو شرطها فلا يستقل بالحكم ، ولا يلزم من عدم استقلاله صحة علة المستدل  
بدونه ، ولا بقوله لم أعتز بعد البحث على مناسبة الوصف فيلغى  
اذ يعارضه الخصم بمثله في وصفه ، واذا اتفق خصمان . فساد علة من  
عدها فافساد احدها علة الاخر دليل على صحة علته عند بعض المتكلمين ،  
والصحيح خلافه اذ اتفقا لا يقتضى فساد علة غيرهما وكل منهما يعتقد فساد  
علة غيره من حاضر وغائب فيستويان ، فطريق التصحيح ما سبق .



## النوع الثالث الدوران

وهو وجود الحكم بوجود الوصف وعدمه بعدمه. وخالف قوم لنا يوجب ظن العلية فيتبع .

قالوا : الوجود للوجود طرد محض غير مؤثر والعكس لا يعتبر هنا ثم المدار قد يكون لازماً للعلية ، أو جزءاً فتمينه للعلية تحكم .

قلنا : عدم تأثيرها منفردين لا يمنع تأثيرها مجتمعة ، ثم العكس وان لم يعتبر ولكن ما افاده من الظن متبع ، واحتمال ما ذكرتم لا ينفي افادة الظن ، وهو مناط التمسك ، وصحح انقاض بعض الشافعية التمسك بشهادة الاصول المفيدة للطرد والعكس ، نحو من صح طلاقه صح ظهاره ، ومنع ذلك آخرون والله تعالى أعلم .

## خاتمة

اطراد العلة لا يفيد صحتها اذ سلامتها عن النقص لا ينفي بطلانها بمفسد آخر ؛ ولان صحتها بدليل الصحة لا باتقاء المفسد كثبتت الحكم بوجود المقتضى لا لاتقاء المانع ، والعدالة بمحصول المعدل لا لاتقاء الجارح وقول للقائل لا دليل على فسادها فتصح معارض بانه لا دليل على صحتها فتفسد ،

وإذا لزم من مصلحة الوصف مفسدة مساويه، أو راجحة ألغاهها قوم إذ المناسب ما تلقته العقول السليمة با لقبول وهذا ليس كذلك إذ ليس من شأن العقلاء المحافظة على تحصيل دينار مع خسارة مثله ، أو مثليه ، وأثبتته قوم إذ المصلحة من متضمنات الوصف، والمفسدة من لوازمه فيعتبران ، لاختلاف الجهة كالصلاة في الدار المغصوبة إذ ينتظم من العاقل أن يقول لى مصلحة في كذى لكن يصدنى عنه ما فيه من ضرر كذى . وقد قال الله تعالى ﴿ واثمها اكبر من نفعها ﴾ فأثبتت النفع مع تضمنه الاثم،

وقياس الشبه ، قيل الحاق الفرع المتردد بين أصلين بما هو أشبه به منهما، كالعبد المتردد بين الحر والبهيمة، والمذى المتردد بين البول والمني ، وقيل الجمع بين الأصل والفرع بوصف يوهم اشتباهه على حكم ما من جلب مصلحة أو دفع مفسدة ، إذ الوصف إما مناسب معتبر كشدة الخمر أو لا تكونها وطعمها ، أو ما ظن مظنة للمصلحة واعتبره الشارع في بعض الأحكام كالحاق مسح الرأس بمسح الخف في نقي التكرار لكونه ممسوحا تارة وبياقى أعضاء الضوء في إثباته لكونه أصلا في الطهارة أخرى.

فالأول : قياس العلة، وكذا إلتباع كل وصف ظهر كونه مناطاً للحكم.

والثاني : طردى باطل .

والثالث : الشبه ، وفي صحة التمسك به قولان لأحمد والشافعي

رحمهما الله، والأظهر نعم لإفادته الظن خلافاً للقاضي ،

والاعتبار بالشبه حكماً لا حقيقة خلافاً لابن عليه .

وقيل بما يظن أنه مناط للحكم ،

وقياس الدلالة الجمع بين الأصل والفرع بدليل العلة إذ

اشتراكها فيه يفيد اشتراكها في العلة فيشتركان في الحكم نحو جاز

تزويجها ساكتة فجاز ما خطة كالصغيرة ، اذ جواز تزويجها ساكتة

دليل عدم اعتبار رضاها، وإلا لاعتبر نطقها الدال عليه فيجوز وان

سخطت لعدم اعتبار رضاها ، ونحو لا يجبر على ابقاء النكاح فلا يجبر

على ابتدائه كالحرف فعدم اجباره على ابقائه دليل خلوص حقه في

النكاح فلا يجبر على خالص حقه في الموضعين .

( تنبيه )

حيث العلة الشرعية أمانة يجوز أن تكون وصفاً عارضا كالشدّة

في الخمر، ولازماً كالنقدية والصفر، وفعلاً كالقتل والسرقه، وحكماً شرعياً

نحو تحريم الخمر فلا يصح بيعها كالميتة ، ومفرداً ومركباً ومناسباً

وغير مناسب ووجوديا وعدميا ، ويموز أن تكون في غير محل الحكم  
كتحريم نكاح الأمة لعلة رق الولد .

ولا تنحصر أجزاءها في سبعة أوصاف خلافا لقوم والله اعلم .

ويجوز القياس في الأسباب والكفارات والحدود وهو قول  
الشافعية خلافا للحنفية .

لنا : إجماع الصحابة رضي الله عنهم على القياس من غير تفصيل  
ولأنهم قالوا في السكران إذا سكر هذى وإذا هذى افتري فيجدد المفتري ؛  
وهو قياس سببي ، ولأن منع القياس ان كان مع فهم المعنى فتحكم  
وتسه والافوق ، ولأنه مفيد للظن وهو متبع شرعا .

قالوا : الكفارة والحدود شرعا للزجر وتكفير المأثم ، والقدر  
الحاصل به ذلك غير معلوم والحديد رأ بالشبهات ، والقياس شبهة لظنيته  
وأجيب : عن الأصل الأول بأننا لا نقيس الا حيث يحصل الظن فيتبع ،  
وعن الثاني بالنقض بخبر الواحد والشهادة والظواهر  
والعمومات والله أعلم .

والنفي ضربان أصلي فيجوز فيه قياس الدلالة ، وهو الاستدلال  
باتقاء حكم شيء على اتفائه عن مثله فيؤكد به الاستصحاب لقياس  
العللة إذ لا علة قبل ورود السمع وطار كبراة الذمة من الدين فيجوز  
فيه القياسان لأنه حكم شرعي كإثبات والله سبحانه اعلم .

# الأُسئلة الواردة على القياس

====||⊙|| قبل اثنا عشر ||⊙||====

الاستفسار ويتوجه على الاجمال ، وعلى المعترض اثباته ببيان احتمال اللفظ معنيين فصاعداً ، لا بيان التساوى لغيره ، وجوابه يمنع التعدد أو رجحان أحدهما بأمر ما .

الثاني : فساد الاعتبار ، وهو مخالفة القياس نصاً ، كحديث معاذ ولأن الصحابة رضی الله عنهم ، لم يقيسوا الامع عدم النص وجوابه يمنع النص ، واستحقاق تقديم القياس عليه لضعفه أو عمومته أو اقتضاء مذهب له .

الثالث : فساد الوضع ، وهو اقتضاء العلة تقيض ما علق بها ، نحو لفظ الهبة ينعقد به غير النكاح فلا ينعقد به النكاح كلاجارة فيقال انعقاد غير النكاح به يقتضى انعقاده به لتأثيره في غيره وجوابه يمنع الاقتضاء المذكور ، أو بأن اقتضاءها لما ذكره المستدل أرجح . فان ذكر الخصم شاهداً لا اعتبار ما ذكره فهو معارضة .

الرابع : المنع ، وهو منع حكم الأصل ولا ينقطع به المستدل على الأصح ، وله اثباته بطرقه : ومنع وجود المدعى عليه في الأصل فيثبته حساً ، أو عقلاً ، أو شرعاً بدليله ، أو وجود أثر ، أو لازم له ، ومنع عليه ومنع وجودها في الفرع فيثبتها بطرقها كما سبق .

الخامس : التقسيم : ومحلّه قبل المطالبة لأنّه منع ، وهى تسليم وهو مقبول بعد المنع بخلاف العكس ، وهو حصر المعارض مدارك ما ادعاه المستدل علة والفاء جميعها ، وشرطه صحة انقسام ما ذكره المستدل إلى ممنوع ومسلم والا كان مكابرة ، وحصره لجميع الأقسام ولا جاز أن ينهض الخارج عنها بفرض المستدل ، ومطابقته لما ذكره فلو زاد عليه لكان مناظراً لنفسه لا للمستدل ، وطريق صيانة التقسيم أن يقول المعارض للمستدل إن عنيّت بما ذكرت كذى وكذى ، فهو محتمل مسلم والمطالبة متوجهة ، وإن عنيّت غيره فهو ممنوع والله أعلم .

السادس : المطالبة ، وهى طلب دليل عليه الوصف من المستدل ، ويتضمن تسليم الحكم ووجود الوصف فى الأصل والفرع ، وهو ثالث النوع المتقدمة .

السابع : النقض وهو بدء العلة بدون الحكم ، وفى بطلان العلة به خلاف ، ويجب احتراز المستدل فى دليله عن صورة النقص على الأصح ، ودفعه إما بمنع وجود العلة ، أو الحكم فى صورته ويكفى المستدل قوله لا أعرف الرواية فيها إذ دليله صحيح فلا يبطل بمشكوك فيه ، وليس للمعارض أن يدل على ثبوت ذلك فى صورة النقص لأنّه انتقال وغصب ، أو بيان مانع ، أو انتفاء شرط

تختلف لأجله الحكم في صورة النقض ، ويسمع من المعارض نقض أصل خصمة فيأزمه العذر عنه لأصل نفسه ، نحو هذا الوصف لا يطرد على أصلي فكيف يلزمي ، اذ دليل المستدل المقتضى للحكم حجة عليه في صورة النقص كجمل النزاع ، أو بيان ورود النقص المذكور على المذهبين كالعرايا على المذاهب ، وقول المعارض دليل عليه وصفك موجود في صورة النقص غير مسموع إذ هو نقض لدليل العلة للنقض العلة فهو انتقال ، ويكفي المستدل في رده أدنى دليل يليق باصله والكسر ؛ وهو بقاء الحكمة دون الحكم غير لازم اذ الحكمة لا تنظبط بالرأى ، فردظبطها الى تقدير (١) الشارع ، وفي اندفاع النقص بالاحتراز عنه بذكر وصف في العلة لا يؤثر في الحكم ولا يسدم في الأصل لعدمه ، نحو قولهم في الاستبصار حكم يتعلق بالاحجار ، يستوى فيه الثيب والابكار ، فاشترط فيه العدد كرمي الجمار ، خلاف الظاهر لان الطردى لا يؤثر مفرداً فكذى مع غيره كالفاسق في الشهادة ويندفع بالاحتراز عنه بذكر شرط في الحكم عند أبي الخطاب ، نحو حران مكلفان محقونا الدم فجرى بينها القصاص في العمد كالمسلمين اذ العمد احد أو صاف العلة حكماً ؛ وان تأخر لفظاً ، والعبارة بالاحكام لا الألفاظ ، وقيل لا إذ قوله في العمد اعتراف بتخلف حكم علة عنها في الخطاء ، وهو نقض والاول أصح .

الثامن : القلب ، وهو تعليق تقيض حكم المستدل على علته  
ببينها ، ثم المعارض تارة يصح مذهبه كقول الحنفى الاعتكاف لبث  
محض فلا يكون بمجرد كالوقوف بعرفة ، فيقول المعارض لبث  
محض فلا يعتبر الصوم فى كونه قرابة كالوقوف بعرفة ، وتارة يبطل  
مذهب خصمه كقول الحنفى الرأس مسموح فلا يجب استيمابه بالمسح  
كالخف ؛ فيقول المعارض مسموح فلا يقدر بالربع كالخف ، وكقوله  
بيع الغائب عقد معاوضه فينقصد مع جهل المعوض كالنكاح ، فيقول  
خصمه فلا يعتبر فيه خيار الرؤية كالنكاح ، فيبطل مذهب المدل  
لعدم أولوية أحد الحكمين بتعليقه على العلة المذكورة ، والقلب معارضة خاصة  
فجوابه جوابها لا يمنع وجود الوصف لأنه التزمه فى استدلاله  
فكيف يمنعه .

التاسع : المعارضة ، وهى إما فى الأصل ببيان وجود مقتضى  
للحكم فيه ولا يتعين ما ذكره المستدل مقتضياً بل يحتمل ثبوته له ،  
أو لما ذكره المعارض ، أو لهما ، وهو اظهر الاحتمالات . اذ المؤلف من  
تصرف الشارع مراعاة المصالح كلها ، كمن أعطى فقيراً قريباً غلب على  
الظن إعطاؤه للسينين ؛ ويلزم المستدل حذف ما ذكره المعارض بالاحتراز  
عنه فى دليله على الأصح فإن أهمله ورد معارضة فيكفى المعارض فى



تقديرها بيان تعارض الاحتمالات المذكورة ، ولا يكفي المستدل في دفعها الا ببيان استقلال ما ذكره بثبوت الحكم ، إما بثبوت عليه ما ذكره بنص أو لإيماء ، ونحوه من الطرق المتقدمة ، أو ببيان الغاء ما ذكره المعارض في جنس الحكم المختلف فيه كالغاء الذكورية في جنس أحكام العتق ، أو بأن مثل الحكم ثبت بدون ما ذكره فيدل على استقلال علة المستدل ، فإن بين المعارض في أصل ذلك الحكم المدعى ثبوته بدون ما ذكره مناسباً آخر لزم المستدل حذفه ، ولا يكفي الغاء كل من المناسبين بأصل الآخر لجواز ثبوت حكم كل أصل بعله تخصه اذ العكس غير لازم في الشرعيات ، وإن ادعى المعارض استقلال ما ذكره مناسباً كفي المستدل في جوابه بيان رجحان ما ذكره هو بدليل ، أو تسليم ، وأما في الفرع بذكر ما يمتنع معه ثبوت الحكم فيه ، إما بالمعارضة بدليل أكد من نص أو إجماع ، فيكون ما ذكره المستدل فاسد الاعتبار كما سبق ، وإما بإبداء وصف في الفرع مانع للحكم فيه أو للسيب ، فإن منع الحكم احتاج في إثبات كونه مانعاً إلى مثل طريق المستدل في إثبات حكمه من العلة والأصل ، وإلى مثل علة في القوة ، وإن منع السببية فإن بقي احتمال الحكمة معه ولو على بعد لم يضر المستدل ، لالفنا من الشرع اكتفاء بالمظنة وبمجرد احتمال الحكمة

فيحتاج المعارض إلى أصل يشهد لما ذكره بالاعتبار، وإن لم يبق لم يحتاج إلى أصل؛ إذ ثبوت الحكم تابع للحكمة، وقد علم اتفاؤها، وفي المعارضة في الفرع ينقلب المعارض مستدلاً على اثبات المعارضة والمستدل معترضاً عليها بما أمكن من الأسئلة .

العاشر : عدم التأثير ، وهو ذكر ما يستغنى عنه الدليل في ثبوت حكم الأصل ، أما لطرديته نحو صلاة لا تقصر فلا يقدم إذ أنها على الوقت كالغرب ، إذ باقى الصلوات تقصر فلا يقدم أذائها على الوقت أو لثبوت الحكم بدونه ، نحو مبيع لم يره فلم يصح بيعه كالطير في الهواء ، فإن بيع الطير في الهواء ممنوع وإن روى ، نعم إن أشار بذكر الوصف المذكور إلى خلوا الفرع من المانع ، أو اشتماله على شرط الحكم دفماً للنقض جاز ولم يكن من هذا الباب ، وإن أشار الوصف إلى اختصاص الدليل ببعض صور الحكم جاز إن لم تكن القتيا عامة ، وإن عمت لم يجز لعدم وفاء الدليل الخاص بثبوت الحكم العام .

الحادى عشر : تركيب القياس من المذهبين ، وهو القياس المركب المذكور قبل نحو : قوله في البالغة أنثى ، فلا تزوج نفسها كآبنة خمس عشرة إذا خصم يمنع تزويجها نفسها لصفها لئلا نوثيتها ففي صحة التمسك به خلاف

الاثبات اذ أصله (١) النزاع في الاصل فيثبته ويبطل ماخذ  
الخصم فيه ، وقد ثبت مدعاه .  
والنفي لانه فرار عن فقه المسألة الى مقدار من البلوغ ، وهي مسألة  
أخرى والاولى أولى .

الثاني عشر : القول بالموجب ، وهو تسليم الدليل مع منع المدلول ،  
أو تسليم مقتضى الدليل مع دعوى بقاء الخلاف ، وهو آخر الاسئلة  
وينقطع المعارض بفساده والمستدل بتوجيهه اذ بعد تسليم العلة  
والحكم لا يجوز له النزاع فيها ومورده .

اما النفي ، نحو قوله في القتل بالمشغل إن التفاوت في الآلة لا يمنع  
القصاص كالتفاوت في القتل ، فيقول الحنفى سلمت لكن لا يلزم من عدم  
المانع ثبوت القصاص ، بل من وجود مقتضية أيضا فانا أنازع فيه :  
وجوابه ببيان لزوم الحكم محل النزاع مما ذكره ان أمكن ، أو بأن  
النزاع مقصور على ما يعرض له باقرار ، أو اشتهار ، ونحوه  
واما الاثبات ، نحو الخيل حيوان يسبق عليه فتحب فيه الزكاة كالابل ،  
فيقول نعم زكاة القيمة ، وجوابه بان النزاع في زكاة العين .

وقد عرفنا الزكاة باللام فيتصرف الى محل النزاع ، وفي لزوم المعارض  
إبداء مستند القول بالموجب خلاف ، الاثبات لئلا يأتي به فكدا  
وعنادا ، والنفي اذ بمجرد تبين عدم لزوم حكم المستدل

مما ذكره والأولى أولى، وينقطع المعارض بإيراده على وجه يغير الكلام عن ظاهره إذ وجوده كعدمه فهو كالتسليم، نحو الخلل مانع لا يرفع الحدث فلا يزيل النجاسة كالمرق، فيقول المعارض أقول به إذ الخلل النجس لا يزيل النجاسة لأن محل النزاع الخلل الطاهر، إذ النجس متفق على عدم ازالته فهو كالتقضى العام كالعرايا على علة الربا .  
ويرد على القياس منع كونه حجة، أو في الحدود والكفارات والمضان كالحنفية كما سبق وجوابه .

والأشئلة راجعة الى منع، أو معارض، والالم يسمع وذكر بعضهم أنها خمسة وعشرون وترتيبها أولى اتفاقاً، وفي وجوبه خلاف، وفي كفيته أقوال كثيرة .

## الاجتهاد

لغة بذل الجهد في فعل شاق، فيقال اجتهد في حمل الرحى لا في حمل خردلة ؛

واصطلاحاً بذل الجهد في تعرف الحكم الشرعي، والتام منه ما انتهى الى حال العجز عن مزيد طلب؛ وشرط المجتهد إحاطته بمدارك الأحكام، وهي الأصول المتقدمة، وما يعتبر للحكم في الجملة كمية وكيفية فالواجب عليه من الكتاب معرفة ما يتعلق بالأحكام منه، وهي قدر

خمسة آية بحيث يمكنه استحضارها للاحتجاج بها لا حفظها ،  
وكذلك من السنة ، ومعرفة صحة الحديث اجتهادا كعلمه بصحة مخرجه  
وعدالة رواته ، أو تقليدا كنقله من كتاب صحيح ارتضى الأئمة  
رواته والناسخ والمنسوخ منها ، ويكفيه معرفة أن دليل هذا الحكم غير  
منسوخ ، ومن الاجماع ما تقدم فيه ؛ وتكفيه معرفة أن هذه المسألة  
تجمع عليها أم لا ، ومن النحو واللغة ما يكفيه في معرفة ما يتعلق  
بالكتاب والسنة من نص ؛ وظاهر ؛ ومجمل وحقيقة ، ومجاز وعام  
وخاص ومطلق ومقيد ودليل خطاب ، ونحوه لا تفاريع الفقه لانه  
من فروع الاجتهاد فلا تشترط له والالزم الدور ، وتقرير الأدلة  
ومقوياتها ، ومن حصل شروط الاجتهاد في مسألة فهو مجتهد فيها وان جهل  
حكم غيرها ؛ ومنعه قوم لجواز تعليق بعض مداركها بما يجهله وأصله  
خلاف في تجزى الاجتهاد .

ولنا : قول كثير من السلف الصحابة ، وغيرهم لأدرى حتى  
قاله مالك في ست وثلاثين مسألة من ثمان وأربعين .

قالوا : لتعاض الأدلة .

قلنا : لا ادرى أعم من ذلك ، والأصل عدم العلم ،

ولا تشترط عدالته في اجتهاده بل قبول فتياه وخبره :

## ثم هنا مسائل

الأولى : يجوز التعبد بالاجتهاد في زمن النبي ﷺ للغائب عنه وللخاضر باذنه وبدونه عند أكثر الشافعية ، ومنعه قوم مطلقا ، وقيل في الحاضر دون الغائب .

لنا : حديث معاذ ، وحكم سعد بن معاذ في بنى قريظة باجتهاد بحضرة ﷺ ، وأذن لعمر بن العاص وعقبة بن عامر ولرجلين من الصحابة فيه ولا أنه لا محال فيه ولا يستلزمه .

قالوا : كيف يعمل بالظن مع إمكان العلم بالوحي .

قلنا : لعله لمصلحة : ثم قد تعبد النبي ﷺ بالحكم ، بالشهود وبالشاهد واليمين مع إمكان الوحي في كل واقعة بالحق الجازم فيها .  
الثانية : يجوز أن يكون ﷺ متعبدا بالاجتهاد فيما لا نص فيه خلافا لقوم .

لنا : لا محال ذاتي ولا خارجي .

قالوا : يمكنه التحقيق بالوحي والاجتهاد عرضة الخطاء .

قلنا : الظن متبع شرعا ولا يخطئ لعصمة الله له ، أو لا يقر عليه فيستدرك ، أما وقوعه فاختلف فيه أصحابنا ، والشافعية ، وأنكره أكثر المتكلمين .

لنا : اعتبروا ، وهو عام فيجب الامتثال ، وعوتب في أسارى  
بدر والاذن للمختلفين ، ولو كان نصا لما عوتب ، وقال الا الاذخر  
ولو قلت نعم لو جيت ، ولو سمعت شعرها لما قتلته ، وقال له السعدان  
والحياب ان كان هذا يوحى فسمع وطاعة وان كان باجتهاد فليس هذا  
هو الراى فقال بل باجتهاد ورأى رأيتة ورجع إلى قولهم .  
وقد حكم داود عليه السلام باجتهاده والا لما خالفه سليمان والا  
لما خص بالتفهم .

قالوا : ما ينطبق عن الهوى ولو اجتهد لنقل واستفاض ولما انتظر  
الوحى ولما اختلف اجتهاده ، وكان يتهم .

قلنا . الحكم ، عن الاجتهاد ليس عن الهوى لاعتماده على اذن  
ودليل ، ليس من ضرورة الوقوع النقل فضلا عن الاستفاضة  
ثم ما ذكرنا مشتهر وانتظار الوحى عند التعارض واستبهاام وجه الحق  
والتهمه لا تأثير لها ، اذ قد اتهم في النسخ ولم يبطله ، ولا يترك حقا  
لباطل ، ثم الاجتهاد منصب كمال لشحذه القريحه وحصول ثوابه فهو  
ﷺ أولى الناس به .

الثالث : قال اصحابنا الحق قول واحد من المجتهدين عينا في  
قروع الدين وأصوله ومن عداه مخطىء .

ثم ان كان في فرع ولا قاطع فهو معذور في خطابه مثاب على اجتهاده ، وهو قول بعض الحنفية والشافعية .

وقال بعض المتكلمين كل مجتهد في الفروع مصيب ، واختلف فيه عن ابي حنيفة والشافعي ، وقال العنبري والجاحظ لا اثم على من اخطأ الحق مع الجد في طلبه مطلقاً حتى يخالف الملة ؛ وقالت الظاهرية ، وبعض المتكلمين الاثم لاحق للمخطيء مطلقاً إذ في الفروع حق متعين عليه دليل قاطع والمقل قاطع بالنق الاصلى لغيره الا ما استثناء دليل مسمى قاطع ، بناءً على انكارهم خبر الواحد والقياس ، وربما انكروا الحكم بالعموم ، والظاهر الأول (فقهناها سليمان) ولولا تعين الحق في جهة لما خص بالتفهم ، ولولا سقوط الاثم عن المخطيء لما مدح داود بكلا آيتنا الثاني : لا غرض للشارع في تعين حكم ، وانما قصده تعبد المكلف بالعمل بمقتضى اجتهاده الظني وطلب الاشبه فان اصابه أجر اجرين وان اخطأ أجر للاجتهاد وفاته أجر الاصابة ، وتخصيص سليمان بالتفهم لاصابته الاشبه ، لأن ثم حكماً معيناً هو مطلوب المجتهد فان قيل إن عنيتم الاشبه عند الله تعالى . دل على أن عنده حكماً معيناً والذي يصيبه المجتهد أشبه من غيره والافيينوا المراد به .

قلنا : المراد الاشبه بما عهد من حكمة الشرع ولا يلزم التعيين .



فان قيل ؛ فلم لا يجوز أن يكون الاشبه في نفس الأمر هو المعين عند الله تعالى .

قلنا : بالقطع بانه لاغرض له في تعيينه .

فان قيل لعل تعيينه تضمن مصلحة .

قلنا : ولعل عدمه كذلك فما المرجح .

قالوا : الدليل يستدعى مدلولاً . قطعياً ،

قلنا : المدلول أعم من المعين وغيره فهو كما ذكرنا .

فان قيل الاحكام القياسية محمولة على النصية ، والنصية معينة فكذا القياسية

قلنا : قياس ظني وما ذكرناه اظهر .

الجاحظ: الاثم بعد الاجتهاد قبيح لاسيما مع كثرة الآراء، واعتوار الشبه

وعدم القواطع الجوازم ، ويلزمه رفع الاثم عن منكرى الصانع والبعث

والنبوات ، واليهود ، والنصارى ، وعبدة الاوثان الذين قالوا

( ما نعبدكم الا ليقربونا ) اذا اجتهدتم اداكم الى ذلك ،

وله منع أنهم استفرغوا الوسع في طلب الحق فآثمهم على ترك الجد لاعلى

الخطاء ، وقوله على ذلك محال يخالف الاجماع الا أن يمنع كونه حجة

كالنظام ، أو قطعية فلا يلزمه ، وقول الظاهرية باطل لبطلان مبناه .

الرابعة : اذا تعارض دليلان عند المجتهد ، ولم يترجح احدهما

لزمه التوقف ، وهو قول اكثر الحنفية والشافعية ، وقال بعض الفئتين

يخير في الأخذ بأيهما شاء .

لنا : إعمالها جما بين النقيضين ، واعمال أحدهما من غير  
مرجح تحكم فتعين التوقف على ظهور المرجح .

قالوا : التوقف لا الى غاية تعطيل وربما لم يقبل الحكم  
التأخير، والى غاية مجهولة ممتنع، ومعلومة لا يمكن اذ ظهور المرجح ليس  
اليه فتعين التخيير ، وقدورد الشرع به ، كتخيير المزكى بين أربع حقائق  
أو خمس بنات لبون عن مأتين ، وتخيير العامى أحد المجتهدين ، أو  
أحد جدران الكعبة ، وفي خصال الكفارة ، ونحوها .

قلنا : يتوقف حق يظهر .

المرجح ، ولا استحالة كما يتوقف اذا لم يجد دليلا ابتداءا ؛  
أو كتعارض البيتين .

والتخيير رافع لحكم كل من الدليلين ؛ والتخيير فى الصور  
المذكورة قام دليله فلا يلحق به ما لم يقم عليه دليل .  
الخامسة : ليس للمجتهد أن يقول فى مسألة قولين فى وقت  
واحد عند الجمهور ، وفعله الشافعى فى مواضع .

منها قوله المسترسل من اللحية قولان ، وجوب الضل ، وعدمه .  
لنا : ان كاتا فاسدين وعلم فالقول بهما حرام فلا قول أصلا ؛  
أو أحدهما كذلك فلا قولين ، أو صحيحين فالقول بهما محال لاستلزامها  
تضاد الكلى والجزئى ، وان لم يعلم الفاسد فليس عالما بحكم المسألة فلا

قول له فيها فيلزمة التوقف ، أو التخيير ، وهو قول واحد لا قولين  
وأحسن ما يعتد به عن الشافعي أنه تعارض عنده الدليلان ، فقال  
بمقتضاها على شريطة الترجيح ، وما حكى عنه وعن غيره من القولين  
والروايتين ففي وقتين ، ثم ان علم آخرها فهو مذهبه كالناسخ ،  
والإفكك ليلين متعارضين ولانأريخ .

السادسة : يجوز للعامة تقليد المجتهد ، ولا يجوز ذلك للمجتهد  
اجتهاد وظن الحكم اتفاقا فيهما ، أما من لم يجتهد ويمكنه معرفة الحكم  
بنفسه بالقوة القرية من الفعل لأهليته للاجتهاد فلا يجوز له ايضاً  
مطلقاً ؛ خلافاً للظاهرية .

وقيل يجوز مع صيق الوقت ، وقيل ليعمل لا يفتى ، وقيل لمن  
هو اعلم منه ، وقيل من الصحابة .

لنا : مجتهد فلا يقلد كما لو اجتهد فظن الحكم ، ولانه ربما  
اعتقد خطأ غيره لو اجتهد فكيف يعمل بما يعتقد خطأ ، نعم له أن  
ينقل مذهب غيره للمستفتي ، فلا يفتى هو بتقليد احد .

قالوا : قوله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ﴾  
وهذا لا يعلم (وأولى الأمر منكم) وهم العلماء ، ولان الاصل جواز  
التقليد ترك في من اجتهد لظهور الحق له بالفعل ؛ فمن عداه  
على الاصل .

قلنا : المراد بقوله تعالى ﴿ فاستأواكم ﴾ العامة ولا نسلم أنه لا يعلم بل يعلم  
بالقوة القريبة بخلاف العامي ، وأولو الأمر الولاية ، وإن سلم أنهم العلماء  
فجوابه ما ذكر ، ثم هو معارض بعموم (فاعتبروا) (أفلا يتدبرون القرآن)  
وقوه (لعامة الذين يستنبطونه) وهذا حث على الاستنباط .  
والتدبر ترك في العامي لعدم أهليته فبقى غيره على مقتضاه  
ووجه بقية التفاصيل ظاهر ، ودليل ضعفها عموم الدليل .

السابعة : إذا نص المجتهد على حكم في مسألة لعله بينها فمذهبه  
في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كمذهبه فيها ، إذا لحكم يتبع العلة  
وإن لم يبين العلة فلا وإن اشتبها ، أذ هو اثبات مذهب بالقياس  
ولجواز ظهور الفرق له لو عرضت عليه ولو نص في مسئلتين مشتبهتين  
على حكيمين مختلفين لم يجوز أن يجعل فيهما روايتان بالنقل ، والتخريج  
كالو سكت عن أحدهما وأولى ، والأولى جواز ذلك ، بعد الجد والبحث  
من اهله ، إذ خفاء الفرق مع ذلك وإن دق ممتنع عادة .

وقد وقع في مذهبنا ، فقال في المحرر فمن لم يجد الاثوباً نجماً  
صلى فيه وأعاد نص عليه ، ونص فيمن حبس في موضع نحس فصلى فيه  
أنه لا يعبد فيخرج فيهما روايتين ، وذكر مثل ذلك في الوصايا والقذف

ومثله في مذهب الشافعي كثير ، ثم التخريج ، قد يقبل تقرير النصين وقد لا يقبل ، واذا نص على حكيمين مختلفين في مسألة فذهب ، آخرهما ان علم التاريخ كتناخ أخبار الشارع ، والا فأشبهها باصوله وقواعد مذهبه وأقربهما الى الدليل الشرعي .

وقيل كلاهما مذهب له إذ لا ينقض الاجتهاد بالأجتهاد ، فان أريد ظاهره فممنوع ، وان أريد أن ما عمل بالأول لا ينقص فليس مما نحن فيه ، ثم يبطل بما لو صرح برجوعه عنه فكيف يجعل مذهباً له مع نصريحه باعتقاد بطلانه ، ولو خالع مجتهد زوجته ثلاث مرار يقتضد الخلع فسحاً ؛ ثم تغير اجتهاده فاعتقده طلاقاً لزمه فراقها ، ولو حكم بصحة نكاح مختلف فيه حاكم ، ثم تغير اجتهاده لم ينقض للزوم التسلسل ينقص النقص ؛ واضطرب الأحكام ؛ ولو نكح مقلد بفتوى مجتهد ، ثم تغير اجتهاده فالظاهر لا يلزمه فراقها إذ عمله بالفتيا جرى مجرى حكم الحاكم ، والله سبحانه اعلم .





# التقليد



لغة جعل الشيء في العنق محيطابه والشيء قلا . .  
وشرعا قبول ، قول الغير من غير حجة كأن المقلد يقول الحمد لله  
لأن ما غشه في دينه وكتمه عنه من علمه أخذ من قوله بحال .  
﴿ أزمناه طائره في عنقه ﴾ على جهة الاستعارة .  
وليس قبول قول النبي ﷺ تقليدا ، اذ هو حجة في نفسه .  
ويجوز التقليد في الفروع إجماعا خلافا لبعض القدرية .  
لنا : الاجماع على عدم تكليف العامة ذلك ولأن الخطيئة  
فيها مثاب فلا محذور .  
قالوا : الواجب العلم ؛ أو ما أمكن من الظن والحاصل منه  
باجتهاد اكثر .  
قلنا : فاسد الاعتبار لمخالفته النص والاجماع ، ثم تكليفهم  
الاجتهاد يبطل المعاش ويوجب خراب الدنيا في طلب أهلية ،  
ولعل اكثرهم لا يدركها فتعطل الاحكام بالكلية .  
ولا تقليد في ما علم كونه من الدين ضرررة كالأركان الخمسة  
لاشتراك الكل فيه ، ولا في الأحكام الأصولية كمعرفة الله تعالى .  
وواحد آيته وصحة الرسالة ونحوها لظهور أدلتها في نفس كل  
عاقل ، وإن منع العامي عيه من التعبير عنها .

ولان المقلد ان علم خطاء من قلده لم يحزان يقلده ، أو إصابته فبم علمها ان كانت لتقليده آخر فالكلام فيه كالأول ، أو باجتهاده فيه فليجتهد في المطلوب و ليبلغ واسطة التقليد ، وفي هذه المسألة إشكال اذ العامى لا يستقل بدرك الدليل العقلى ، والفرق بينه وبين الشبهة لاشتباهاها لاسيما في زماننا هذا مع تفرق الاراء وكثرة الأهواء ، بل نحارير المتكلمين لا يستقلون بذلك ، فاذا منع من التقليد لزم أن لا يمتقد شيئاً ، فالأشبه اذاً أن لا لائم على من اخطأ في حكم اعتقادى غير ضرورى مجتهداً ؛ أو عامياً مع الجهد والاجتهاد حسب الامكان مع ترك العناد .

وفيه احتراز مما يلزم الجاحظ اذ أكثر مخالفى الملة عاندوا ومنهم من لم يستفرغ وسعه في الاجتهاد .

وأن الكفر إنكار ما علم كونه من الدين ضرورة وهو مقتضى كلام الشيخ أبى محمد (١) في رسالته اذ لم يكفر احداً من المبتدعة غير الاماندين ومنكرى الضروريات لقصدهم الحق مع استبهاام طريقه .



(١) أي الموفق المقدسى في رسالته الى الفخر ابن تيمية .

## تم هنا مسئلتاه

إحداهما أن العامى يقلد من علم ، أو ظن اهليته للاجتهاد بطريق ما ، دون من عرّنه بالجهل انفاقاً فيها .  
أما من جهل حاله فلا يقلده ايضاً خلافاً لقوم .  
لنا : غالب الناس غير مجتهد فاحتمال الاهلية مرجوح ، ولان من وجب قبول قوله وجب معرفة حاله كالنبي بالمعجر ، والشاهد والراوى بالتعديل .  
قالوا : العادة أن من دخل بلدًا لا يسأل عن علم من يستفتيه ولا عن عدالته .  
قلنا : العادة ليست حجة على الدليل لجواز مخالفتها اياه ، ثم وجوب السؤال عن علمه ملتزم ، والعدالة أصلية في كل مسلم بخلاف العلم .  
الثانية : يكفي المقلد سؤال بعض مجتهدى البلد ، وفي وجوب تنخير الافضل قولان ، النافى اجماع الصحابة على تسويغ سؤال مقلديهم الفاضل والمفضول لأن العقل قدر مشترك . ولا عبرة بخاصية الافضلية .  
المثبت ، الظن الحاصل من قول الأفضل أغلب فان سألها واختلفا عليه فهل يلزمه متابعة الافضل في علمه ودينه كالمجتهد يتعارض عنده الدليلان ، أو يتخير ، فيه خلاف ، الظاهر الأول



ويعرف الأفضل بالأخبار واذعان المفضول له وتقديمه ، ونحوه من  
 الأمارات المفيدة للظن ، فإن استوبا عنده اتبع أيها شاء .  
 وقيل الأشد اذ الحق ثقيل مري ، والباطل خفيف وبى .  
 وقيل الأخف لقوله تعالى ( يريد الله بكم اليسر ) ( ما جعل عليكم  
 في الدين من حرج ) لا ضرر بعثت بالحنيفية السمحة السهلة ،  
 ويحتمل أن يسقطا لتعارضهما ويرجع الى غيرهما إن وجد ، والا  
 فالى ما قبل السمع .

### القول فى ترتيب الأدلة والترجيح

الترتيب جعل كل واحد من شيئين فصاعدا فى رتبته التى يستحقها  
 بوجه ما ، فالاجماع مقدم على باقى أدلة الشرع لقطعيتها وعصمته وأمنه  
 من نسخ ، أو تاويل ، ثم الكتاب ، ويساويه متواتر السنة لقطعيتها ،  
 ثم خبر الواحد ، ثم القياس ، والتصرف فى الأدلة من حيث العموم  
 والخصوص ، والاطلاق والتقييد . ونحوه سبق .  
 والترجيح تقديم أحد طريق الحكم لاختصاصه بقوة فى الدلالة ، ورجحان  
 الدليل عبارة عن كون الظن المستفاد منه أقوى ، والرجحان حقيقة فى  
 الاعيان الجوهرية ، وهو فى المعانى مستعار . وحكى عن ابن الباقلانى إنكار  
 الترجيح فى الأدلة كالبينات . وليس بشئ . اذ العمل بالأرجح متعين

وقد عمل الصحابة بالترجيح والتزامه في البيئات متجه، ثم الفرق بينهما أن باب الشهادة مشوب بالتعبد، ولهذا لو أبدل لفظاً لشهادته بلفظ الاخبار لم تقبل، ولا تقبل شهادة جمع من النساء وإن كثرن على باقية بقل بدون رجل، بخلاف الأدلة، ومورد الترجيح إنما هو الأدلة الظنية من الألفاظ المسموعة والمعاني المعقولة فلا مدخل له في المذاهب من غير تمسك بدليل خلافاً لعبد الجبار، ولا في القطعيات إذ لا غاية وراء اليقين، والألفاظ المسموعة نصوص الكتاب والسنة، فيدخلها الترجيح إذا جهل التاريخ، أو علم وأمكن الجمع بين المتقابلين في الجملة، والأثاني ناسخ إذ لا تناقض بين دليلين شرعيين إذ الشارع حكيم، والتناقض يناق الحكمة فاحد المتناقضين باطل، أما لكذب الناقل أو خطائه بوجه ما في النقلات؛ أو خطأ الناظر في النظريات؛ أو بطلان حكمه بالنسخ، والمعاني المعقولة والاقيسة، ونحوها.

فالترجيح اللفظي أما من جهة السند؛ أو المتن، أو القرينة.

أما الأول فيقدم التواتر على الآحاد لقطعته؛ والأكثر رواية على الأقل؛ ومنعه الحنفية كالشهادة؛ وقد سبق جوابه. والمسند على المرسل الأمراسيل الصحابة فالأمر أسهل لثبوت عدالتهم كما سبق.

والرفوع على الموقوف ، والمتصل على المنقطع ، والمتفق عليه ؛  
في ذلك على المختلف فيه ، ورايه المتقن والأتقن والضابط والاضبط  
والعالم والاعلم والتقى والاتقى والورع والاورع على غيرهم ؛ وصاحب القصة  
والملابس لها على غيره لاختصاصه بمزيد علم ، والرواية المتسقة المنتظمة  
على المضطربة . والمتأخرة على المتقدمة ؛ ورواية متقدم الاسلام ومتاخره  
سيان ؛ وفي تقديم رواية الخلفاء الأربعة على غيرها روايتان  
فإن رجحت رجحت رواية اكابر السحابة على غيرهم لاختصاصهم بمزيد  
خبرة بأحوال النبي ﷺ لمنزلتهم ومكانهم منه .

وأما الثاني فبناء تفاوت دلالات العبارات في انفسها فيرجح  
الاول منها فالاول . فالنص مقدم على الظاهر ، وللظاهر مراتب باعتبار لفظه ،  
أو قرينته ، فيقدم الاقوى منها فالاقوى بحسب قوة دلالتها وضعفها ،  
والمختلف لفظاً فقط على متحدده . لدلالة اختلاف الفاظه على اشتهاره ؛  
وقد يمارض بان اختلاف الالفاظ ضرب من الاضطراب ، والاتحاد  
ادل على الاتقان والورع ؛ وذوا الزيادة على غيره لامكانها بذهول  
راوى الناقص ؛ أو نسيانه كما سبق .

والثابت على الناقص الا ان يستند النقي الى علم بالعدم لاعدم العلم  
فيستويان ، وما اشتمل على حظر ؛ أو وعيد على غيره احتياطاً عند  
القاضي .

والناقل عن حكم الاصل على غيره وفيها خلاف ؛ ولا يرجح مسقط الحد وموجب الحرية على غيرها اذ لا تأثير لذلك في صدق الراوى ، وقيل بلى ؛ لموافقتهما الأصل ؛ وقوله صلى الله عليه وسلم على فعله اذ الفعل لاصيغته له واما الثالث فيرجح المجرى على عمومته على الخصوص ؛ والمتلقى بالقبول على ما دخله النكير، وعلى قياسه ما قل نكيره على ما كثر، وما عضده عموم كتاب ، أو سنة ، أو قياس شرعى ، أو معنى عقلى على غيره . فان عضد احدهما قرآن والآخر سنة قدم الاول فى رواية لتنوع الدلالة ، والثانى فى أخرى اذ السنة مقدمة بطريق البيان ، وما ورد ابتداء على ذى السبب ، لاحتمال اختصاصه بسببه .

وما عمل به الخلفاء الراشدون على غيره فى رواية ، لورود الامر باتباعهم ، وما لم ينقل عن روايه خلافه على غيره ،

ولا ترجيح بقول اهل المدينة كقول بعض الشافعية، ولا بقول اهل الكوفة كقول بعض الحنفية ، اذ لا تأثير للا ماكن فى زيادة الظنون وما عضده من احتمالات الخبر بتفسير الراوى ، أو غيره من وجوه الترجيحات على غيره من الاحتمالات ،

والقياسى اما من جهة الأصل أو العلة ، أو القرينة العاضدة ، اما الاول فحكم الأصل الثابت بالاجماع راجح على الثابت بالنص لعصمة الاجماع ، والثابت بالقرآن ، أو تواتر السنة على الثابت بأحاديثها

ويعطى النص على الثابت بالقياس ، والمقيس على اصول أكثر  
على غيره، لحصول غلبة الظن بكثرة الاصول كالشهادة خلافا للجويني،  
والقياس على ما لم يخص على القياس المخصوص .

واما الثانى فتقدم العلة المجمع عليها على غيرها، والمنصوصة على  
المستنبطة ، والثابتة عليها تواتراً على الثابتة عليها آحاداً، والمناسبة  
على غيرها لا اختصاصها بزيادة القبول فى العقول ، والناقلة على  
المقررة ، والحاضرة على المبيحة ، ومسقطه الحد وموجبة العتق  
والاخف حكماً على خلاف فيه كالتحريم ، والوصفية للاتفاق عليها على  
الاسمية، والمردودة الى اصل قاس الشارع عليه على غيرها ، كقياس  
الحج على الدين ، والقبلة على المضمنة ، والمطرودة على غيرها ان قيل  
بصحتها، والمنعكسة على غيرها ان اشترط العكس ، اذ انتفاء الحكم عند  
انتفاءها يدل على زيادة اختصاصها بالتأثير ، فيصير كالحد مع  
المحدود والعقوبة مع المعلوم، والمتعدية والقاصرة ان قيل بصحتها بيان  
حكماً ، لقيام الدليل على صحتها .

وقيل تقدم القاصرة لمطابقتها النص فى موردها وأمن صاحبها من الخطاء .  
وقيل المتعدية لكثرة فوائدها ، فعلى هذى يرجح الاكثر فروعاً على  
الاقل ومنه ترجيح ذات الوصف لكثرة فروعها على ذات الوصفين

ورد بان ذات الوصفين قد تكون اكثر فروعاً، ولا مدخل للكلام في القاصرة والمتعدية في ترجيح الاقيسة، وانما فائدته امكان القياس بتقدير تقديم التعدية كالوزن في التقدير، وعدمه بتقدير تقديم القاصرة كالثنية فيهما، اذ القاصر لا يتعدى محله ليقاس عليه، ويقدم الحكم الشرعى على اللغوى واليقينى على الوصف الحسى والاثباتى عند قوم، وقيل الحق التسوية اذ بعد قيام دليل العلية لا يختلف الظن بشئ من ذلك، والمؤثر على الملائم، والملائم على الغريب، والمناسب على الشبهى، وتفاصيل الترجيح كثيرة فالظابط فيه أنه متى اقترن باحد الطرفين أمر نقلى، أو اصطلاحى، عام أو خاص، أو قرينة عقلية، أو لفظية، أو حالية وافاد ذلك زيادة ظن رجح به .

وقد حصل بهذى بيان الرجحان من جهة القران؛ ووجه الرجحان فى اكثر هذه التريجيات بين، فلهمذى اهملنا ذكره اختصاراً؛ والله تعالى اعلم .

﴿ تم الكتاب والحمد لله رب العالمين ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبیین وآله وصحبه أجمعين

﴿ وحسبنا الله ونعم الوكيل ﴾



# الفهرس

	<u>ص</u>
خطبة الكتاب	٣
بيان مزايا هذا المختصر على الروضة	٥
الفصل الاول في تعريف أصول الفقه باعتباره لقباً	٦
تعريفه باعتباره مفرداته وشرح التعريف	٧
الاعتراض على التعريف من ثلاثة أوجه والجواب عنها	٩
الفصل الثاني في تعريف التكليف	١١
شروط التكليف المتعلقة بفعل المكلف	»
الخلاف في تكليف الصبي المميز	١٢
لا تكليف على النائم والناسى الخ	»
الخلاف في تكليف المكروه وحجة كل الخ .. وبيان مبنى الخلاف	»
والحق من ذلك	
١٣-١٤ الخلاف في تكليف الكفار بفروع الشريعة وذكر الحجاج	
في ذلك	
م - ١٣ - ببل ١٩٣	



- ١٥ الشروط المتعلقة بالمكلف به مع دليل كل منها
- » الخلاف في التكليف بالمحال لنفسه ولغيره مع الدليل
- ١٧ خاتمة: لا تكليف الا بفعل
- » الخلاف في متعلق التكليف في النهى ودليل كل فريق
- ١٨ انفصل الثالث في أحكام التكليف الخمسة
- » تعريف الحكم وبيان انحصاره في أقسامه الخمسة
- ١٩ الخلاف في كون الاباحة تكليفا مع التعليل
- » تعريف الواجب وبيان كونه مرادفا للفرض او قسما له مع التعليل
- ٢٠ مسائل في الواجب - الاولى في انقسامه الى معين ومبهم مع ذكر الخلاف والحجاج في ذلك
- ٢١ المسألة الثانية في انقسام الواجب الى مضيق وموسع وبيان الخلاف في ذلك مع الادلة
- ٢٣ المسألة الثالثة اذا مات قبل فعل الموسع وقبل ضيق وقته لم ياثم الخ
- » متى يلزم المكلف بما لا يتم الواجب الا به ومتى لا يلزم
- ٢٤ ذكر ما فيه خلاف من ذلك مع الدليل
- » الحكم فيما اذا اشبهت أخته أو زوجته باجنبية أو الميثة بمذكاة وبيان الحق ، من الخلاف في ذلك
- ٢٥ حكم الزيادة على الواجب متميزة وغير متميزة

- ٢٥ تعريف المندوب . الخلاف في كونه مأمورا به أم لا مع الدليل
- ٢٦ تعريف المحرم - الواحد بالجنس أو النوع يصلح مورداً للأمر  
والنهي باعتبار أنواعه وأشخاصه
- » الواحد بالشخص لا يصلح مورداً لهما من جهة . أما من جهتين  
ففيه خلاف
- » الخلاف في الصلاة في الارض المنصوبة وبيان منشأ الخلاف  
مع الدليل
- ٢٨ تعريف المكروه . اطلاقه احياناً على المحرم ، وعلى خلاف الاولى
- ٢٩ تعريف المباح . الخلاف في كونه مأمورا به مع الدليل
- » الخلاف في حكم الانتفاع بالاعيان قبل الشرع مع الدليل
- ٣٠ خاتمة في تعريف خطاب الوضع
- ٣١ أقسام خطاب الوضع - الاول العلة - تعريفها - معانيها الثلاثة
- » الثاني السبب - تعريفه - المعاني التي يطلق عليها
- ٣٢ الثالث الشرط - تعريفه - تقسيمه الى لغوي وشرعي
- » الرابع المانع - تعريفه
- ٣٣ تعريف الصحة في العبادات والمعاملات . البطالان والفساد  
مترادفان أو متغايران - الفرق بين الاداء والاعادة والقضاء

- ٣٤ الفرق بين العزيمة والرخصة - بيان ما يتعلق بهما من المباحث
- ٣٦ الفصل الرابع اللغات - تعريف اللغة - الخلاف في كونها توقيفية  
أو اصطلاحية وبيان الصواب من ذلك مع الدليل
- ٣٧ الخلاف في ثبوت اللغة بالقياس مع الدليل
- ٣٨ تقسيم الاسماء الى لغوية وعرفية وشرعية ومجازية وبيان  
الفرق بينها
- » هل تبقى الاسماء اللغوية التي استعمالها الشرع في معان شرعية  
لغوية أو تصير بذلك الاستعمال شرعية
- ٣٩ تعريف المجاز وبيان ما يشترط فيه - انواع العلاقة
- ٤٠ ما تعرف به الحقيقة - اللفظ قبل استعماله ليس حقيقة ولا مجازا
- » الخلاف في توقف صحة استعمال المجاز في غير محله على نقله عن العرب
- ٤١ الخلاف في ثبوت المجاز - تعريف كل من الصوت والكلمة والكلام
- » أقسام الكلمة تقسيم الكلام الى نص وظاهر ومجمل
- ٤٢ بيان الفرق بينها وحكم كل منها - تعريف التأويل ومتى يجوز
- ٤٣ الخلاف في تأويل حديث « أيما امرأة انكحت نفسها » وحديث  
« لا صيام لمن لم يبيت الصيام » وبيان الصواب من ذلك

- ٤٥ الاصول الاربعة المنفق عليها مردها الى الله تشريعا والى الرسول تبليغاً  
 » تعريف الكتاب - الخلاف فيما وضع له اسم الكلام  
 ٤٦ الخلاف فى تواتر القرات السبع مع ذكر الدليل -  
 » الخلاف فى حجية ما نقل آحادا على أنه قرآن مع ذكر الاول  
 ٤٧ الخلاف فى وقوع المجاز فى القرآن وفى امكانه -  
 » الخلاف فى وقوع كلمات أعجمية فى القرآن  
 ٤٨ اشتمال القرآن على المحكم والمتشابه - بيان الفرق بينهما  
 ٤٩ تعريف السنة - حجيتها - تعريف الخبر - تقسيمه إلى متواتر  
 » وآحاد تعريف المتواتر - إفادته العلم - دليل ذلك والرد على المخالف  
 ٥٠ هل ما يفيد المتواتر من العلم ضرورى أو نظرى - بيان كون  
 » الخلاف لفظياً  
 ٥١ هل ما حصل به العلم فى واقعة أو لشخص يحصل به فى غيرها  
 » أو لغيره ، قد يفيد خبر الواحد العلم مع القرأن - شروط المتواتر  
 ٥٢ ما يتوهم أنه شرط فى التواتر وليس بشرط - كتمان أهل  
 » التواتر ما يحتاج إلى نقله ممنوع  
 ٥٣ تعريف خبر الآحاد - الخلاف فى إفادته للعلم مع دليل كل  
 ٥٤ الدليل على جواز التعبد به عقلا - رد شبهه من خالف فى ذلك

- ٥٥ الدليل على جواز التعبد به شرطا - رد شبهة المخالفين
- ٥٧ الرد على الجبائي فيما اشترط لقبول خبر الواحد - تفصيل القول
- » في الشروط المعتبره في قبول رواية الراوى
- ٥٨ الخلاف في قبول رواية مجهول العدالة - منشا الخلاف - دليل القولين
- ٦٠ ما تختلف فيه الرواية عن الشهادة من الشروط . رد خبر من
- » اشبه اسمه باسم مجروح - تعريف الجرح والتعديل -
- » الخلاف في اعتبار بيان السبب فيها مع التعليل
- ٦١ تفصيل الدول في تقديم الجرح على التعديل - التفصيل في حكم
- » رواية من حد في قذف - تفصيل القول فيما يكون به تعديل
- الراوى مع التعليل
- ٦٢ تعريف الصحابي - دليل من قال بعد التهم والرد على المخالفين
- ٦٣ لافاظ رواية الصحابي مراتب في القوة - بيان السبب في ذلك
- ٦٥ لكيفية رواية غير الصحابي مراتب - ما يعبر به في كل منها
- قول العلماء في كل منها مع التعليل
- ٦٧ لا يروى عن شيخه ماشك في سماعه منه - تفصيل القول
- في رواية التلميذ عن شيخه ما أنكره عليه شيخه - تعليل ذلك

- ٦٨ حكم الزيادة من الثقة المنفرد بها مع التعليل - قبول مرسل الصحابي - الرد على مخالف ذلك .
- ٦٩ تفصيل القول في الاخذ بمرسل غير الصحابي . الخلاف في قبول خبر الواحد فيما نعم به البلوى مع الدليل
- ٧١ خلاف في جواز رواية الحديث بالمعنى مع الادلة في ذلك
- ٧٢ تعريف النسخ - الاعتراضات عليه والاجابة عنها
- ٧٤ خلاف في جواز النسخ عقلا وشرعا مع الادلة وبيان الصواب
- ٧٥ « « « « نسخ الحكم والتلاوة - او احدهما مع الدليل وبيان الصواب
- « جواز نسخ الامر قبل امثاله - دليل ذلك والرد على المخالف
- ٧٧ متى تكون الزيادة على النص نسخا - مع الادلة - وبيان الصواب
- ٧٨ جواز نسخ العبادة الى غير بدل - دليل ذلك والرد على المخالف
- « « الحكم بأخف منه وبأثقل - « « «
- ٧٩ لا يلزم المكلف حكم الناسخ قبل علمه به « « «
- تفصيل القول في نسخ كل من الكتاب ومتواتر السنة وآحادها بمثله ونسخ السنة بالكتاب - دليل ذلك والرد على المخالف
- ٨٢ الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به دليل ذلك .

- ٨٢ الحكم القياسي المنصوص العلة كالنص ينسخ وينسخ به  
التخصيص ليس بنسخ - جواز النسخ بتنبية اللفظ -  
نسخ حكم المنطوق يبطل حكم المفهوم - الخ
- ٨٣ بيان ما يعرف به النسخ
- ٨٤ الاوامر والنواهي - تعريف الامر - الخلاف في ان للامر صيغة  
تدل بمجردا عليه - المعانى التي ترد لها صيغة الامر
- ٨٥ لا يشترط في كون الامر امر ارادته - دليل ذلك والرد على المخالف
- ٨٦ اقتضاء الامر المجرد عن القرينة الوجوب - « » «  
» الامر بعد الحظر للاباحة « » «
- ٨٧ الخلاف في اقتضاء النهي بعد الامر التحريم أو الكراهة -  
الامر المطلق لا يقتضى التكرار - دليل ذلك والرد على المخالف
- ٨٨ الامر بالشئ نهى عن ضده، والنهى عنه أمر بضده « » «
- ٨٩ اقتضاء الامر المطلق الفور « » «
- ٩٠ الخلاف في افتقار القضاء الى أمر جديد « » «
- » هل يقتضى الامر حصول الاجزاء بفعل المأمور « » «
- ٩١ الامر لجماعة يقتضى وجوبه على كل منهم « » «

- » ما ثبت في حق النبي يتناول الامة الخ « « «
- ٩٢ تفصيل القول في تعلق الأمر بالمعدوم - مع الدليل
- ٩٤ صحة الأمر بما علم الأمر انتفاء شرط وقوعه « « «
- ٩٥ النهي - تعريفه . الخلاف في اقتضائه الفساد - وتفصيل ذلك مع الرد على المخالف
- ٩٧ العموم والخصوص - تعريف العام
- ٩٨ انقسام اللفظ الى عام مطلق وخاص مطلق الخ - صيغ العموم - دليل افادتها للعموم والرد على المخالف
- ١٠١ أقل الجمع ثلاثة دليل ذلك والرد على المخالف
- ١٠٢ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب دليل ذلك والرد على المخالف
- ١٠٣ الدليل دل أن نحو نهى وقضى يعم « « «
- » خطاب الناس الخ يتناول العبيد « « «
- ١٠٤ العام بعد التخصيص حجة « « «
- ١٠٥ الخطاب العام يتناول من صدر منه « « «
- الخلاف في وجوب اعتقاد عموم العام والعمل به في الحال مع ذكر الدليل
- ١٠٧ الخاص - تعريفه تعريف التخصيص والمخصص - تفصيل القول



- ١٠٧ تفصيل القول في مباحث المخصصات التسعة
- ١١٠ موقف المجتهد عند تعارض عمرين
- ١١١ الاستثناء - تعريفه - بيان ما يشترط فيه مع الدليل - الفرق بين النسخ والاستثناء
- ١١٢ بيان ما يعود اليه الاستثناء اذا وقع بعد حمل مع الدليل والرد على المخالف
- ١١٣ الشرط - تعريفه - ما يؤثر فيه اذا دخل على السبب - تعرف - المطلق
- ١١٤ تعريف المقيد - تفصيل القول في حمل المطلق على المقيد وذكر الخلاف في ذلك مع الادلة
- ١١٦ تعريف المحمل ووقوعه في المفرد والمركب والاسم والفعل والحرف ومن جهة التصريف - حكاية - ذكر نصوص ادعى فيها الاجمال وبيان الرد على مدعيه
- ١١٩ المبين تعريفه - تعريف البيان - ما به يكون البيان - تفصيل القول في تأخير البيان عن وقت الحاجة - وذكر الخلاف مع الدليل
- ١٢١ تعريف فحوى اللفظ - ذكر أضر به المقتضى - تعليل الحكم بما اقترن به من الوصف المناسب - مفهوم الموافقة - مفهوم المخالفة وبيان الفرق بينها

١٢٢ الخلاف في كون مفهوم الموافقة قياساً مع الدليل - الخلاف في حجية مفهوم المخالفة مع الأدلة - مباحث في صور من قبيل المفهوم  
 د لا عالم إلازيد - إنما الولاء لمن اعتق - الشفعة فيما لم يقسم

١٢٦ درجات دليل الخطاب الستة وتوضيحها بالمثل

١٢٨ الأجماع - تعريفه - مكانه - وقوعه - حجته - أدلة كل من ذلك  
 ١٢٩ من يعتبر قوله في الأجماع . أدلة ذلك

١٣٠ لا يختص الأجماع بالصحابة مع الدليل لا ينمقد بقول الأكثر  
 د مع الدليل

١٣٢ الخلاف في اعتبار قول التابعي في الأجماع إذا بلغ رتبة الاجتهاد  
 د في عصر الصحابة وأدلة ذلك

١٣٣ الخلاف في اشتراط انقراض العصر في صحة الأجماع مع الدليل  
 د الخلاف في كون قول الصحابي إجماعاً إذا اشتهر عنه ولم ينكر

١٣٤ الخلاف في امتناع أحداث قول ثالث مع الدليل

١٣٥ الخلاف في كون اتفاق التابعين على أحد قولي الصحابة إجماعاً  
 د مع الدليل اتفاق الخلفاء الأربعة ليس إجماعاً - اتفاق أهل

د المدينة ليس إجماعاً مع الدليل

١٣٦ لا بد للأجماع من مستند - دليل ذلك

- ١٣٧ تقسيم الاجماع الى نطقى وسكوئى - بيان مراتب الأجماع  
 » تفصيل القول في كفر منكر الأجماع
- ١٣٨ تعريف امتصحاب الحال - أنواع الأمتصحاب - مع الدليل
- ١٤٠ الاصول المختلف فيها - الخلاف في الاحتجاج في شرع من  
 » قبلنا مع الدليل
- ١٤٢ الخلاف في الأحتجاج بقول صحابى لم يظهره مخالف مع الدليل
- ١٤٣ تعريف الأستحسان - الخلاف في الأحتجاج به مع الدليل
- ١٤٤ تعريف الاستصلاح - تقسيمه الى تحسينى وحاجى - وضرورى  
 » الخلاف في الاحتجاج به مع الدليل
- ١٤٥ القياس - تعريفه - أركانه - تقسيم الاجتهاد فى العلة الى تحقيق  
 » المناط . وتنقيحه - وتخرجه مع بيان ما يسمى من ذلك قياسا
- ١٤٦ الخلاف في حكم التعبد بالقياس مع دليل كل وترجيح المختار
- ١٥١ بيان شروط أركان القياس مع التعليل لكل منها
- ١٥٢ الخلاف في اشتراط التعدية فى العلة مع دليل كل وترجيح المختار
- ١٥٣ معنى اطراد العلة - والخلاف فى اشتراطه فيها مع الدليل
- ١٥٤ أقسام تخلف الحكم عن العلة موضحة بالأمثلة
- ١٥٥ يجوز أن تكون العلة أمر اعدميا - دليل ذلك .

- ١٥٥ الخلاف في تعليل الحكم بطتين مع الدليل  
 « الخاق المسكوت عنه بالعلة المنصوصة قياس - دليل ذلك - والرد  
 على النظام »
- ١٥٦ بيان ما يتطرق منه الخطاء الى القياس .  
 « الخاق المسكوت عنه بالمنطوق مقطوع ومظنون موضحاً بالمثال  
 ١٥٧ اثبات العلة بالنص أو الاجماع أو الاستنباط - صيغ النص  
 الصريح - أنواع الایماء مع توضیح كل بالمثال  
 ١٥٩ أمثلة لثبوت العلة بالاجماع - أنواع ثبوت العلة بالاستنباط  
 المناسبة - تعريفها - تقسيمها باعتبار اشتها الوصف على الحكمة وعدمه  
 تقسيمها الى مؤثر وملامم وغريب وبيان الفرق بينها مع  
 توضیح كل قسم بالمثال  
 ١٦١ تعريف السبر - أمور لا بد منها في صحة السبر - ما يفسده وما لا يفسده  
 ١٦٢ تعريف الدوران - الخلاف في افادته العلية مع الدليل  
 اطراد العلة لا يفيد صحتها دليل ذلك - عدم الدليل على فسادها  
 ليس دليلاً على صحتها  
 ١٦٣ الخلاف في إلغاء مصلحة الوصف إذ ازم منها مفسده مساوية  
 أو راجحة دليل ذلك - تعريف قياس الشبه -

١٦٣ حجية - دليل ذلك - الفرق بين قياس العلة والشبه والطردي  
« والدلالة . أمثلة لانواع العلة

١٦٥ الخلاف في جريان القياس في الاسباب والكفارات والحدود مع الدليل  
« تقسيم النفي إلى أصلي وطارىء - الفرق بينها - ما يجرى في كل  
« من القياس

١٦٦ تعريف الاستفسار - ما يجب على المعارض - جواب المستدل  
« تعريف فساد الوضع - جوابه - متى يكون معارضة - تعريف  
« فساد الاعتبار - جوابه - تعريف المنع - مواقعه - جوابه

١٦٧ تعريف التقسيم - محله - شروطه - جوابه - المطالبة - ما تتضمنه  
« تعريف النقض - ما يجب على المستدل الاحتراز عنه - ما يدفع  
« به النقض - ما يقبل من المعارض وما لا يقبل منه  
« تعريف الكسر - عدم لزومه - ما يدفع به وما لا يدفع به

١٦٩ تعريف القلب - تقسيمه - جوابه

« تعريف المعارضة في الاصل - ما يلزم المستدل حذفه

١٧٠ طريق دفعه للمعارضة - تعريف المعارضة في الفرع - انواعها  
« الفرق بين منع المعارض الحكم ومنعه السببية

١٧١ تعريف عدم التأثير - عدم التأثير لطردي الوصف أو لثبوت

١٧١ الحكم دون الوصف . جواب المستدل . التركيب تعريف القياس  
المركب - الخلاف في الاحتجاج به مع الادلة

١٧٢ تعريف القول بالموجب - مورده . جوابه . بم ينقطع المعترض  
بم ينقطع المستدل

١٧٣ ما ترجع اليه القواذح - حكم تركيب الاسئلة

١٧٤ الاجتهاد - تعريف المجتهد - الفرق بين التام والناقص

تفصيل القول في شروط الاجتهاد - الخلاف في تجزئ الاجتهاد مع الدليل

١٧٥ الخلاف في حكم تعبد الصحابة بالاجتهاد في زمن النبي ﷺ  
مع الدليل والترجيح

« جواز تعبد النبي ﷺ بالاجتهاد فيما لانص فيه مع الدليل  
« والرد على المخالف

١٧٦ بيان مذهب المصوبة والمخطئة في الاحكام اصولها وفروعها مع  
دليل كل وبيان ماهو الحق من ذلك

١٧٨ الخلاف فيما إذا تعارض دليلان ولم يترجح احدهما عند المجتهد  
مع الدليل

١٧٩ ليس للمجتهد أن يقول في المسألة قولان في وقت واحد ودليل ذلك

١٨٠ تحرير محل النزاع في حكم تقايد المجتهد للمجتهد وتفصيل

٢٠٧ الخلاف في ذلك مع الدليل وبيان الصواب

- ١٨١ الخلاف فيما يجوز لمجتهد المذهب أن ينسبه لامامه من الاحكام  
 الخلاف في مسائل مكث عن الحكم فيها مع التعليل  
 ١٨٢ هل ينسب إلى المجتهد ما رجع عنه - دليل المختار  
 يجب رجوع المجتهد عن اجتهاده إذا تبين له خلافه إلا إذا حكم به حاكم  
 « الخلاف في رجوع المقلد إذا رجع امامه  
 ١٨٣ بيان ما يصح فيه التقليد وما لا يصح مع الدليل  
 ١٨٥ من يجوز للعامة تقليده ومن يمنع من تقليده مع الدليل  
 « الخلاف فيمن يسأله العامة إذا تعدد المجتهدون في بلده مع الدليل  
 « الخلاف فيمن يأخذ بقوله إذا تعدد المقتون  
 « بيان ما يعرف به العلم - الخلاف فيمن يأخذ بقوله من المقتين  
 « إذا اختلفوا وتساوا في العلم والفضل - دليل ذلك  
 ١٨٦ تعريف الترتيب - بيان مراتب الأدلة مع التعليل - معنى الترجيح  
 « ما يكون فيه الترجيح وما لا يكون - الفرق بين الأدلة والشهادة  
 في الترجيح  
 موقف المجتهد من الأدلة المتعارضة  
 ١٨٧ وجوه الترجيح الراجعة إلى السند أو المتن أو القرينة  
 ١٨٩ المرجحات القياسية الراجعة للأصل أو العلة أو القرينة العاضدة  
 نم الفهرس بعون الله

